اكمة جارودى

ترجمة

عزة صبحى

مطبعة

دار الشرف

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ.ق ـ ١٩٩٨م

ب يدي الكتاب

أهي محاكمة للحرية؟...   أم محاكمة للحقيقة؟...

أهي محاكمة للإعلام؟...   أم محاكمة للديمقراطية؟...

أهي خليط من كل ذلك، تتبدل فيه المواقع الحقيقية للإدعاء والاتهام؟

أهي شهادة موثقة في المحكمة على صناعة الزيف؟ سواء كان ذلك فـي التـاريخ أو فـي الحاضر؟

رفضت دور النشر الفرنسية طبع كتاب جارودي "الاساطير المؤسسة للسياسة الاسـرائيلية" خوفاً من اللوبي الصهيوني(*).

فند جارودي في الكتاب الأساطير التي قامت عليها إسرائيل وتوسعت، ثـلاث مـن تلـك الاساطير انتزعها الصهاينة انتزاعاً من العهد القديم: الأرض الموعودة ـ الـشعب المختـار ـ التطهير العرقي من سفر يشوع. ثم الأساطير المعاصرة: معاداة الصهيونية للفاشـية ـ عدالـة محكمة نور مبرج ـ ملايين الهولوكوست الستة ـ فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض ـ

---

* اتفقت دار الشروق مع جارودي على نشر عشرة من أعماله باللغات العربية والانجليزية والفرنسية.

المعجزة الاقتصادية الاسرائيلية. قدم اللوبي الصهيوني جارودي للمحاكمة بسبب ما ذكره عـن عدالة محكمة نورمبرج، ودعوته للبحث العلمي في الـرقم المقـدس للهولوكوسـت: ٦ مليـون يهودي.

لم يكن جارودي أول من تكلم في هاتين المسألتين. سبقه كثير منهم يهود ـ وهبط رقم ٦ مليون إلى مليون، إلا في الروايات وأفلام هوليوود(*).

ومع ذلك فطبقاً لقانون فابيوس ـ جيسو، تمت محاكمة جارودي وغرمه القاضي ٢٠,٠٠٠ دولار، استأنف جارودي الحكم. واعتدى صهاينة بيتار على الصحافيين والإعلاميـين العـرب والإيرانيين على عتبة المحكمة، وطاردوهم حتى محطة مترو الانفاق وأصابوهم بمـا يـستلزم علاجاً في المستشفى.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد تلقى جارودي عدة مكالمات هاتفية تهدده بالقتـل، وتـم الاعتداء على المكتبات التي تبيع كتبه في فرنسا وسويسرا واليونان، حتى امتنعت عن ذلك.

لم يطعن جارودي في الديانة اليهودية، ولا في العهد القديم، ولا في أنبياء بني إسرائيل. كل ما حوكم بسببه هو دعوته لمراجعة علمية لرقم ٦ مليون.

ومن جراء هذه الدعوة، حاكمت باريس ـ عاصمة النور.. والتنويريين.. وما إلى ذلك.. ـ المفكر العالمي وإدانته.

لم تأخذ شبكة CNN ـ وغيرها ـ بذلك خبراً. مع أن مراسليها لا يفتئون يكررون علينـا نفس الدرس صباحاً ومساءاً، من أنهم يتعقبون الأحداث في أي مكان في العالم، ويبادرون إلـى بثها لمشاهديهم في كل العالم. لم تاخذ CNN ـ ولا غيرها ـ خبراً بمحاكمـة جـارودي فـي باريس على فكره، والتي استمرت ثلاث جلسات حتى الآن.

ولا التهديدات التي تلقاها، ولا الاعتداء على المكتبات التي عرضت كتبه.

---

* جاء في مقدمة هيكل لكتاب "الاساطير" أن دوجلاس ريد، أحد أبرز الصحافيين البريطانيين الذين غطوا الحرب العالمية الثانية، قارن بين احصائيتين لعدد يهود العالم، نشرت الأولى عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٨، ونشرت الثانية الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، فوجد الرقم ١١ مليوناً في الاثنين، وقدر ضحايا هتلر من اليهود ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف. كذلك ذكر هيكل أنه عاين واقعة الاعتداء على المؤرخ البريطاني إيرفنج في مطعم ريكشو بلندن، لأنه اقترب من تأكيد عدد الضحايا الحقيقي ٣٠٠ ـ ٤٠٠ ألف يهودي. وأكد هيكل ـ ونحن معه ـ أن تلك جريمة فظيعة، بل إن قتل بريء واحد جريمة، ولكن ضحايا هتلر يقاربون ٥٠ مليوناً، وعلى سبيل المثال ضحايا فرنسا في الجزائر فقط مليون، فلماذا التمييز العنصري حتى بين الأموات؟ ولماذا كل ذلك الاستغلال السياسي الهائل للأسطورة؟

ربما لا يرقى ذلك لأهمية بث عملية ختان فتاة مصرية، حية على الهواء مرة تلو المرة.

كذلك فإن الرئيس كلنتون - الذي استقبل سلمان رشدي في مكتبه، ثم برر ذلك بأنه تجسيد لوقوف أمريكا خلف حرية الرأي - لم يأخذ خبراً بتلك المحاكمة، ولا الغرامة ولا التهديد بالقتل ولا الاعتداء على المكتبات التي توزع كتب جارودي.

وأيضاً رئيس الوزراء البريطاني بلير - الذي دعا سلمان رشدي للعشاء في منزله - لم يسمع بذلك، أو لم يهتم.

سلمان رشدي - حسب قول الفيلسوفة الألمانية الدكتورة آنا ماري شمل - طعن في شخص نبي المسلمين وأزواجه وأصحابه، فاستفز بذلك المشاعر المقدسة لمئات الملايين من المسلمين.

وقد شاهدنا منذ سنتين أو ثلاث سنوات نجم هوليوود الفحل(*) مارلون براندو على شاشة CNN يبكي كالنساء والأطفال معتذراً لأنه في حلقة سابقة أعلن عن تحكم اليهود في هوليود، وأنهم لا يعرضون إلا مشكلاتهم.

إذا سلمنا بأن الاعلام أسير من يملكه - سواء كان حكومة أو مالاً فلنا أن نتساءل: كيف أصدر - أو مرر - البرلمان الفرنسي ذلك القانون فإذا أخذنا من الديمقراطية جوهرها، وهو تنفيذ إرادة الأغلبية تساءلنا: هل صدر قانون فابيوس - جيسو تنفيذا لإدارة الأغلبية؟ هل أرادت الإغلبية إصدار قانون يمنع التدقيق العلمي في حدث تاريخي يمر عليه نصف قرن، ويجرم من يبحث في ذلك؟ هل الأغلبية ضد البحث العلمي والموضوعية والفكر الحر؟

أم أن أغلبية الشعب الفرنسي لا تدري تفاصيل ذلك القانون فينطبق عليها قول المفكر الأمريكي ناعوم شو موسكي عن حالة الشعب الأمريكي مع سياسة واشنطون: إنهم لا يدركون أنهم لا يعرفون!(*) ولكن الأمر لا يتوقف على البرلمان الفرنسي، فقد أفادنا الدكتور على الغتيت - المحامي واستاذ القانون - أن هناك عشر دول أوروبية أصدرت قوانين شبيهة بالقانون الفرنسي، وأن هناك محاولات لتصعيد مثل هذا القانون للأمم المتحدة، الأمر الذي يعني أن تشهر الأمم سيفها لحساب الصهاينة.

وهنا يجدر بنا ان نتساءل: هل تصمد الديمقراطية أمام رأس المال؟

ومن ثم: هل يسيطر رأس المال على السياسة كما يسيطر على الإعلام؟

---

* لعب أخيراً دور البطولة في فيلم "دون جوان"، اقام فيه علاقات غرامية مع مائة وخمسين امرأة عربية.

* "ضبط الرعاع - ناعوم شوموسكي، ص ٣٥ - الأهلية للنشر والتوزيع.

يبدأ الكتاب بمقدمة جارودي، يتناول فيها: استغلال السياسة الاسرائيلية للأساطير، وكتاب هنتجتون "صدام الحضارات" الذي يتنبأ فيه بمواجهة بين "الحضارة اليهودية - المسيحية" و"التحالف الاسلامي - الكونفوشيوسي"، ودعوة هرتزل لقيام دولة إسرائيل، لتشكل حصناً متقدماً للحضارة الغربية ضد البربرية الشرقية.

والفصل الثاني هو كلمة جارودي في الجلسة الأولى للمحاكمة، رد فيها على اتهامات اللوبي الصهيوني وبين أسباب ذلك الاتهام، وتتطرق لكيفية وصول هتلر للحكم وعلاقته بالصهيونية، ثم تشكيل وأداء محكمة نرومبرج، وانتقل لسياسة إسرائيل التوسعية والعنصرية وكيف تهدد بتفجير صراع عالمي، ناقش مأساة الهولوكوست وتوابعها، وكشف عن وثيقة كيفونيم، التي تخطط فيها إسرائيل لتمزيق مصر والعراق وسوريا ولبنان. كذلك بين تأثير تدريس سفر يشوع(*) في طلبة المدارس الدينية.

والفصل الثالث عن الجلسة الثانية، وفيه تابع عرض كتاب الأساطير، وأورد تعريف الصهيونية من مصادرها، وبين معارضة أحبار اليهود وعلمائهم لنشأتها، ورد على شهود ومحامي الاتهام.

ثم تجيء مرافقة المحامي الفرنسي فيرجيس في الفصل الرابع. أما الفصل الخامس، فيعرض البيان النهائي لجارودي، حيث يتكلم فيه عن مشروع عمره لإقامة حوار الأديان والحضارات، بدلاً من حروبها وصلوات الكراهية، وعن تجربته الغنية في متحف قراطبة بالأندلس الذي يرتاده مائة ألف زائر سنويا.

وتجيء مرافعة الدكتور على الغتيت - الذي سافر إلى باريس متطوعة للدفاع عن جارودي - في الفصل السادس والأخير.

عادل المعلم

---

* أحد أسفار العهد القديم، وقد تكرر فيه عدة مرات، الحديث عن غزو القرى المختلفة وإبادة كل من فيها من رجال ونساء وشيوخ وأطفال وحيوانات بحد السيف.

الفصل الأول

مقدمة ا كمة

مثلت أمام المحكمة "كمتهم" في قضية كتاب لم أكتبه أبداً، اتهمت بالإنكار أو بالإقلال من شأن البربرية الهتارية وبالدعوة لمعاداة السامية والتفرقة العنصرية، وكانت هذه هي الشعوذة السياسية لجماعة "الليكرا"(*) وبطانتها.

يتضمن البيان المقدم في القضية برهاني على آلية الكذب وقوة الوشاة الذين لا يمثلون سوى عشر الجالية اليهودية في فرنسا، لكنهم يمتلكون دعم قوى أجنبية إسرائيلية - أمريكية تسمح لهم بالتغلغل في كل آليات الدولة والإعلام في فرنسا، بصورة أكثر بكثير مما كان عليه الوضع في زمن الجنرال ديجول.

محاكمة كتابي "الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية" - الذي ترجم في ثلاث وعشرين دولة، من اليابان إلى الولايات المتحدة، ومن إيطاليا إلى اليونان إلى المجر إلى إنجلترا، لأنه يحذر من خطر حرب يخلقها اللوبي العالمي - تشوه صورة فرنسا، الدولة الوحيدة التي قدم المؤلف فيها إلى القضاء. هذا الاعتداء على حرية التعبير وعلى حقوق الانسان، أدى إلى استنكار عالمي. ففي مصر مثلا قام وفد من الكتاب والفنانين، يتقدمهم نجيب محفوظ الحائز على جائزة نوبل، بالإعراب عن غضبهم في السفارة الفرنسية بالقاهرة، كما وقع البابا شنودة بابا المسيحيين الأقباط على عريضة واحدة بهذا المعنى مع شيخ الأزهر. واندلعت مظاهرات شعبية في فلسطين ولبنان، وأعرب مليار مسلم، دون تمييز للنظام السياسي، بداية من إمارات الخليج حتى الرئيس الايراني خاتمي، عن خيبة أملهم أمام تخلي فرنسا عن سمعتها كوطن لحقوق الانسان.

انتقاد السياسة الاسرائيلية كان هو السبب ا قيقي للمحاكمة:

أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، والذي أسفر عن ٢٠ ألف قتيل، نشرت لوموند الفرنسية مقالاً مقدماً من الأب لولون والقس ماثيو ومنى شخصيا. وقدمتنا جماعة "الليكرا" للقضاء.

(*) هي الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية (المترجم).

ورفضت دعواها على ثلاثة مستويات، وحكم عليها بدفع المصروفات وفي نهاية المطـاف نص حكم محكمة النقض على: "يندرج المقال فـي إطـار النقـد المـشروع لـسياسة دولـة، وللأيديولوجية، التي تستلهمها، ولا يشكل تحريضاً عنصرياً".

وفي عام ١٩٩٦، كررت "اللكرا" جريمتها.

كان هناك حدثان جديدان:

١ ـ قانون "فابيوس ـ جيسو"[*]. وهو القانون الذي صوت ضده عند عرضه أمام الجمعية الوطنية، كل من الرئيس شيراك، والسيد توبون الذي أصبح وزيراً للعدل بعـد ذلـك، والـسيدة سيمون فيل، وايضا ١٨٢ نائباً في البرلمان.

جعل هذا القانون من محكمة نور مبرج ـ التي اعلن رئيسها أنها كانت آخر عمل حربـي للحلفاء ـ المرجع النهائي المطلق للحقيقة التاريخية والتي سمحت ـ كما أشار أحد النـواب ـ بأن نحاكم لأننا نقول الحقيقة.

وكما أوضح المحاميان جاك فيرجيس والسيد بتيلو، فإن هذا القانون ـ خلافـا لكـل مـن الدستور الفرنسي والإعلان الدولي لحقوق الانسان ـ أوجد نوعاً من التفرقة العنصرية لـصالح فئة واحدة من ضحايا هتلر، ومتجاهلاً ضحايا كل الأشكال البربريـة الأخـرى، الاسـتعمارية، الاستعبادية أو الشمولية.

٢ ـ الحقيقة الاساسية التي دفعتني لتأليف هذا الكتاب، كانت الخطة الاستراتيجية الأمريكية التي صاغها منظر البنتاجون، هنتجتون في كتابه "صدام الحضارات"، واصفاً ما ستكون عليـه الحرب العالمية الثالثة: مواجهة بين "الحضارة اليهودية ـ المسيحية" و "التحالف الاسـلامي ـ الكونفوشيوسي".

فمنذ مائة عام مضت، قام تيودور هرتزل ـ الأب الروحي لما أصبحت دولة إسـرائيل ـ بوصف الدور المستقبلي لهذه الدولة، الواقعة تحديداً على تخوم عالمين: "**نحـن نـشكل حـصنا متقدماً للحضارة الغربية ضد البربرية الشرقية**".

---

* قانون فابيوس هو الذي أضفى الطابع القانوني على جريمة الرأي، أضيف إليه اسم جيسو نسبة إلى النائب الشيوعي الذي تبنى مشروع القانون في شهر مايو عام ١٩٩٠ يتمثل هذا القانون في إدراج مادة في قانون حرية الصحافة الصادر عام ١٨٨٠، وهي المادة ٢٤ب وتقضى بالآتي: "يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة ٢٤، كل من أنكر..... وجود جريمة أو أكثر من الجرائم ضد الانسانية، كما حددتها المادة ٦ من القانون الاساسي للمحكمة العسكرية الدولية والملحق بإتفاق لندن في ٨ أغسطس ١٩٤٥" (المترجم).

من هنا يمكن فهم الدعم المادي والعسكري الضخم الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل.

كما كتب البروفيسور الاسرائيلي ليبوفيتش (أحد المسئولين عن الموسوعة اليهودية) يقـول: **"تأتي قوة القبضة اليهودية من قفاز الصلب الأمريكي الذي يغطيها، والدولارات التـي تبطنـه" ["إسرائيل واليهودية" ص ٢٥٣].**

المنظمة الصهيونية - التي أصبحت رسمية بقانون صدر عن الكنيـست فـي ٢ نـوفمبر ١٩٥٢ - هي التي تمثل السياسة الإسرائيلية في الخارج، وتنفذ بدقة المهمة التي فرضـها بـن جوريون في المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين: "كل المنظمات الصهيونية في الأمم المختلفة، عليها مساندة الدولة اليهودية (في كل الظروف ودون شرط) حتى لو تعارض ذلك مع أي موقف للسلطات في دولهم". يراعي الصهاينة هذه المهمة بدقة. كتب إيلي ويزل في عام ١٩٨٢ أثنـاء الغزو الدموي للبنان: "أنا متضامن تماماً مع ما يحدث في إسرائيل ومع ما تفعل إسرائيل. إنهـا تفعله باسمي".

وقد أقر الحاخام الأكبر سيتراك نفس الفكرة في عام ١٩٩٠ موجها كلامه إلى إسحق شامير (وهو الذي عرض تعاونه العسكري على هتلر ضد الانجليز في زمن الحرب): " كن واثقاً بـأن كل يهودي في فرنسا هو مدافع عن كل ما تدافعون عنه... كل يهـودي فرنـسي هـو ممثـل لإسرائيل".

لم يتحملوا أقوالي المدعمة بالإثباتات. وبما أنهم لا يملكون أي حجة لنقـد الكتـاب، فقـد استعانوا بالشرطة والقضاء في الهجوم الجديد. وأعطاهم قانون "فابيوس - جيسو" الحجة.

إن حججي وحجج محاميي "فيرجيس وبتيلو"، تترك للقارئ الحكم على حسن نيـة الـبعض وقيمة حقيقة أقوال البعض الآخر. وبالطبع فإن المدعين لم يقدموا إلينا مـرافعتهم، ذلـك لأنهـا تتلخص في هذه القضية التي تتعلق بالنوايا: يجعلونني أقول "يهودي" في كل مـرة أقـول فيهـا "صهيوني".

والواقع أن اليهودية دين احترمته، والصهيونية سياسة أحاربها كـسياسة قوميـة متطرفـة واستعمارية، تتبع منذ خمسين عاماً (والآن أشد بالطبع مع نتنياهو)، سياسة عدوانية تجـاه كـل جيرانها الذين تحتل حدودهم.

يكشف كتابي(*) الدعاوى الدينية والتاريخية الكاذبة: قراءة المعنى للكتاب المقدس تعطى آفاقاً رحبة للأحكام ولقدرات الانسان الذي يسكنه الرب، لإبراهيم، لموسى، ليـشوع. أمـا القـراءة الانتقائية الحرفية المتشددة فيمكن أن تقترح مثلا ان نحاكي في القرن العشرين مـا حـدث فـي

---

* "الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية".

الماضي، ونفعل مع الفلسطينيين ما فعله يشوع من مذابح كنعان، المعبر عنها في اللغة الرمزيـة والعشائرية منذ ثلاثة آلاف سنة.

اتباع نفس الطريقة في شرح التاريخ يماثل التبسيط المخيف للحرب، الذي جعـل محكمـة نورمبرج تقبل تقارير الحلفاء دون أي نقد، وبموجبها شكلت هيئة المحكمة التي قامت بتوصـيف الجرائم ضد الانسانية في اليوم التالي لهيروشيما وقبل يومين فقط من نجازاكي!

وهكذا تم أيضاً - فيما بعد - القبول دون تفكير بالتقارير السوفيتية التي نسبت مقتل آلاف الضباط البولنديين في "كاتين" إلى الجيش الألماني، بينما أكدت الحقيقة التي اتضحت فيما بعـد، أن الإدارة السوفيتية هي التي أمرت بالمذبحة.

وبنفس الطريقة أيضاً تم قبول رقم "٤مليون" قتيل، المحفور على حـوائط "أو شـفيتس"[*] - استمر ذلك خمسين عاماً - وبعد التحقيقات المتتابعة التي قامت بها الجمعيات العلمية انخفض الرقم إلى مليون.

هذا لا يقلل من شأن الجريمة، لانها - وكما كتبت في كتابي - جريمة أن يقتل بريء واحد سواء أكان يهودياً أم غير يهودي!

إن ما كشفنا عنه في هذا الكتاب، هو الاستغلال السياسي والابتزاز المالي لكل الاسـاطير المغالي فيها، والتي تنسج حول وعد من ا ، بأرض إلى شعب واحد دون الآخرين، أو تلاعـب حسابي لا يخدم فقط تعويض الضحايا (وهو المبدأ الـصحيح) لكـن - كمـا اعتـرف نـاحوم جولدمان، استخدمت التعويضات، لتمويل البنية الاساسية لدولـة لا تملـك أي حـق فـي هـذه التعويضات، بما أنها لم تكن موجودة في زمن ارتكاب هذه الجرائم وهي الدولة التي اسـتخدمت هذه التعويضات ايضا لبناء قوتها ولإرتكاب جرائم جديدة.

من ضمن "الاتهامات" الموجهة ضدى "نفى وجود غرف الغاز"، بينما لـم أطالـب سـوى مناظرة علمية، علنية، بين المتخصصين - لأنني لست واحداً منهم - تبحث المسألة. وطالما لم تعقد هذه المناظرة، فإنه كما كتبت السيدة سيمون فيل أثناء التصويت على قـانون "فـابيوس - جيسو": "نحن نعطى الانطباع بأن لدينا شيئاً نخفيه".

إن مثل هذه المناظرة أكثر ضرورة من هذا التعلق التسلطي بفكرة تأكيـد أو نفـي وجـود غرف الغاز. كما أن عدم عقدها يقلل من شأنه الجرائم الأخرى للنازية، بحجب البحث عن بقيـة الوسائل لمذابح المعارضين (مثل ما قيل عن الصعق بالكهرباء في حمامات السباحة، أو استخدام

---

* أشهر معسكرات الاعتقال التي أقامها النازيون في بولندا (المترجم).

الجير الحي) أو أشكال أخرى للقتل بأعمال تؤدي للوفاة، أو بأوبئة التيفود التي تؤدي إلى ملايين الضحايا، أو التعذيب بالجوع لفترات طويلة، والذي عرفناه في كل الأزمنة.

لم نعثر على أي دليل عن تلك الوسائل، عند أي من كبار المنتصرين على هتلـر، الـذين وجهوا هذا الاتهام وكشفوا عن البربرية، فلا كلمة واحدة عن غرف الغاز في مذكرات أشهر من اشتركوا في الحرب، لا في "مذكرات حرب" لتشرشل ولا في مذكرات الجنرال ديجول، ولا في "الحرب الصليبية في أوروبا" لأيزنهاور.

المؤرخون الأكثر عنفاً، مثل جوناه جولد أجن في كتابه "الجـلادون المتطوعـون لهتلـر" (والذي جعل من الشعب الألماني كله "أمة من القتلة")، وصف هذا المؤرخ غرف الغـاز بأنهـا "ظاهرة عارضة" (ص ٥٠٤)، وأبدى أسفه لأنها "الشاغل المسيطر على الرأي العام وأيضاً على المؤرخين" (ص ١٧٠).

أما بالنسبة لمؤرخ غير مجادل، ولا ريب في حياده، مثل السيد رينيه ريموند، الـذي كـان يرأس لجنة تأريخ الاعتقال، فلم يذكر في كتابيه الأساسيين: "مدخل لتأريخ عـصرنا" (١٩٦٠) و "القرن العشرين من ١٩١٤ حتى أيامنا" (١٩٧٤، وهو من ١٠٠٠ صفحة)، لم يـذكر أي كلمـة عن غرف الغاز. إذن فهي مسألة تستحق الفحص والتدقيق، أنطلاقاً من خلفية محايـدة، وذلـك لمعرفة كل وسائل التعذيب والموت التي استخدمها هتلر ضد كل معارضيه.

إنها إحدى جرائم قانون "فابيوس - جيسو" التي تمنع المؤرخين من إجراء أي بحوث ناقدة، بل وتحولهم للقضاء، طبقاً لقانون فرض حقيقة تاريخية مطلقة لا يجب المساس بها، وقامت على عمل محكمة استثنائية.

وهكذا فإن محاكمة بابون الموظف المخلص للحكومة الفرنسية التي تعاونت مع الاحـتلال الألماني لفرنسا، تحولت إلى: "قضية فرنسا واختلطت مع هذه "الحثالة القذرة لشعبنا"، كما كتـب السيد بايريفيت (من المشتركين في المقاومة الفرنسية منذ الساعة الأولى للاحتلال، وكان وزيراً في حكومة ديجول).

استحسنت "الليكرا" إذلال فرنسا، وقامت مع بطانتها بالجلد الذاتي لشعبنا: جعلـوا الأسـقفية الفرنسية، الخاضعة دائماً، والتي تدعى الحديث بإسم كل الكنيسة (مثل ادعاء الليكرا بانها تتحدث بإسم كل اليهود) تستسلم مرة أخرى لهذا الإذلال، مثلما حدث في عصر بيتان. وكأن الآلاف من القسس والملايين من الفرنسيين الذين انقذوا الكثير من ضحايا حكومة "فيشي وقادتها النازيين" لم يكونوا من الكنيسة. وكأنها لم تكن فرنسا بمن فيها من المسيحيين والملحدين هم الذين انخرطـوا في المقاومة وانقذوا الكثير من الوطنيين، سواء كانوا يهودا أو غير يهود.

هذه الكراهية لفرنسا المناضلة والشامخة أمام العواصف، تفجرت مع لعنات برنارد ـ هنري في أفضل كتاب لديه "لوبي" لتلويث شعبنا وحضارته. كتب في "أيديولوجية فرنسية" بعد أن ندد بالتقاليد الانسانية لفولتير والتقاليد المسيحية لبيجي، مروراً بطعن الاستقامة اليهودية لبرنارد لا زار، يقول: "**إنها الثقافة الفرنسية بأسرها.. إنها أعز تقاليدنا الفرنسية، التي تشهد الواحدة تلو الأخرى، بالنذالة المتأصلة فينا..".** ونادى أيضا بنكء الجرح العميق المدفون في "قلب الفكر الفرنسي" الذي يجعل من فرنسا "وطنا للقومية الاشتراكية" [ص ٦١، ٩٢، ١٢٥ ـ ـ جراسيه ١٩٨١].

التزم نفس اللوبي الصمت تماماً أمام إبتزازات الدولة الوحيدة يطلق عليها في الشرق الأوسط "ديمقراطية"!

ـ الدولة الوحيدة في العالم التي ما زالت تطبق في فلسطين أساليب الاستعمار الاستيطاني بسعيها لطرد الفلسطينيين ـ المواطنين الاصليين ـ مثلما كان هتلر يريد أن يطرد اليهود من أوروبا!!

ـ هذه الدولة هي الوحيدة التي تحتفظ بسياسة التمييز العنصري بعد انهزام هذه السياسة في إفريقيا، وهو ما كان فانكيلر ويسميه عن حق "الكارثة الروحية".

ـ الدولة الوحيدة في العالم التي تجيز فيها "المحكمة العليا" التعذيب.

ـ الدولة التي توجد فيها "الفاشية الحاخامية" (نقلا عن تعبير جاك ديروجي "جاكوب وايزمان)، والتي تصنع قتلة بإسم الحق الإلهي، مثل قاتل الرئيس رابين، أو قاتل المسلمين أثناء الصلاة باروخ جولد شتاين، الذي تلقى تعليمه في بروكلين وطبقه في الخليل، والذي شيد له مواطنوه ضريحاً رخامياً محفوراً عليه "إلى البطل باروخ جولد شتاين" ولا تذبل باقات ورد الصهاينة من مستعمرة كيريات أربع على قبره، دون أدنى استنكار من الحكومة المتواطئة.

ـ الدولة التي قالت فيها ابنة الجنرال بيليد (قتلت ابنتها في انفجار للمقاومة الانتحارية في القدس) لـ نتنياهو: "سياستك قتلت ابنتي!"، مثلما قالت له السيدة ليا رابين هي الأخرى: "أصدقاؤك قتلوا زوجي!".

حيال كل هذه الجرائم، تلتزم "الليكرا" الصمت ولا ترفع الصوت إلا عندما يكشف كتابي عن جرائمها وجذورها الأيديولوجية. المقصود هو أن نقول بوضوح من هو المذنب: أهو الذي يرتكب الجريمة، أم هو الذي يكشف عنها، أهو الذي يبحث عن الحقيقة، ام هو الذي يعمل على إخفائها؟

إن الرهان خطير!

بالنسبة للملايين من اليهود، الذين لم يمثلهم اللوبي في ذلك الوقت الذي بدأ فيه هتلر في عام ١٩٣٣ التعاون مع الصهاينة، الذين لا تتعدى نسبتهم ٥% فقط، والذين رغبوا مثله تماماً في "إفراغ ألمانيا من اليهود الذين يعيشون فيها" لدعوتهم إلى فلسطين، والذين عملوا أيضا على التحريض ضد ٩٥% من أعضاء "مؤسسة الألمان اليهود" التي كانت تعمل فقط من أجل احترام ثقافتهم وديانتهم في وطنهم الذي يعيشون فيه، فإن خطر الصهاينة كبير بالنسبة لكل هؤلاء.

من ضمن الأعمال المشئومة للوبي الصهيوني - وهو يستطيع اليوم أن يحدث في العالم كله موجة من معاداة السامية مخاطراً بكل يهود المهجر، عازلاً للدولة الإسرائيلية ودافعاً بها نحو الكارثة ومهدداً للسلام العالمي - يمكننا أن نسجل بصفة خاصة:

- في عملية الإغراق السينمائي التي يقوم بها اللوبي الصهيوني، من هوليوود التي يسيطر عليها، لم يكن أفراده متحمسين أبداً لإظهار الأبطال اليهود الذين قاتلوا الفاشية وأسلحتهم في أيديهم، في الألوية الدولية الأسبانية (٥٠% من الألوية الأمريكية "لنكولن" كانوا من اليهود، ونسبة أكبر من هذه في الألوية البولندية "دومبروفسكي"). عن هؤلاء لا تتكلم هوليوود أبداً، لأن الصهيونية تأخذ عليهم أن يقاتلوا في أسبانيا بدلا من اللحاق بفلسطين لتكوين دولة قوية. لا يتكلمون أيضا عن المقاتلين اليهود المتطوعين في (جماعة الأيدي العاملة المهاجرة) الذين انخرطوا في المقاومة المسلحة الفرنسية ضد هتلر. يقدمون لنا فقط وطوال الاسبوع، ضحايا هتلر من اليهود وكأنهم هم فقط ضحايا النازية التي كانت تطمح إلى قتل ثلاثين مليوناً من السلاف، والتي كبدت العالم خمسين مليون قتيل.

المقصود ليس التاريخ أو الماضي، لكنه مستقبلنا المشترك، تهدد الدعاية الصهيونية عن طريق الإغراق، بخلق موجة من معاداة السامية في العالم أجمع، ولهذا فإن كشفنا للصهيونية هو جزء مكمل - كما يقول الأب اولون - لكفاحنا ضد معاداة السامية.

تعزل السياسة الصهيونية المتشددة لنتنياهو إسرائيل، وتقود هذا البلد نحو كارثة، فور أن تتوقف الولايات المتحدة - التي تعتمد عليها إسرائيل بنسبة ٩٠% - عن مدها بالدولارات والأسلحة.

يتطابق الدور الذي أسندته الولايات المتحدة - في غمار سعيها للسيطرة على العالم - لإسرائيل، وكما حدده هنتجتون تماماً مع وجهات نظر هرتزل إذ يقود هذا الدور العالم إلى الحرب وإلى الهاوية عن طريق "صدام الحضارات" ودور الدولة الصهيونية كـ "حصن متقدم" للغرب في آسيا.

هذا هو الرهان في هذه القضية، وفي الحكم على هذا الكتاب: الاختيار بين "صلاة الكراهية" للشعب المختار "لهرتزل وهنتجتون وبولياكوف" وبين "حوار الثقافات".

أي بين الحرب والسلام.

من أجل هذا، هناك جمهور كبير من الرجال والنساء في العالم ينظرون اليوم إلى فرنـسا، ينتظرون حكم القضاء بقلق، وأيضاً بأمل.

الفصل الثا

ا لسة الأو للمحاكمة "٧ يناير ١٩٩٨" باريس

اسمح لي سيدي الرئيس، أن اقدم بعض الملاحظات على عريضة الاتهام.

أسجل في البداية بعض السقطات: أولا، وهو أمر ثانوي: مناداة غـيـر متوقعـة أسـمتنى: روجيه جارودي، "الذي يدعى أنه كاتب".

يبدو أنني بالغت في إستخدام الكلمة: بما أنني لم أنشر خلال حياتي سوى ٥٣ كتابـاً، ولـم تترجم إلا إلى ٢٩ لغة، وبما أن هذه الكتب لم تثر حولها سوى ٢٢ بحثاً علمياً جامعياً في العالم، وبما أن أفراداً "يدعون كتابا أيضاً" مثل رومان رولاند، إلوارد، سان جون بيـرس، سـنجور أو موريال اهتموا بمؤلفاتي، أو قدموا لها، مثل اراجون، بيجار، أو الآباء الرئيسيين فـي المجمـع الديني، مثل الأب راهنرر في ألمانيا والأب شينو في فرنسا، بالنسبة لكتبي اللاهوتية. لكن بمـا أنني لم احصل على شعار "الليكرا"، ها أنا ذا، في محـضر رسـمي، أصـبحت كتابـا "ذاتـي الإشهار".

لكن هذه ليست سوى فرعية عذبة المذاق.

لم تعترض معظم الانتقادات على أطروحاتي حول الحجج اللاهوتية للـسياسة الاسـرائيلية (هذه السياسة في الواقع كانت الموضوع الأساسي لكتابي). أنا سعيد بهذا السهو، لأنني لست هنا من أجل مناظرة لاهوتية حول العهد أو الميثاق، فهي أمور ألقى المتخصـصون فـي الكتـاب المقدس(*) الضوء عليها منذ زمن، سواء كانوا يهوداً مثل الحاخام موسى منوهن أو إلمر برجـر، أو كاثوليك مثل الأب دي فو، وبروتستانت مثل ألبير دور بوري المتخصص في اللاهوت فـي جنيف، إلى زميلتي القديمة المتخصصة في الكتاب المقدس في جامعة اللاهوت البروتستانتي في باريس، السيد فرانسواز سميث (هي مؤلفة كتاب حول "الأساطير غير المشروعة") والتي كتبت إلى "إنه لا يمكن النيل منك".

لم يتطرق الادعاء بشيء أيضا إلى الفصل المتعلق بتعاون قادة الصهاينة مع هتلـر، منـذ اتفاقيات "هعفاراه"(*) المرتبطة بقيام الصهاينة بخرق الحصار الاقتصادي على ألمانيـا الهتلريـة،

---

* ينقسم الكتاب المقدس إلى قسمين: العهد القديم وهو كتاب اليهود والمسيحيين والعهد الجديد وهو كتاب المسيحيين (المترجم).

* في مقابل اعتراف النظام النازي بالمنظمة الصهيونية كممثل وحيد ليهود ألمانيا، عرض القادة الصهاينة خرق المقاطعة التي كانت جميع القوى المناهضة للفاشية في العالم تحاول فرضها على ألمانيا. وقد بدأ هذا التعاون الاقتصادي في عام ١٩٣٣ حيث تأسست شركتان هما "هعفاراه" في تل أبيب،

حتى العروض التي قدمها إسحق شامير للتعاون العسكري مع النازيين، كذلك العروض البـشعة بمبادلة مليون سجين يهودي بعشرة آلاف شاحنة للجبهة الشرقية، عام ١٩٤٤.

من جهة أخرى، أنا أتسلى بهذه الثغرات لان كتابي موجه لسياسة إسرائيل ولا يتطرق إلى تاريخها إلى عند اللجوء لتعليل هذه السياسة.

وفي المقابل، فإن غالبية نقاط الاتهام تقوم على ما أسموه "الإقلال من شأن جـرائم هتلـر، والتمييز العنصري".

فيما يتعلق بجرائم هتلر وبشائع المعسكرات، فإن اتهاماتهم يمكن أن توجه لكتاب آخـرين، ولست بالطبع واحداً منهم. وأطلب الإذن منك سيدي القاضي، أن تسجلني من بين شهود الإثبات، لأنه في قضية كهذه لكتاب لم أكتبه، يمكنني أن أزيد معلومات إضافية لزملائي القدامى المبعدين عن الوطن في معسكرات الصحراء - حيث كنت مع برنار لوكاش، مؤسـس "الليكـا" (ألتـي أصبحت الليكرا) - حول جرائم بعينها ارتكبت على أيدي جلادينا.

أخيراً حول ما يتعلق بإتهام "التمييز العنصري"، ليس على أن أدافع عن نفسي، لأن هنـاك بالفعل حكما في هذا الصدد، أصدرته محكمة كاساسيون فيما يخصني حول هذه النقطـة فـي ٤ نوفمبر ١٩٨٧ نصه: "إن المقال يندرج في إطار النقد المشروع لسياسة دولـة، وللأيديولوجيـة التي تستلهمها ولا يشكل تمييزاً عنصرياً". وحكمت على "الليكرا" بدفع المصروفات.

في المقابل - وستكون هذه آخر ملاحظاتي - بعد أن هاجمت "الليكرا" كتابي الذي استهدف اساسا - كما يشير عنوانه - "السياسة الاسرائيلية" وأساطير تأسيس أيديولوجيتها، هي يمكن أن تجيبني: أليست تحذيراتي المتعلقة بمخاطر الحرب والتي يمكن أن تكون هذه السياسة السبب في تفجيرها، (الآن أكثر من الوقت الذي كتبت فيه هذا الكتاب، بعد قـراءة "صـدام الحـضارات" لصمويل هنتجون) لها ما يبررها خصوصاً مع سياسة نتنياهو الاستيطانية، ونقـضه لاتفاقيـات أوسلو التي وقعتها دولته، وهي الاعمال التي تتفق مع منطق وفكر مؤسس الصهيونية تيـودور

و"بالترو" في برلين، وكان النظام المتبع هو أن يقوم أي يهودي يرغب في الهجرة بإيداع مبلغ ألف جنيه إسترليني كحد أدنى في مصرف فاسرمان في برلين أو مصرف فاربورج في هامبورج، على أن يستخدم المصدرون اليهود هذه الحصيلة في شراء بضائع ألمانية وتصديرها إلى فلسطين ثم تسديد بالجنيه الفلسطيني بإيداعه في حساب شركة "هعفاراه" في المصرف الانجليزي الفلسطيني في تل أبيب. وعند وصول المهاجر إلى فلسطين يحصل على مبلغ من المال يعادل المبلغ الذي أودعه من قبل ألمانيا (المترجم).

هرتزل والتي كانت وراء بشارة هنتجتون؟ يقول هرتزل: "**دولتنـا، سـتكون حـصنا متقـدما للحضارة الغربية ضد البربرية الشرقية".**

أعتذر عن هذه الاسئلة المسبقة، لكنها تبدو لي لا غنى عنها حتى لا يتدنى مستوى النقاش، وحتى لا نفقد الرهان التاريخي: "**حوار الثقافات**" أم "**صلاة الكراهية"؟** أي أنه ليس فحصا نقـديا للماضي، الذي هو اختصاص المؤرخين، لكنه إعداد مشترك وأخوى لمستقبل السلام.

مثل هذه القضية، أقولها دون عداء لهؤلاء الذين أثاروها، لا يمكن ان نصرف النظر عـن هذا الرهان الحيوي: الحرب أم السلام في العالم؟

إنني أتحدى كائنا من كان أن يجد في كتابي تعبيراً واحداً استعملت كلمة "يهـودي" بمعنـى احتقاري.

لم أنكر الجرائم النازية، ولا التصرفات العنصرية التي مورست ضد اليهود.

إنه يمس شرفي أن ينسب إلى "إنكار جرائم ضد الانسانية". كتابي لم يتوان فـي الكـشف عنها. "التخطيط المخيف لهتلر" (ص٦٢ ـ ٢٥١)، "وحشيته" (ص٩٧)، " جرائمه الشنيعة ليـست في حاجة إلى أي أكذوبة لبيان فظاعتها" (ص١٣٥).

كتبت " الظروف المخيفة التي أحاطت بآلاف الضحايا".

وكتبت أيضا: "كان هذا سجل الشهداء من المعتقلين اليهود والسلاف وقسوة السادة الهتلريين في التعامل معهم كعبيد ليس لهم حتى أي قيمة إنسانية" (ص٢٣٣).

وأضيف ص٢٣٤: "هذه الجرائم لا يمكن التقليل من شأنها، ولا من معاناة الضحايا التي لا يمكن وصفها".

"بلا أي شك، كان اليهود الهدف المفضل لهتلر بسبب نظريته العنصرية في تفوق الجـنس الآري" ص١٥٢.

وأضيف: "إن الأمر لا يتعلق بعمل كشف حساب للموتى" ص١٥٩، ٢٢٣. "مقتـل بـريء واحد، يهودي أو غير يهودي، يعتبر جريمة ضد الانسانية".

هذا ما كررته.

وسط طوفان الافتراءات الاعلامية، لم توجد أدنى محاولة للرد والتنفيد، فكل ما اتهموني به خطأ. ارتكبت خطأ واحداً عندما أشرت إلى النص الألماني لرسالة هرتزل حول الخصائص غير الدينية والاستعمارية لمؤسسته الصهيونية.

أستميحك عذراً، وها هي ذى ترجمة النص الانجليزي لرسالة هرتزل إلى الجنوب إفريقـي سيسل روديس:

رسالة هرتزل إ سيسل روديس:

السيد سيسل روديس(*)   فيينا ـ ١١ ـ يناير

"... إنك الواقع الرجل الوحيد الـذي يمكـن أن يـساعدني.. لأن الأمـر يتعلـق بمهمـة استعمارية.. إنني لا أطلب منك أن تمدني أو تقرضني الأمـوال، لكـن أن تـضمن بـسلطتك المشروع الصهيوني.. فمن خلال خمس مؤتمرات، تم إنشاء منظمة تضم الآلاف فـي مختلـف أنحاء العالم تخضع الصهاينة كلهم لأمر ونظام واحد من منشوريا إلى الأرجنتين، من كندا إلـى نيوزيلنده. أكبر تجمع وتمركز لأعضائنا موجود في أوروبا الشرقية من بين خمـسة الملايـين يهودي الموجودين في روسيا، هناك أربعة ملايين منهم يوافقون على برنامجنا. لدينا منظمـات بكل لغات الحضارات وجودنا ضروري وحتمي بحيث لا يمكن لأي حكومة أن تقف ضدنا، حتى الحكومة الروسية. في عام ١٨٩٨ استقبلت في القدس مع أربعة من معاوني كممثلين للصهيونية، ونقلت مذكرة دبلوماسية إلى السلطان...

في إنجلترا لدينا الكثير من الأصدقاء المسيحيين، في الكنيسة وفي الصحافة. وفي مجلـس العموم وعد ٣٧ عضوا بمساندة الصهيونية".

بالمقابل قالوا عن هذا الكتاب، دون أن يقرءوه، أي شيء وضده في نفس الوقت!

لن أعطى سوى مثالين على ذلك: جريدة لوموند في عدد ٦ سـبتمبر ١٩٩٧ فـي مقـال عنوانه: "المكتبة المثالية لمناضل مثالي من أعضاء الجبهة الوطنية". قال الكاتـب: "إن قـاريء الجبهة لابد أن يضع كتاب جارودي في مكان محترم". يقصدون بذلك كتاب "الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية".

كتبت نفس الجريدة في ٣٠ سبتمبر: "إن منظمي احتفال الجبهة الوطنيـة(*) منعـوا كتـاب "الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية"!

وعن الأب بيير، كتبت جريدة لاكروا في ٢٣ يوليـو ١٩٩٦: "الاب بييـر سـحب كـل اطروحاته حول مشكلة جارودي".

وفي يناير ١٩٩٧، كان على الأب بيير أن يعترف بأنه مازال محتفظاً بها. في ١٥ يونيـو ١٩٩٦ طلبت جريدة لوموند مقالاً من الأب بيير، ولكنها لم تنشره. (أرسل لي الأب بيير نـسخة

---

* سيسل روديس: التاجر الاستعماري الذي استطاع من خلال انشاء شركة ذات امتيازات أن يضم دولة جنوب إفريقيا والتي يسمى أحد أجزائها باسمه "روديسيا".

* الجبهة الوطنية: حزب يميني متطرف في فرنسا يرأسه جون ماري لوبان (المترجم).

منه وسمح لي باستخدامه بعد ٥ أغسطس ١٩٩٦ ونشرته في كتابي "الشهود"). كتب فـي هـذا المقال:

"قامت ضجة حول كلمتين مفخختين: واحدة هي "تعديلي" ومعناها فـي القـاموس: "مؤيـد لمراجعة مذهب سياسي جامد"، الكلمة الأخرى "نافي".

والواقع أنه حول هاتين النقطتين بالتحديد، فإن جارودي في كتابه:

١ ـ وافق على مراجعة رسمية للأرقام.

٢ ـ لم ينف أبدا وقوع المذابح، ولم يستسلم للنغمة الجنائزية، بل إنه قال: حتى لـو كـان يهودي واحد قد قتل بسبب ديانته، فهذا بالطبع جريمة ضد الانسانية.

قدمته "الليكرا" إلى القضاء. أجرؤ على أن أقول "حسنا"! لكنني أشفق على القـضاة الـذين عليهم أن يصدروا حكماً من خلال قانون... مواده عبثية تضع القضاة في موقف مـستحيل.... بالنسبة لي، ومن صومعتي استطعت بهدوء أن أقرأ وأدقق في الكتاب المجرم... لم أجد فيـه أي شيء يستحق اللوم".

ارسل الأب بيير الكتاب إلى اثنين من رؤساء الجامعـات الكاثوليكيـة الأوروبيـة.. لكـن آراءهما كما قال "لم تأت بجديد عند "الليكرا"...".

وأكد أيضا أن "الليكرا" تتمتع منذ يوليو ١٩٩٢ "بميزة غير مفهومة تعطيك الحـق فـي أن تحدد من هو عنصري".

وذكر الأب بيير بحكم محكمة كاساسيون الذين أدان "الليكرا".

وفي نهاية رسالته لخص الأب بيير المشكلة:

"الحركة الصهيونية، بقادتها الأقوياء الموجودين في الولايات المتحدة فـي كـل الأمـاكن الاستراتيجية، لديهم عملاؤهم السريون، في فرنسا وخارجها، ويوماً بعد يوم تتـضح سـلطتهم العنصرية والامبريالية وفي التعامل مع الفلسطينيين. أصبحت الوسـائل أيـضا أكثـر فـأكثر ديكتاتورية...".

من خلال بعض فقرات المقال المرسل إلى لوموند، وبعد الاستئذان من الأب بيير، أستطيع أن أوضح لكم كيف "سحب اطروحاته"......

فإختتم الكلام حول موضوع الاب بيير بنكتة مضحكة تكشف الوسـائل التـي اسـتخدمت تجاهه، بعد أن قامت مجلة أسبوعية دنيئة بنشر صورة مركبة هزلية له، دفعت احد الكتاب، وهو هوبار مونتاليه، ليتهمه على صفحات طويلة من كتابه الذي يحمل عنوان "أسـاطير الأب بييـر" بهذه الكذبة الحقيرة! "الأب بيير هو عشيق كارولين أميرة موناكو"!

الأمر الجدي الذي يقلقني، هو أن الحملة الإعلامية ضد الأب بيير وضدى، ساعدت علـى صرف الانتباه عن سياسة إسرائيل المتحدية والعدوانية.

ها هو ذا مثال خاص ومعبر: صبيحة يوم الجريمة ضد الانسانية التي نفذتها إسرائيل فـي قانا، والتي أثارت استنكار وإدانة العالم كله، نشرت اكبر الصحف اليومية الصباحية الفرنسية في يوم ٢١ إبريل ١٩٩٦ في الصفحة الأولى، على ثلاثة أعمدة، الاستنكار الشعبي، وفي مواجهتـه نشرت على أربعة أعمدة وبصورة كبيرة مقالاً يحمل عنوان: "خطأ الأب بيير".

أيضا كتب لي يهودي منوهن في ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧ رسالة في أكثر من عشر صـفحات، جاء فيها:

عزيزي جارودي

"خالص تقديري لرسالتك الممتازة والمتفهمة، واشاركك مشاعرك في خيبة الآمال والإحباط تجاه مجريات الأحداث التي تقودنا ـ كما أخشى ـ إلى صراع قادم"..

(مدنى في هذا الموضوع بمقال نشره في هاآرتس حول القدس، وذكرنـا أيـضا بالكتـاب الجميل لوالده الحاخام موسى منوهن حول "انحطاط إسرائيل". وهو الكتاب الذي يدين الصهيونية ويرصد سياستها الحربية).

يقول أيضا يهودي منوهن: "بلا أي شك، فوالدي كان لديه بصيرة صـحيح وثاقبـة وتنبـأ بتطور الأحداث التي نعيشها بقلق وخوف". وأضاف "أأستطيع أن أقول لك: إنك كأنـك والـدي الذي تجسد مرة ثانية في عقيدة إسلامية؟. إنني لا أعرف "الليكرا"، لكن يمكنك أن تستعين بـي كخبير، و أنا على استعداد لأن أقول بالضبط مشاعري حول عملك الجيد وخبرتي نزاهتك".

وأضيف هنا بدوري أن برقية لوكالة الاسوشيتدبريس في ١٠ سبتمبر ١٩٩٦ علمت منهـا أن الحاخام إلمر برجر، الرئيس الراحل لـ "الرابطة اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكيـة"، ومؤسس نشرة "بدائل للصهيونية"، كان قد قرر كتابة مقدمة الطبعة الأمريكية من كتـابي حـول "الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية".

أنا متهم بخرق قانون "فابيوس ـ جيسو" الذي يمنع كل نقد لمحكمة نورمبرج. وقد أبـدينا بما فيه الكفاية البراهين الدالة على الخصائص غير الدستورية لقانون "جيسو" وانتهاكه لمبـادئ احترام حقوق الانسان كما عرفتها المحكمة الأوروبية، وكما سبق وسجلها البروفيسور تيريه في

لو فيجارو - عدد ١٥ مايو ١٩٩٦. وحتى لا أعود أنا لذلك مرة أخرى، سأقف إذن عند نقطة واحدة. جعل هذا القانون من محكمة نورمبرج(*) معيار الحقيقة التاريخية.

ما القيمة التاريخية لهذه المناقشات وهذه الاستنتاجات؟

سأستند بصورة اساسية على كتاب البروفيسور دونيديو دوفابر "محكمة نـورمبرج"، وكـان قاضيا في هذه المحكمة. وقد اعترفت السيدة حنه أرندت في كتابها: "إيخمان في القدس" بأن هذا القاضي كان بحق واحداً من أفضل المحللين.

لاحظ هذا القانوني العظيم أنها لم تكن محكمة دولية، لكن كما قال: "إنها كانت - بدقة أكثر - محكمة مشتركة بين الحلفاء" (ص ٩٦)، وإن هذه المحكمة كانت "محكمة سياسـية" (ص١٣) وقانونها "قانون الظروف" (ص٩٠). وإن المحكمة تفتقد الشرعية بحكم الظروف التـي عقـدت فيها. هنا لا يمكن أن نقول أفضل من ذلك. لا سيما وأن المدعي العام الأمريكي في هذه القضية روبرت جاكسون كان قد أعلن بصدق وأمانة أثناء جلسة المحكمة في ٢٦ يوليو ١٩٤٦: "كـون هذه المحكمة عسكرية، فهي تمثل امتداداً لجهود الحرب للأمم المتحالفة".

بهذه الشروط، ليست محكمة نورمبرج التي تعتبر "محكمة استثنائية" هي المتهمة. إن المتهم هو الاتجاه لجعلها معياراً للحقيقة التاريخية النهائية والمطلقة.

اعترف السيد دو نيديو دو فابر أنه كان يحكم طبقاً "لقواعـد مرافعـة" لا تماثـل القـانون الفرنسي (ص١٠) لكنها انجلو ساكسونية. ويعطى مثالاً على ذلك (ص١٥٤) أن "مرافعة الدفاع تسبق مرافعة الادعاء بينما العكس هو المتبع في فرنسا".

ومن المفيد هنما التذكير بان قانون محكمة نورمبرج، يعود تاريخه إلى ٨ اغسطس ١٩٤٥، أي بعد يومين من هيروشيما (٦ أغسطس ١٩٤٥) وليلة ناجازاكي (٩ أغسطس). وكما لاحـظ السيد بول ماري دولا جورس في كتابه "١٩٣٩ـ ١٩٤٥ حرب مجهولـة" (ص٥٣٢ - ٥٣٣)، فإن كلا هاتين القنبلتين لم تكن لها أي فائدة عسكرية، لأن قرار الاستسلام كان قد اتخذه بالفعـل إمبراطور اليابان، وقام جهاز فك الشفرة الانجليزي بفك رموز النوايا اليابانية (انظر كتابي(*) - ص ١٥٤ـ ١٥٥).

---

* في ٨ أغسطس اجتمع قادة كل من الولايات المتحدة الامريكية وإنجلترا وفرنسا لكي يضعوا موضع التنفيذ مسألة ملاحقة كبار مجرمي الحرب الدول الاوروبية التابعة للمحور، وهي ما عرفت بـ "المحاكمة العسكرية الدولية". أما "محاكمات نورمبرج العسكرية" فقد مثل فيها عدد من المتهمين الأقل مكانة. (المترجم).

* كتاب "الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية".

من هنا يمكننا ان ندرك بسهولة لماذا منعت حجة "توكوك"[*]، وأن تعبيـر "جريمـة ضـد الإنسانية" تم تعريفه بطريقة بمهمة حتى إنه لم يؤخذ به إلا ضد جوليوس ستريـشر الـذي أدت خططه التحريضية ضد اليهود إلى تعرضه لاتهام خاص.

سجل السيد دونيديو دو فابر: "أدخل قانون هذه المحكمة من الباب الضيق مفهومـاً جديـداً للجريمة: "الجريمة ضد الانسانية"، وطارت هذه الجريمة من الباب نفسه عندما نطقت المحكمـة بحكمها".

[ورد ذلك في كتاب حنه أرندت - "قضية إيخمان" ص٤١٦].

المعروف أن هناك تعريفاً واضحا وضعته سيمون فيل، الفيلسوفة الشابة التي لحقت بديجول في لندن، كان نصه: هناك جريمة ضد الإنسانية عندما تتعرض الكائنات البـشرية للمـذابح أو للتعذيب، للوضع الذي يكونون عليه "مثل الاطفال" وليس لعمل اقترفوه "مثـل المـشتركين فـي المقاومة".

لكن هذا التعريف الواضح يمثل مصدر قلق كبير للصهاينة: فالتعريف ينطبق مـثلا علـى هنود أمريكا وعلى الزنوج العبيد، وعلى الارمن والغجر، وهو يعارض الصفة "الوحيدة" لمجازر النازية ضد اليهود، والتهي زعمت أنها: "أكبر إبادة في التاريخ".

أيضا يقول السيد دونيد يو دو فابر: كل مناقشة ممنوعة فيمـا يخـص شـرعية معاهـدة فرساي[*].. (ص١٩١). وهذا أكثر غرابة من تولي هتلر مقاليد السلطة بحصوله علـى أغلبيـة انتخابية، مما يوضح إلى أي مدى تغلغلت ديماجوجية هتلر في الرأي العام.

نتج هذا بصفة أساسية من الوضع اليائس الموجود في ألمانيا والذي سببته المعاهـدة. وقـد كتب الاقتصادي الشهير لورد كينز في كتابه: "النتائج الاقتصادية للسلام": إذا تعمدنا إفقـار دول وسط اوروبا، فإنني اجرؤ على التنبؤ بأن الانتقام سيكون رهيباً. من الآن وحتى عشرين عامـا ستكونن هناك حرب تؤدي - ايا كان المنتصر - إلى تدمير الحضارة....

---

* اصطلاح قضائي لاتيني يعني: "أنت أيضا" (بمعنى انت أيضا ارتكبت نفس الجرائم).

* معاهدة فرساي هي المعاهدة التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى. وقعت في ٢٨ يونيو ١٩١٩ بين الحلفاء المنتصرين (فرنسا وبريطانيا وروسيا) وألمانيا المهزومة.

فرضت بمقتضاها شروط قاسية على ألمانيا، منها اقتطاع أجزاء منها، وتحديد حجم الجيش الألماني، وإلغاء المعاهدات التجارية بين ألمانيا والدول الأخرى، ومصادرة الودائع الالمانية في الخارج، بالاضافة إلى دفع غرامات مالية باهظة (المترجم).

كتب كينز هذا في سنة ١٩١٩. وقد ضمنت كتابي في (ص٩٣) الإحصاءات التي توضح التناسب الطردي بين البطالة وارتفاع شعبية الحزب النازي في نتائج الانتخابات في ألمانيا.

* * *

في النظام الأساسي للمحاكمة التي وضعت بقانون في ٨ أغسطس ١٩٤٥، هناك كمثال، مادتان معبرتان تماما هما:

المادة ١٩ـ

ـ لن ترتبط المحكمة بالقواعد المتعلقة بإقامة الدليل، لكنها ستطبق وتنفذ بقدر الإمكان محاكمة سريعة (يقول النص الانجليزي "عاجلة")، ولا تتمسك بالشكليات وتتبع الوسائل التي ترى انها حاسمة.

ـ المادة ٢١ـ

لا تستوجب المحكمة تقديم الأدلة على الأحداث المشهورة. تعتمد المحكمة كدليل موثوق به، كل الوثائق والتقارير الرسمية للحكومات الاعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها التقارير المقدمة من اللجان المشكلة في الدول الحليفة، وهي اللجان المكلفة بتقصي الحقائق حول جرائم الحرب، وتعتمد أيضا محاضر الجلسات وقرارات المحاكم العسكرية أو المحاكم الأخرى لأي دولة في الأمم المتحدة.

وبفضل هذه المواد، تم اعتماد التقرير السوفيتي (U.R.S.S 008) الذي حدد عدد ضحايا معسكر أوشفيتس بـ"٤ ملايين". والتقرير المقدم من المدعى العام السوفييتي الجنرال رودنكو، الذي يبرئ الاتحاد السوفيتي من قتل ١١ الف ضابط بولندي في كاتين.

[وثيقة سوفيتية ٥٤ ـ الجزء ٣٩ من T.M.I(*) ص٢٩٠]

صرح رودنكو معتمداً على المادة ٢١: "لن يواجه هذا الأمر أي معارضة". وفي ١٣إبريل ١٩٩٠ ثبت بالدليل أن جريمة كاتين نفذها "بيريا" والسلطات السوفيتية.

في نوفمبر ١٩٩٠، تم استبدال اللوحة التذكارية التي وضعها السوفييت عندما حرروا معسكر أو شفيتس ـ وهي اللوحة المنقوش عليها ـ او شفيتس ـ بيركينو ـ وتحمل رقم عدد الضحايا ٤ ملايين ـ ووضعت مكانها لوحة أخرى تقول إن عدد القتلى حوالي مليون.

اعتمدت محكمة نرومبرج على اقوال الشهود فقط، في الزعم بإستخدام الشحوم البشرية للضحايا اليهود في صناعة الصابون، وذلك في ثلاث مناسبات: ١٦ فبراير ١٩٤٦، و٢٧ يوليو ١٩٤٦، وفي الحكم النهائي في ١٦ أكتوبر ١٩٤٦.

---

* T.M.I (المحكمة العسكرية الدولية) المقصود بها محكمة نورمبرج.

وقد اعتمدت المحكمة أيضا على عينات لم تخضع للاختبار المعملـي الكيميـائي. وكـان سيمون فيزنتال هو الذي يقود هذه "الحقيقة التاريخية" في نورمبرج، مؤكداً أنـه أخـرج هـذه العينات من تحت الأرض من إحدى المقابر. فقط في عام ١٩٨٣ اعترف السيد جـورج ويلاـر مدير مركز التوثيق اليهودي في باريس، بأن كل ذلك كان أكذوبة! نشر ذلك في جريدة لومونـد جويف في ٣١ أغسطس.

أكذوبة يتم تداو ا منذ الأربعينيات

مثال آخر: الفيلم الوحيد الذي تم عرضه على محكمة نورمبرج حول غرف الغاز، كان من عمل أمريكي في بلدة داخاو. وكان علينا الانتظار حتى ١٩ أغسطس ١٩٦٠ ليعتـرف الـسيد مارتين بروزات في مجلة دي زيت: بأنه "لم يحدث في داخاو، ولا في برجن بلـزن، ولا فـي بوفنفولد، أن تم خنق أي يهودي أو أي معتقل آخر بالغاز". عين السيد بروزات في سنة ١٩٧٢، مديراً لمعهد التاريخ المعاصر في ميونيخ.

ويقول جان مارك فارو في كتابه "محكمة نورمبرج": "إنها أيضا محكمة نـورمبرج التـي اعتمدت رقم ٦ ملايين.. ثم سرى هذا الرقم في الذاكرة على مصدرين، الأول سوفيتي ويعطـي رقم ٤ ملايين لمعسكر أو شفيتس. والمصدر الثاني شهادة اثنين من الألمان: الاول ويسليـسني. وقد قال عنه يهودا باور في كتابه "يهود للبيع" ص١٤٢، إنه كان صائدا للرشوة، يحصل علـى ملايين الدولارات لإنقاذ اليهود، بينما كان يقوم في الحقيقة بإرسالهم للموت. أي أنه فـي كلمـة واحدة شاهد "موثوق به"!! كما اعترف بولياكوف أيضا: "استندت المحكمة علـى شـهود مـن الدرجة الثانية" (ص ٣٨٣).

قدم ليون بولياكوف في كتابه "صلاة الكراهية" طريقتين لتقدير عـدد الـضحايا: الأولـى بالاحصاءات التي استندت على تقرير كورهيرر رئيس التفتيش الإحصائي في الـرايخ الثالـث، والتي قدمها لهتلر في ٢٧ مارس ١٩٤٣ وفي ٧ يوليو ١٩٤٤، تحدد انخفاض عدد اليهود فـي أوروبا إلى ٤ ملايين (ص٣٨٥).

وتقوم الطريقة الثانية على جمع أعداد المعتلقين في معـسكرات الاعتقـال وهـي خمـسة (اوشفيتس، بلزن، تريبلانكا، سوبيبور، خلمنوا)، وهي تعطى الارقام التالية:

بلزن	٦٠٠ ألف
تربلانكا	٧٠٠ ألف
سوبيبور	٣٠٠ ألف
خلمنو	٢٥٠ ألف
المجموع	١,٨٥٠,٠٠٠

ويضيف بولياكوف: "فيما يخص المعسكر الضخم أوشفيتس، فيقول قائده رودلف هيس أمام محكمة نورمبرج الدولية: إنه تم إبادة مليونين ونصف مليون يهودي، لكن هذا الـرقم يتـضمن أيضا بلا شك أنواعاً أخرى من المعتقلين، مثل الغجر، والروس، والبولنديين والآريين".

وللاحتياط سنعتمد رقم مليونين، مع الإشارة إلى أن بولياكوف وضع هذا الكتاب قبـل أن تختصر "اللجنة العلمية" الرقم إلى مليون فقط، كما قال السيد بيداريدا في جريدة لوموند في عدد ٢٣ يوليو ١٩٩٠.

أضاف بولياكوف: "إن هذه الارقام يمكن أن تكون موضوعاً للـتحفظ" (ص٣٨٨). "ففـي بعض الاحيان تستخدم الأرقام بطريقة مزدوجة (ص٣٩١) بسبب الانتقال" (ترجم كلمة "انتقـال" بمعنى "إبادة" دون أن يعطى أي تفسير لذلك). يكفي إذن تقدير عدد الضحايا في الاتحاد السوفيتي بمليون ونصف المليون لنصل إلى الرقم الذهبي: ستة ملايين!!

إنه فعلاً رقم ذهبي لا يتبدل أيا كانت وسائل الوصول إليه. إنه عقيدة دينية، ملحد وملعـون من يحاول أن يناقشه، لأن كل الأرقام تقبل النقاش إلا هذا الرقم.

هل كان هناك فعلاً ١٧ مليون قتيل روسي، أم ٢٠ مليونا كما يدعى السوفييت؟ ٧٠٠ ألف شيوعي فرنسي تم إعدامهم رميا بالرصاص كما يقول الحزب الشيوعي الفرنسي، أم ٣٥ ألفا كما يقول الجنرال ديجول في كتابه "مذكرات"؟ ٦٠ مليون قتيل ضحايا الحرب، أم ٥٠ مليونـا كمـا يقول البابا؟ كل هذه الأرقام يمكن مناقشتها، إلا رقم ٦ مليون المقدس فـي الـصحافة، والكتـب المدرسية، والموسوعات.

الأمر هنا ليس مناقشة عدد الموتى كما كررت ذلك في أكثر مـن مناسـبة فـي كتـابي، والتمسك "بحسابات الأموات" (ص١٥٩). وكما أكدت مـرتين (ص١٥٩، ص٢٤٧) أن "مقتـل برئ واحد يهودي أو غير يهودي يعتبر جريمة ضد الانسانية".

الأمر يتعلق فقط (وأؤكد فقط) بالاستغلال السياسي للكذب.

كتب هتلر(*) ـ الذي كان رائداً في الاستغلال السياسي الدموي للكذب، في "كفاحي": الكذبة التي تكرر عشرات مرات تظل كذبة، لكن بتكرارها عشرة آلاف مرة تصبح حقيقة.

---

* كان اليهود، وظلوا، أقلية في فلسطين منذ دخولها من نيف وثلاثين قرنا و حتى منتصف القرن الحالي، والاحصاءات عن ذلك متوافرة ـ ومعبرة ـ طوال القرن الماضي، وحتى منتصف القرن الحالي، عندما بدأت جريمة طرد الفلسطينيين وإحضار المهاجرين اليهود تجاب شرورها، وإذا بنتنياهو يصرح على الملأ، بلا خجل، وبكل صلف وصفاقة، أو بكل جهل وحماقة: لن يستقر العالم إذا طلبت كل أقلية حكماً ذاتيا! ـ (الناشر).

أريد أن أوضح هنا كيف تنبهت لأسطورة ستة الملايين بعد أن بقيت مقتنعاً بها حتى عـام ١٩٧١.

ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودي الدولي صديق لي.. استقبلني من قبل في منزله في القدس.. روى لي ذات في باريس، كيف حصل على تعويضات هائلة للـضحايا اليهـود مـن الرئيس الألماني إديناور. كشف لي جاودمان أثناء الغداء بحضور السيد أرموند كابلان عن ذلك قائلاً: "منحني إديناور ما أريد. وقال: إنني لا أناقش أعداد الضحايا ولا نسبة التعويضات. لقـد اعتمدت الرقم الرسمي ٦ ملايين. أجبته: معك حق لو كنت مكانك لفعلت نفس الشيء، بمـا أن الامر يتعلق بإصلاح ظلم ضخم، وبما أن حياة البشر لا تقدر بثمن".

في ٢٣ إبريل أرسل لي ناحوم جولدمان إهداء على كتابه "السيرة الذاتية" (مذكراتـه التـي نشرت عند فايارد) وقرأت فيه بذهول (ص٢٣٢، ص٢٦٢) طريقة حساب المبـالغ المطلوبـة: كتب جولدمان: "استقبلت إسرائيل حوالي ٥٠٠ ألف يهودي، وتبلغ تكلفة دمج الواحد مـنهم فـي المجتمع ٣ آلاف دولار. مفاوضتنا لم يكن لها أي سند قانوني.. بما أن دولة إسرائيل لـم تكـن موجودة في ظل نظام النازي".

حتى تلك اللحظة كنت مؤيداً لمنطقة بأنه يجب أن تتقدم الأخلاق على القوانين إذا كان الأمر يتعلق بتعويض الضحايا.

لكنني قرأت في ص٢٨٦ من مذكرات جولدمان الآتي: "لا أعرف مـاذا سـيكون مـصير إسرائيل.. لو لم تلتزم ألمانيا بتعهداتها. السكك الحديدية، منشآت الموانى، أنظمة الري، قطاعات كاملة من الصناعة والزراعة لم تكن لتصل إلى ما هي عليه لولا التعويضات الألمانية".

وتلقى ناحوم جولدمان تهاني بن جوريون الذي قال له: "أنت وأنا كان لنا الشرف أن نعيش معجزتين: تكوين دولة إسرائيل وتوقيع الاتفاق مع ألمانيا. كنت أنا مسئولاً على الأولـى وأنـت عن الثانية" (ص٢٨٤).

هكذا إذن ذهب جزء بسبط من "التعويضات" التي حصلوا عليها من أجل الـضحايا، الـى مستحقي التعويضات، لكن الجزء الأكبر منها إلى خدمة أغراض أخرى: سيادة الدولة.

إن هذا ما يطلق عليه اختلاس الأموال. منذ هذه اللحظة لم يعد لي أي اتصالات مع نـاحوم جولدمان ولا مع أرموند كابلان.

وقد حصلت على فرص أخرى أكثر حسما للتفكير في السياسة الاسرائيلية عندما قرأت في عام ١٩٧٦ كتاباً آخر من أعمال ناحوم جولدمان: "التناقض اليهودي" (الناشر ستوك) وفيه أكـد نتائج مفاوضاته مع إديناور (ص١٥٢، ١٦٤). وأضاف وصفاً تفصيليا لوسائله فـي الحـصول

مرتين على ٣٠ مليون دولار إضافية من المستشار النمساوي "راب" بتهديده بأنـه فـي حالـة رفضه، سيعرض في فيينا فيلماً يصور الاستقبال الحافل لقوات هتلر في النمسا!

يسمى هذا ابتزازاً، ويضاف إلى اختلاس الأموال.

عرفني هذا الكتاب أيضا كيف اقترح بن جوريون تزييف صناعة الديمقراطية الاسـرائيلية عبر حزبين: "ظل بن جوريون لسنوات طويلة يدفعني... لتنظيم المعارضة ضده... قائلا، إذا ما استطعت أن توقف معارضة حقيقية على قدميها، سأنافسك وآمل أن أكسبك، حينئذ ستكون هناك معارضة حقيقية في إسرائيل" (ص١١٩).

من تلك اللحظة فصاعداً، قرأت بشكل منهجـي أعمـال قـادة الـصهيونية الاسـتعمارية واستنتجت سريعاً جدا أن شاغلهم الرئيسي تحت حكم النازي الدموي لم يكن إنقاذ اليهود الـذين أبيدوا أو ذبحوا، إنما هو تكوين دولة إسرائيل القوية والتي تستطيع أن تلعب الدور الاسـتعماري الذي رسمه منذ نصف قرن والدها الروحي، تيودور هرتزل: أن تكون الحصن المتقدم للغـرب في مواجهة بربرية الشرق.

لم يكن الهدف الأساسي للصهاينة إنقاذ حياة اليهود، لكن تكوين دولة يهودية في فلـسطين. القائد الأول لدولة إسرائيل، بن جوريون، أعلن دون أي مواربة في ٧ ديـسمبر ١٩٣٨، أمـام القادة الصهاينة لحزب العمل: "إذا علمت أنه في الإمكان إنقاذ كل الأطفال اليهـود فـي ألمانيـا بتوطينهم في إنجلترا، ونقل نصفهم فقط إلى أرض إسرائيل، اختار الحل الثاني، لأننا يجـب أن نأخذ في الحسبان ليس فقط هؤلاء الأطفال، لكن أيضا مستقبل إسرائيل".

[المصدر: إيفون جلبنر، "السياسة الصهيونية ومصير المحكمة الأوروبية - القدس المجلد السابع ص١٩٩]

وقال أيضا توم سيجيف المؤرخ اليهودي: "لم يكن إنقاذ اليهود في أوروبا على رأس قائمـة أولويات الطبقة الحاكمة، فالأولوية الجوهرية كانت تكوين الدولة".

[المصدر: توم سيجيف، "المليون السابع" الناشر ليانا ليفي، باريس، ١٩٩٣ ص٥٣٩]

هناك أيضا الشهادة التالية:

"هل يجب علينا أن نساعد كل من هجم بحاجة إلى ذلك دون الأخذ في الاعتبار خـصائص كل واحد منهم؟ أليس علينا أن نضفي على هذا العمل الصفة القومية الصهيونية، ونحاول أن ننقذ أولا هؤلاء الذين يمكن ان يعودوا بالفائدة لأرض إسرائيل ولليهودية؟ أعرف أنه يبـدو مؤلمـا طرح السؤال بهذه الطريقة، لكننا للأسف يجب علينا أن نبرهن بوضوح أنه إذا كنا قادرين على إنقاذ ١٠ آلاف شخص من بين الـ ٥٠ ألف شخص الذين يمكنهم الاشتراك في بناء الدولة، وفي النهضة القومية، أو إنقاذ مليون يهودي يتحولون إلى عبء أو على الأقل قيمة معدومة، فلابد أن

نكون أقوياء وننقذ الـ ١٠ آلاف شخص رغم كل الاتهامات والنداءات من الملايين مـن غيـر المرغوب فيهم".

[المصدر: بيان توم سيجيف أمام لجنة الإنقاذ التابعة للوكالة اليهودية عام ١٩٤٣]

كان ذلك الإلهام لسان حال الوفد الصهيوني إلى مؤتمر إيفيان. في يوليو ١٩٣٨، حيث اجتمعت ٣١ دولة لمناقشة استيعاب اللاجئين من ألمانيا النازية، عرض الوفد الصهيوني كحل وحيد ممكن، نقل ٢٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين.

الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية ص٦٧، ٦٨]

منذ ذلك الوقت فهمت بوضوح الفرق بين اليهودية التي هي دين احترمه، والصهيونية التي هي سياسة احاربها كسياسة عنصرية قومية متطرفة واستعمارية.

وهو الفرق الذي يحاول أعداؤنا إخفاءه بلا كلل.

لم يخطيء هتلر في التفرقة بين الصهاينة واليهود: عند وصوله إلى السلطة، كان من بـين كل ١٠٠ يهودي، ٩٥ منضمون إلى تحالف الألمان اليهود، و ٥% فقط في المنظمة الصهيونية. كان النازيون يضطهدون اليهود الذين يرغبون في البقاء ألمانا مع احترام ديانتهم، وكان النازيون يتعاملون بصورة جيدة مع الصهاينة الذين ظلوا حتى عام ١٩٣٨ يتمتعون بكل حرية. بل إنه في عام ١٩٤١ عرض الصهاينة من خلال وجودهم في فلسطين تحالفهم العسكري مع هتلر.

في عام ١٩٤٤، بالاتفاق مع بن جوريون، تفاوضوا على تبادل مليون يهودي مقابل إمـداد هتلر بـ ١٠ آلاف شاحنة للجبهة الشرقية، مع وعد بإستخدام نفوذهم من أجل عقد سلام منفـرد بين ألمانيا من جهة وإنجلترا وامريكا من جهة أخرى.

اختيار هتلر كان واضحا: الصهاينة! سامحا لهم بالسفر إلى فلسطين، الأمر الذي يتماشـى مع سياسته: إفراغ ألمانيا من اليهود الموجودين فيها. مرة أخرى تنبؤات هرتزل كانت صـوابا: "سيصبح معادو السامية أخلص اصدقائنا، الدولة المعادية للسامية حليتنا". ["دياريس" ص١٩].

الهدف كان في الحقيقة مشتركا: تجميع اليهود في جيتو عالمي.

فكرة مهولة كان من الممكن أن تحرم الانسانية من المشاركة المدهشة لليهـود فـي كـل الثقافات:

ابن ميمون الذي كتب في الاندلس بالعربية كتابه "دليل الحائرين"، وإسبينوزا الذي أخرج لنا باللغة الهولندية كتابه "الاخلاق"، والكثير من الشعراء مثل هاين، والعلماء مثل أينشتين الذي كان مفخرة ألمانيا، وموسيقيون مثل يهودى منوهن ذي الاصول الروسية والتعليم الأمريكي.

قامت السياسة الصهيونية الاسرائيلية على عكس ما سبق باقتباس اسوأ مـا فـي الغـرب: "القومية المتطرفة الألمانية مع هرتزل، والفرنسية مع موريس بارا، والاستعمارية مع روديس". أشعلت السياسة الاسرائيلية أربع حروب لفرض نفسها بالقوة في الشرق الأوسـط، بـدلا مـن الاندماج فيه سلميا، وهي تظهر كل يوم مزيداً من سوء الاداء.

وعلمنا من المجلة الاسرائيلية جيـروزاليم ريبـورت فـي سـبتمبر ١٩٩٦، أن البنـوك الاسرائيلية ارتكبت نفس الجرائم التي ارتكبتها البنوك السويسرية، كشف المـؤرخ الاسـرائيلي يوسى كاتز في جامعة بار إيلان بتل أبيب، عن أنه في العشرينيات والثلاثينيات وقبل قيام الدولة الاسرائيلية، قام بعض اليهود الاثرياء في العالم - خصوصاً الألمان - باستثمار أجزاء كبيـرة من أموالهم في البنوك اليهودية في فلسطين، كان بعضهم يريد فقط - كما يقول المؤرخ - إيداع أمواله في الخارج، وكان البعض الآخر يأمل في تحقيق استفادة قصوى في حالة قيام الدولة.

وفي عام ١٩٣٩ عندما منع الانجليز "أي تحويلات مالية مع الاعـداء"، تـم تجميـد هـذه الارصدة في البنوك، حصل الذي بقوا على قيد الحياة من هؤلاء اليهـود علـى أمـوالهم بعـد الحرب، أما هؤلاء الذين اختفوا فقد ظلت ارصدتهم في البنوك طوال خمسين عاماً، عدا جـزء صغير منها نقل إلى ميزانية الدولة، والآن بعد الضجة التي اثيرت حول مشكلة بنوك سويـسرا، امتلأ المكتب الاسرائيلي للإدارة العامة عن آخره "بطلبات الاستعادة".

لهذا فأنا أفهم الآن بصورة أفضل تلميحات يهودى منوهن في رسالته السابقة، فهو لم يقصد شخصية من شخصيات شكسبير عندما كتب لي:

"إنه مشروع مخيف ذلك الذي يحاوله اليهود اليوم من تحويل لحوم البشر إلى عملات فـي مقابل الذهب، بينما سيكون من الحكمة تجنب إثارة أي شيء متعلق بالذهب في أذهانهم".

يسير هذا التحذير من يهودى منوهن في نفس الاتجاه والده الحاخام موسى منوهن، الـذي اشار إلى الصهاينة المنظمين كما جاء في كتابه "انحطاط الصهيونية" فـي ص٥٦٦ : "إن قلبـي ليتمزق من مظاهر الانحطاط المستمرة لليهودية المعاصـرة: اليهوديـة العالميـة، الاخلاقيـة والانسانية لأنبيائنا، تتحول الآن إلى قومية مدعية اليهودية، طامعة بشراهة في المدى الحيوي.. أريد أن أقول للإسرائيليين: عودوا إلى رب آبائكم، إلى يهودية النبوة، تخلوا عن ديـن النابـالم. عودوا إلى الحدود التي اعطيت لكم عام ١٩٤٧ من الأمم المتحدة على حساب العرب المعوزين، وعيشوا حياة بناءة وليست هدامة".

اليوم، يتبع قادة الدولة الاسرائيلية منطق الحرب القومية المتطرفة والاستعمارية الصهيونية، وبمغالاتهم في التحدي والاستفزاز يمكن أن يكونوا المفجرين لحرب عائلية ثالثة.

بعد أقتراف الجريمة ضد الانسانية في قانا ـ لأسباب انتخابية ـ سرعان ما تولى بنيـامين نتنياهو السلطة مع فريقه، من الورثة الروحيين لبيجن (الذي قاله عنه بن جوريون: ينتمي هـذا الرجل ـ بلا ريب ـ إلى الطراز الهتلري).

[هاربر: مناحم بيجن. الناشر "ديل بوك" نيويورك ١٩٧٩ ص٣٨٥]

ضم نتنياهو في فريقه الحكومي أريل شارون ورفائيل إيتان، اللذين أشـرفا علـى مـذابح صابرا وشاتيلا وأدارا ظهورهما لذبح ٢٠,٠٠٠ مدني لبناني. حلفاء نتنياهو هو المتطرفون مـن الأحزاب المدعوة "دينية" والتي قامت من قبل باغتيال رابين لأن سياسته لم تكن مطابقة بالضبط لسياسة إسرائيل الكبرى، وهم الذين يضعون الأزهار على قبر باروخ جولد شـتاين، المنقـوش عليه: **"البطل باروخ جولد شتاين"،** وهو الذي اتبع التفسير الصهيوني لرسالة يشوع فـي قتـل أصحاب الارض الاصليين. هؤلاء هم حلفاء نتنياهو والمحرضون له في اول انتهاك وتحد قـام به، وهو شق نفق تحت المسجد الأقصى ودعوة "السائحين الامريكيين" لزيارته في ٢٩ سـبتمبر ١٩٩٦. أسفر هذا التحدي عن مقتل ٧٠ شخصاً.

لم تكن هذه سوى الخطوة الاولى في طريق وقف اتفاقايات سلام مدريد وأوسلوا وواشنطن، والتي يطلق عليها "مسيرة السلام".

في المقابل، تدخل "خطة الحرب" التي طبقت بدقة أثناء غزو لبنان عـام ١٩٨٢، مرحلـة جديدة على طريق التحقيق.

هذه الخطة، التي عرضت بوضوح في مجلة "كيفونيم" أي (اتجاهات) ـ الصهيونية، والتي تصدر في القدس ـ تحت عنوان: "الخطط الاستراتيجية لإسرائيل"... وتتضمن الفقرات الاساسية الآتية:

"لقد غدت مصر باعتبارها كيانا مركزيا، مجرد جثة هامدة، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبـار المواجهات التي تزداد حدة بين المسلمين والمسيحيين، وينبغي أن يكون تقسيم مصر إلى دويلات منفصلة جغرافيا هو هدفنا السياسي على الجبهة الغربية خلال سنوات التسعينيات.

وبمجرد ان تتفكك أوصال مصر وتتلاشى سلطتها المركزية، فسوف تتفكك بالمثـل بلـدان أخرى مثل ليبيا والسودان وغيرهما من البلدان الأبعد. ومن ثم فإن تشكيل دولة قبطية في صعيد مصر، بالاضافة إلى كيانات إقليمية أصغر واقل أهمية، من شأنه أن يفتح الباب لتطور تـاريخي لا مناص من تحقيقه على المدى البعيد، وإن كانت معاهدة السلام قد أعاقته في الوقت الراهن.

وبالرغم مما يبدو في الظاهر، فإن المشكلات في الجبهة الغربية أقل من مثيلتها في الجبهة الشرقية. وتعد تجزئة لبنان إلى خمس دويلات.. بمثابة نموذج لما سيحدث في العـالم العربـي

بأسره. وينبغي أن يكون تقسيم كل من العراق وسوريا إلى مناطق منفصلة على أساس عرقي أو ديني أحد الأهداف الاساسية لإسرائيل على المدى البعيد.

والخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف هي تحطيم القدرة العسكرية لهذين البلدين.

فالبناء العرقي لسوريا يجعلها عرضة للتفكك، مما قد يؤدي إلى قيام دولة شيعية على طول الساحل، ودولة سنية في منطقة حلب، وأخرى في دمشق، بالاضافة إلى كيان درزي قد ينشأ في الجولان الخاضعة لنا، وقد يطمح هو الآخر إلى تشكيل دولة خاصة، ولن يكون ذلـك علـى أي حال إلا إذا انضمت إليه منطقتا حوران وشمالي الأردن. ويمكن لمثل هذه الدولة، على المـدى البعيد، أن تكون ضمانة للسلام والأمن في المنطقة. وتحقيق هذا الهدف في متناول يدنا.

أما العراق ذلك البلد الغني بموارده النفطية والذي تتنازعه الصراعات الداخلية، فهـو يقـع على خط المواجهة مع إسرائيل. ويعد تفكيكه أمرا مهما بالنسبة لإسرائيل، بل إنه أكثر أهمية من تفكيك سوريا، لأن العراق يمثل على المدى القريب أخطر تهديد لإسرائيل".

[المصدر: كيفونيم، القدس، عدد١٤، فبراير ١٩٨٢، ص ٤٩، ٥٠]

[جاء النص الكامل بلغته الأصلية العبرية، في كتابي: "فلسطين، أرض الرسالات السماوية] الناشر ألباتور، باريس ١٩٨٦، ص ٣٧٧ إلى ص٣٨٧، وبترجمتها الفرنسية بداية ص٣١٥.

من أجل تحقيق هذا البرنامج الواسع، يحصل قادة إسرائيل على مساعدة امريكية بلا حدود. من بين ٥٠٧ طائرات كانت إسرائيل تملكها عشية غزو لبنان عام ١٩٨٢، جـاءت ٤٥٧ مـن الولايات المتحدة (منح وقروض حصلت عليهما بفضل اللوبي الاسرائيلي في واشنطن).

هذه الخطة لضم كل الشرق الأوسط (مع العلاقات الدولية الضمنية التي يسهل فهمهـا) لـم تتوقف - وحتى قبل أن تظهر بكل هذه الوقاحة - عن توجيه سياسة الحرب الاسرائيلية وانتهاك قرارات المجتمع الدولي للأمم المتحدة، بالمساعدة غير المشروطة للولايات المتحدة الامريكية.

وحتى لا نبقي إلا على الاساس، نذكر، أنه بدعوى "الامن" تحتل، الدولة الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٨ حدود جيرانها: لبنان، سوريا، رغم قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ للأمم المتحـدة الـذي يؤكد على: "عدم جواز اكتساب الاراضي بالحرب"، ويدعو إلى "انـسحاب القـوات المـسلحة الاسرائيلية من الأراضي المحتلة". ولا تتوقف عن تفتيت الاراضي الفلسطينية التي تحتل ٩٦% منها عن طريق بناء المستوطنات.

هنا ايضا، عبر نتنياهو مراحل جديدة: حتى يحتفظ بالقدس جيداً تحت مخالبه (رغم قـرار الأغلبية من الأمم المتحدة) بدأ الجزء العربي من القدس في هارحوما، مـشروعاً لبنـاء ٢٠٠٠ وحدة سكنية - يخصص معظمها لليهود - بينما هناك ٣٠٠٠ وحدة سكنية خالية في مستعمرات المستوطنين.

عن ذلك كتب إزهار سميلنسكي الكاتب الاسرائيلي الكبير الحائز علـى جـائزة اسـرائيل: "**هارجوما عمل إرهابي مستتر بالقانون**" [صحيفة يديعوت احرونوت ٦ إبريل ١٩٧٧]. حـول ذلك كان الاستنكار العالمي: أعلن بطريك اللاتين في القدس - وهو الرئيس الروحي للكاثوليـك في المنطقة - في ٢٠ ديسمبر: "لا يمكن أن يتحقق السلام بالاحترام المتبادل للكرامة.. الحصار المتكرر للمدن الفلسطينية الخاضعة للحكم الذاتي، وبخاصة بيت لحـم، يحولهـا إلـى سـجون واسعة.. التعدي على حرية الانتقال.. ومصادرة أراضي الفلسطينيين لبناء المستعمرات اليهودية، وهدم المنازل... هذا هو الواقع الذي نعيش فيه". مذكرا بالهجرة الجماعية للمسيحيين قـال: "إن الموجودين الآن ١٠ آلاف مسيحي بعد أن كانوا ٥٠ ألفا قبل عام ١٩٤٨".

قام ايضا ثمانية عشر أسقفا فرنسيا في اكتوبر ١٩٩٧ بالدعوة إلى التقسيم المتساوي للقدس مؤكدين: "القدس هي رمز السلام الدائم في الأرض المقدسة، ولا بد أن تصبح رمـزاً لتعـايش الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني". [لوموند ١٧ أكتوبر١٩٩٧]. وقد احتجت على دعوة الأسـاقفة هذه لجنة - سي آر - آي - إف - CRIF - ذات التوجهات الصهيونية. كما أعلن نتنياهو: "لن يتم التفاوض أبدا حول القدس" [صحيفة فيجارو - ١٨ يناير ١٩٩٧].

حفنة من المستوطنين وحاخاماتهم الذين تلقوا تعليمهم في بروكلين ويطبقونه في الخليل مثل باروخ جولد شتاين، هؤلاء هم العناصر التي لا غنى عنها والمحرك للائتلاف الذي يحافظ على بقاء نتنياهو في السلطة.

إنهم يهدفون إلى حرب للإبادة وبكل الوسائل، وإلى التمييز العنصري الذي اختفى حتى من جنوب إفريقيا. أمثلة على ذلك: في سبتمبر ١٩٩٦ افتتح (طريق ٦٠)، الذي يمـر بالاراضـي الفلسطينية، لكن استخدامه حكر على الاسرائيليين - في ١٥ نوفمبر ١٩٩٦أجـازت المحكمـة الاسرائيلية العليا تعذيب المعتقلين. في يونيو ١٩٩٧، كشفت ابنة موشى ديان - وهي عـضوة الكنيسة - عن مخطوطة بخط يد والدها تؤكد أن الجولان السورية لم يتم غزوها وضمها بسلسلة من الإجراءات العدوانية لأسباب أمنية، وإنما لمجرد إشباع حاجة المستوطنين الإسرائيليين الذين يشتهون الأراضي السورية!

يحتج الرأي العام العالمي - بما فيه العسكريون اليهود - على هذه السياسة البربرية، ولن نذكر سوى بضعة أمثلة للعسكريين اليهود المحترمين: رجل القانون الاسرائيلي كلود كلين يقول: "يجب ألا نشيد المجتمع الاسرائيلي حول الحرب". وقال ردا على سـؤال لنيكـول ويـل عـن الأساطير المؤسسة لتلك السياسة قال: "مثل كل تاريخ، التاريخ الصهيوني كان ملحمـة: تعـيش على أساطير" [لوموند ١٤ يوليو ١٩٩٧]. قبل ذلك في ١٨ ديسمبر ١٩٩٦ كتب آلان فـانكيلرو

في جريدة لوموند، تحت عنوان: "إسرائيل، الكارثة": "مع نتنياهو برزت لغة التمييز العنـصري من الخفاء". وأضاف: "لكي نقولها بقسوة، هناك فاشيون يهود في إسرائيل، لكن أيضاً في أمريكا وفي فرنسا.. لهذا السبب كنا مفوضين بالحديث عن كارثة روحية". واستنتج: "سـتتأثر طبيعـة التضامن مع إسرائيل، في حالة ما إذا استمرت الكلمة الأخيـرة "للكـاوبوي" حـاملي المـدافع الرشاشة والطاقية على الرأس".

وأضاف الصحفي الإسرائيلي جاك ديدروجي (جاكوب وايزمان) بعد أن استرجع شـكوكه كصهيوني شاب: "كل شيء تغير سريعاً بعد ثلاثين عاماً من الاحتلال للضفة الغربيـة، وغـزة الجولان.. تحولنا إلى حروب للغزو ولانطلاق دولة واحدة يهودية جوهرها ثيوقراطي(*).. أصبح النصب التذكاري لباروخ جولد شتاين - السفاح الذي قتل ثلاثين مسلماً أثناء الصلاة - مزاراً.. هذا غير قاتل رابين في جريمة بأمر إلهي".

واستنتج أيضا: "لا فلس واحد لـ"إسرائيل الكبرى"، هذه الخرافة التي تثير الخطـر علـى السلام والديمقراطية" (لوموند ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦).

في مايو ١٩٩٧، وفي تحليل لأمنيون كابيلوك حول "حساب الخسارة لنتنياهو" كتب يقـول: "سياسة الحرب تهدد الشرق الأوسط" [لوموند ديبلوماتيك - مايو ١٩٩٧].

وفيما يخص الأعمال البائسة التي يقوم بها الفلسطينيون من تنظيم الهجمات الانتحارية فـي القدس، وجهت ابنة الجنرال بيليد (أحد قادة "حرب الأيام الستة") والتي لقيت ابنتها حتفهـا فـي هجوم انتحاري في القدس، بيانا مدوياً سألت فيه نتنياهو: "بيبي، ماذا فعلت؟ إنها سياستك التـي قتلت ابنتي". وحول نفس الموضوع علق يهودى منوهن على عمليات "الكاميكاز"، في الرسـالة التي بعثها لي قائلا:

"فيما يخص انفجارات "متطوعي الموت" في القدس، في ٣٠ يوليو و ٤ سبتمبر.. هل مـن المعقول أن نتوقع من ثور هائج في حلبة المصارعة، مرشوق بسيوف المصارعين، أن ينتظـر بهدوء في الظل لشم زهور الربيع؟ الارهابيون هن نتاج طبيعي لجيلين من الشهداء.. إن القـوي هو الذي يجب تجريمه عندما لا يستخدم قوته بحكمة. إنه هو المسئول وليس الضعيف.

فيما يبدو أننا وصلنا إلى النقطة التي يتم فيها اعتبار أي رد مشروع على العدوان، إرهابـا وتحريضاً على الحرب.

المطلوب هو مدخل جديد تماماً، يحمل في معناه الكرامة والتقسيم.

---

* الثيوقراطي: نظام حكم يهيمن عليه رجال الدين. يدعى قادته أنهم يتولون ويديرون شئون الحكم بتفويض إلهي (المترجم).

دون ذلك، لن يكون هناك أي معنى تاريخي أو ديني.. أو أي نموذج نستطيع أن نعطيه لبقية العالم!".

وبنفس القوة، أوضحت السيدة ليا رابين في حديثها للتلفزيون الفرنسي (فرانس٣) في ١٥ أكتوبر ١٩٩٧، كيف كان حلفاء السيد نتنياهو مسئولين عن اغتيال زوجها.

كتبت مجموعة من المثقفين اليهود الفرنسيين فور العدوان الاسرائيلي عام ١٩٨٢ على لبنان، ومعهم منديس فرانس: "أمام غياب العدالة، وأمام هذا الاحتقار للقيم التي جمعت أجيالا عديدة من اليهود، نحن نرفض بقوة كل تضامن مع السياسة الحالية لإسرائيل".

من بين الكثيرين من الموقعين على هذا البيان، الفيلسوف فلاديمير جانكلفيتش، والبروفيسور الطبيب ألكنسدر مينكوفسكي، والمؤرخ بيير فيدال ناكيه.

في إسرائيل نفسها، كتب البروفيسور زيمرمان من الجامعة العبرية في القدس، المتخصص في تاريخ الهتاريزم (النازية): "هناك قطاع كامل من الشعب اليهودي استطيع أن أصفه دون أي تردد بأنه نسخة من النازيين الالمان. أنظروا إلى أطفال المتطرفين اليهود في الخليل، إنهم يشبهون بالضبط شباب هتلر يلقنوهم منذ طفولتهم ، أن كل العرب اشرارن وأن كل غير اليهود ضدنا، يجعلون منهم أشخاصاً مرضى بالبارانويا، يعتبرون أنفسهم جنساً أعلى، تماماً مثل شباب النازي، ريهفان زئيف (وزير في حكومة شامير من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢) طالب طرد كل الفلسطينيين من الأراضي، كان هذا هو البرنامج الرسمي للحزب النازي: طرد كل اليهود من ألمانيا".

[أورشليم، ٢٨ إبريل ١٩٩٥]

تعميم الاسطورة في المدارس:

حول كتاب يشوع المقرر في البرنامج التعليمي في المدارس الاسرائيلية، قام البروفيسور تامارين في تل أبيب، بتوزيع استمارة بحث على ألف تلميذ تقول: جاء في سفر يشوع الإصحاح السادس الآيتين ٢٠، ٢١:

"فهتف الشعب ونفخ الكهنة في الأبواق. وكان هتاف الشعب لدى سماعهم صوت نفخ الأبواق عظيماً، فانهار السور في موضعه. فاندفع الشعب نحو المدينة (أريحا) ـ ـ كل إلى وجهته، واستولوا عليها، ودمروا المدينة وقضوا بحد السيف على كل من فيها من رجال ونساء وأطفال وشيوخ حتى البقر والغنم والحمير".

أجب على السؤالين الآتيين:

(أ) في رأيك، هل أجاد يشوع والاسرائيليون التصرف أم لا؟

(ب) نفترض أن الجيش الاسرائيلية احتل قرية عربية أثناء الحرب، هل يجب عليه أن يكبد سكانها نفس المصير الذي قرره يشوع لسكان أريحا؟

٧٠% من الأطفال أجابوا بنعم! وعقابا للبروفيسور تامارين الذي نـشر النتـائج المرعبـة للإحصائية عام ١٩٧٢ تم طرده من الجامعة(*).

استكملت أجهزة الإعلام إفساد النفوس: في يناير ١٩٨٣، قامت دولة إسرائيل، بعد مذبحـة لبنان، بإصدار سلسلة من ثلاثة أجزاء لتخليد ذكرى يشوع. خصص الأول لعبوره إلى الاردن.

كتب سيجيموند جورين(*) لصحيفة تل أبيب معلقاً: " ها هو ذا من يـذكر باسـلوب العمـل المباشر، والذي طبقته القوات الاسرائيلية المعاصرة عدة مرات، في سيناء عام ١٩٥٦، وعلـى ثلاث جبهات في عام ١٩٦٧، وهو الاسلوب الذي ابتكر منذ ٣٣٠٠عام مـضت علـى ايـدي اجدادهم المقدسين، بما أن العبرانيين أيضا التفوا حول دولة كنعان لمهاجمتها من الشرق".

وعن الجزء الثاني الخاص بالاستيلاء على أريحا، استرجع السيد جورين الابادة المقدسـة لسكانها، واستبقاء الزانية "رحابط، لأنها كانت قد استقبلت رسلهم السريين، واخفتهم، وعن الجزء الثالث: أوقف يشوع الشمس حتى تنتهي معركة جيفون ضد خمسة من الملوك الكنعانيين، مـنهم ـ طبقا للكتاب ـ ملوك القدس والخليل، واسترجع المؤلف هنا: "تم أسر الخمسة الملوك.. وأمر يشوع بقتلهم وعلقت جثثهم على خمس أشجار".

وتوصل السيد جورين إلى الاستنتاج الآتي: "على إسرائيل، اليوم مواجهة عدو لـيس أقـل خطورة من الملوك الكنعانيين السابقين".

هكذا يتم صنع إيجال عامير قاتل رابين، وباروخ جولد شتاين سفاح الخليل.

اللوبي الصهيوني:

تعليم القتل واحتقار الآخرين مستمر أيضا في الخارج تحت رعاية اللوبي الصهيوني.

على سبيل المثال، ها هو ذا نتاج أمريكي آخر للدعاية الصهيونية: جوناه جولداجن، الـذي تأثر هو الآخر بـ "صلاة الكراهية"، ينسب إلى الشعب الالماني بأكمله جرائم النـازي، واصـفا الشعب الالماني طبقا لمفهومه العنصري بـ "امة القتلة" وذلك في كتابه "الجلادون المتطوعـون لهتلر" (الناشر سويي ١٩٩٧).

---

* ذكره القس كلود ريمون في كتابه "لبنان ـ فلسطين" الناشر هارماتان باريس ـ ١٩٩٧، ص ٨٤ ـ ٨٦.

* مقال سيجيموند جورين (تل أبيب) نشر في "جورنال دي جنيف"، ٢٣ يناير ١٩٨٣، تحت عنوان: "يشوع جد أريل شارون".

في الوقت نفسه، نسب جولد إلى الشعب السويسري كله فضيحة البنوك السويسرية. النموذج الأصلي لهذا الاسلوب اتبع في فرنسا على يدي برنارد - هنري ليفي في كتابـه "الايديولوجيـة الفرنسية" [الناشر جراسيه ١٩٨١].

ونقلا عنه، من فولتير والثورة الفرنسية إلى بيجي والتقاليد المسيحية، مرورا حتى بالمفسر اليهودي لمعاداة السامية برنارد لازار، يرى الكاتب عبر كـل هـؤلاء أن "الفاشـية الفرنـسية" لحكومة فيشي(*) لم تكن زلة في التاريخ الفرنسي، أو كما قال ديجول: "لقد كانت تقيحات جـرح صغير على سطح جسد سليم" [مذكرات - ٣ - ص ٤٤٢]، لكن برنارد - هنري ليفي وصفها قائلا: "إنها أعز تقاليدنا الفرنسية التي تشهد الواحدة تلو الأخرى بالنذالة المتاصلة فينـا. والتـي تجعل من فرنسا وطنا للقومية - الاشتراكية" (ص١٢٥).

اليوم يقول - برنارد ليفي - ص ١٤٩: "الفاشيون في العالم أجمع عيونهم مـصوبة إلـى فرنسا(*). فرنسا هذه التي صورها كل من بيتان وبراسيلاس اللذين يتعبـران انفـسهما الورثـة الشرعيين لماضي فرنسا، يقول ليفي متأثرا بهما: "أعرف وجههـا القـذر، والوحـوش الـذين يسكنونها".

من الأمور ذات المغزى المتعلقة بنفس الموضوع أيضا محاكمة بابون، الذي انتمـى إلـى كتائب "المتعاونين". يقول عن ذلك آلان باير يفيت: "جعلوها محاكمة لكل فرنـسا" [فيجـارو ٤ ديسمبر ١٩٩٧]. وكأن بابون هو الممثل النموذجي لفرنسا، بدلا من أن يذكروا أن حكومة فيشي لم تكن سوى قناع للحكومة النازية، وان الشعب الفرنسي تحمل عبئاً فعالاً في التحـرر منهـا. وكتب أيضا: "هل هي مصادفة أن نسبة اليهود الذين اختفوا بالاعتقال كانت ٤٠% في بلجيكـا، ٧٥% في هولندا، لكنها كانت ٢٥% في فرنسا، ففيها وجد اليهود معاملة أفضل فـي الهـروب والمساعدة؟". أهي مصادفة أن قوات الحلفاء التي نزلت في نورماندي لم تستغرق سـوى وقـت قصير في الانضمام إلى القوات الأخرى التي هبطت في بروفنس، وذلك لأنها تلقـت مـساعدة كبيرة من الشعب الفرنسي والمقاومة، بينما استغرقت قوات الحلفاء عاماً كاملاً لاستعادة نـصف الأراضي الإيطالية؟

---

* حكومة فيشي هي الحكومة التي تولت مقاليد السلطة فرنسا خلال الاحتلال النازي (١٩٤٠ - ١٩٤٤) وتزعمها الماريشال بيتان. واتخذت من مدينة فيشي مقرا لها وعرفت بتعاونها مع سلطات الاحتلال الألماني وقمعها الشديد لخصومها (المترجم).

* من العجيب أن سرايا الموت من رجال بينوشيه، الجلادين في البرازيل والارجنتين، كانت عيونهم معلقة وأيديهم ممدودة نحو الولايات المتحدة، وان النازيين الجدد يتجهون إلى ذكريات هتلر.

إن ما حدث هو على العكس تماما مما ذكره الرئيس شيراك في ١٦ يوليـو ١٩٩٥، فـي احتفال رأسه الحاخام الأكبر سيتراك. قال: "ساعدت الدولـة الفرنـسية والفرنـسيون الإجـرام الجنوني للمحتلين". وفي اليوم التالي لهذا التصريح، قام مجلس ممثلي المعاهد اليهودية في فرنسا بكل حماسة بتحية هذا الإذلال الفرنسي، وعبرت عنه قائلة: "إنه لمن دواعي الرضا الـشديد أن يصدر الاعتراف من أعلى سلطة في فرنسا بأن الحكومة الفرنسية في الفترة من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٤٤ كانت حكومة عميلة". والهدف واضح من هذا الهجوم: فبما أن "فيشي كانت دولـة، فديجول كان (كما أسمته فيشي) هاربا من التجنيد، وكلنا من "المقاومين" للهتارية النازية - كنـا من الارهابيين.

لقد أصبحت لازمة عند الصهاينة احتقار كل الشعوب والتأكيـد علـى تفـوقهم، باسـتثناء الولايات المتحدة التي هم سادتها، وكمثال على ذلك: تحت رئاسة كلينتون تسلم اليهود كل مفاتيح السلطة: وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، وثلاثة قادة للمخابرات المركزية الامريكية، والمبعوثين للشرق الأوسط والبوسنة وغيرهما..

أكد الحاخام كوهين على (حاجز النار) الذي يفصل ويميز اليهودي عـن كـل الآخـرين. [التلمود - الناشر بايو ١٩٨٣].

كتب الحاخام إيزنبرج - مدير البرنامج الاسرائيلي لصباح الأحد في التليفزيـون - فـي "قصة اليهود" (كال ١٩٧٩): "أننا نصبح أكثر رجولة كلما كنا أكثر يهودية". وقال إيلي ويـزل: "اليهودي أكثر اقترابا من الانسانية من أي شخص آخر". [احتفالات تلمودية - الناشر سـوبي ١٩٩٠].

إلى أي جانب يقف التمييز العنصري؟

لا أريد أن أدخل في أي جدل ديني حول القرارات المتشددة والقراءات المعنويـة للكتـاب المقدس، لأنني اهتم بصفة خاصة بالمسائل المتعلقة بالسياسة، ولا أقترب من الديانة أو التـاريخ إلا من زاوية استغلالهما سياسيا.

حدث في عام ١٩٤٥، أن أعلن بن جوريون بكل وضوح: "عندما يتكلم اليهـودي فـي أي مكان في العالم عن حكومتنا، فالأمر يتعلق بحكومة إسرائيل". وفي المؤتمر الثالـث والعـشرين للمنظمة الصهيونية العالمية، أكد بن جوريون أن "الواجب الجماعي لكل المنظمات الـصهيونية في كل الدول هو مساندة الدولة اليهودية في كل الظروف وبلا شروط، حتى لـو كانـت هـذه المساندة تتعارض مع السلطات في الدول التي يعيشون فيها". [جيروزاليم بوست - ١٧ إبريـل ١٩٥٢].

هذه النصيحة احترمت تماما، ليس من قبل اليهود بصفة عامة، لكن من قبل الصهاينة الذين اصطفوا "بلا شروط" إلى جانب إسرائيل أثناء غزو لبنان عـام ١٩٨٢. أعلـن إيلـي ويـزل: "كيهودي، أنا متضامن تماما مع ما يحدث في إسرائيل، وما تفعلـه إسرائيل تفعلـه بأسـمى أنـا أيضا". [كلمات أجنبي ـ ١٩٨٢].

في عام ١٩٩٠ أعلن الحاخام الأكبر لفرنسا جوزيف سيتراك في القدس أمام رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير "كل يهودي فرنسي هو ممثل لاسرائيل.. كن متأكدا أن كل يهودي في فرنسا هو مدافع عن كل ما تدافعون عنه".

[المصدر: راديو اسرائيل ـ الاثنين ٩يوليو ١٩٩٠].

هذا النص أعيد نشره في لوموند ١٢و ١٣ يوليو ١٩٩٠، وفي صحيفة الجمعية اليهودية في فرنسا جورجي يوم الخميس ١٢ يوليو ١٩٩٠ حيث أضاف الحاخام أيضا: " لم يكن في ذهنـي بهذا التصريح أدنى فكرة عن الولاء المزدوج".

واحد من الاتهامات الموجهة ضدي كدليل على "التمييز العنصري" هـو اسـتخدام تعبيـر "اللوبي الصهيوني" أو "اللوبي اليهودي"! وجود هذا التعبير قديم جدا، وقبـل أن يـتم اعتمـاده استخدم في قانون الكنيست في ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ للإشارة إلى "المنظمة الـصهيونية العالميـة" التي هي نوع من المنظمات الخارجية لدولة إسرائيل.

المادة ٥: دولة إسرائيل تعتمد على اشتراك كل اليهود وكل المنظمات اليهودية فـي بنـاء الدولة. [الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل ـ القدس ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ص٢٤٣].

في الولايات المتحدة، هذا اللوبي القوى معترف به رسميا في الكـابيتول. وتمثلـه إيبـاك (اللجنة الامريكية الاسرائيلية للشئون العامة).

كمثال لهذه القوة: رئيس لجنة الشئون الخارجية للكونجرس الامريكي، السناتور فولبرايت، أجرى استقصاء حول هذا اللوبي، ولخص ما توصل إليه لمحطة التليفزيون الامريكيـة ـ س. بي. س ـ في ٧ أكتوبر ١٩٧٣ قائلا: " يتحكم الاسرائيليون في سياسة مجلس الشيوخ والنواب". بسبب هذا التصريح، فقد هذا السناتور مقعده في الانتخابات التالية.

وفي نوفمبر ١٩٧٦، زار ناحوم جولدمان رئيس المجلـس اليهـودي العـالمي الـرئيس الامريكي كارتر في واشنطن مع مساعديه فانس وبريزنسكي، وأعطى إدارة كارتر نصيحة غير متوقعة: "حطموا اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة".

[المصدر: سيترن. نيويورك ـ ٢٤ إبريل ١٩٧٨].

اعتبر جولدمان - الذي كرس حياته لخدمة الصهيونية - اللوبي بمثابة قوة هادمة و "عقبة ضخمة في طريق السلام في الشرق الأوسط".

بعدها بست سنوات، أكد سيروس فانس كلام جولدمان ، فقال: "اقترح علينا جولدمان تحطيم اللوبي، لكن الرئيس والوزير أجابا بأنهما لا يملكان القدرة على ذلك".

[المصدر - حديث لسيروس فانس مع إدوارد تيفنان: "اللوبي" الناشر سيمون وشوستر ١٩٨٧ ص١٢٣].

في فرنسا، الجنرال ديجول هو الوحيد الذي جرؤ على إعلان: "يوجد في فرنسا لوبي قوى موال لإسرائيل، يمارس بوضوح تأثيره في الأوساط الإعلامية". هذا التأكيد في أوانه، أدى إلى فضيحة. إنه في الواقع يحتوي على جزء من الحقيقة التي ما زالت موجودة حتى الحاضر.

[المصدر: فيليب ألكسندر"الأحلام الاسرائيلية المسبقة" - الناشر لوبارينيان ليبيريه - ٢٨ فبراير ١٩٨٨].

في عام ١٩٩٠، كتب السيد بايريفيت الوزير السابق في حكومة ديجول - ويعمل الآن في المجال الأكاديمي - كتب أثناء الحرب ضد العراق: تدفع جماعتا ضغط قويتان الولايات المتحدة إلى أتون هذا الصراع:

١ - اللوبي الاسرائيلي.. يلعب اليهود الامريكيون دوراً أساسيا في النظام الاعلامي وراء الأطلنطي. التفاهم الدائم بين الكونجرس والرئيس يقود البيت الأبيض دائما إلى الاهتمام الكبير بمصالح اللوبي.

٢ - لوبي الاعمال.. الذي اعتقد أن الحرب يمكن أن تفيد انطلاق الاقتصاد، حرب سعيدة تعيد الرخاء إلى أمريكا.

[المصدر: آلان بايريفيت: لو فيجارو - ٥ نوفمبر ١٩٩٠].

من الصعب أن نبالغ في تقدير التاثير السياسي للجنة الأمريكية الاسرائيلية للشئون العامة (إيباك).. التي تمتلك ميزانية تضاعفت أربع مرات في الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٨ (١,٦٠٠,٠٠٠ دولار في عام ١٩٨٢ إلى ٦,٩٠٠,٠٠٠ دولار عام ١٩٨٨).

[المصدر: وول جورنال - ٢٤ يونيو ١٩٨٧].

في فرنسا تمارس الضغوط بوسيلة أقل رسمية، لكنها في نفس الوقت فعالة ومكشوفة.

أولا: في ٢٤ أبريل ١٩٩٦، عندما أصدر رئيس "الليكرا" تصريحاً عاما ضد الأب بيير: "الأب بيير أنت عضو في لجنة الشرف التابعة لنا منذ عشرين عاما.. إننا نطالبك بأن تسحب علانية تأييدك لكتاب روجيه جارودي".

وعرفنا أيضا من صحافة يوم ٣٠ إبريل ١٩٩٦ (حتى في صحيفة لومانيتية!!) أن "رئـيس مجلس المعاهد اليهودية في فرنسا هنري هادجنبرج طلب أمس من رئاسة الكنيسة الفرنـسية أن تتخذ موقفا من الكتاب الرافض لروجيه جارودي والتاييد المتصاعد الذي يدعمه به الأب بيير".

وسرعان ما خضعت الأسقفية: أصدر السيد هادجنبرج أمره في ٢٩ إبريل، ونشر سـريعاً بيان الأسقفية الذي "يرثي تورط الأب بيير إلى جانب روجيه جارودي".

وأبدى السيد هادجنبرج رضاه عن موقف الكنيسة الفرنسية التي "همشت" الأب بييـر. فـي نفس اليوم قام مكتب "الليكرا" بطرد الأب بيير لانه احتفظ بتأييده لروجيه جارودي.

لكن هذا لم يكف "الليكرا": كان يجب على الكنيسة الفرنسية أن تطلب "العفو" من الـصهاينة لموقفها مع اليهود تحت ظل نظام فيشي.

كان هذا طبيعيا لو لم يكن للكنيسة آلاف المسيحيين الذين اشتركوا في المقاومة واليهود ضد الاحتلال النازي، لكن الأسقفية اتهمت بدفع الكاثوليك إلى التعاون مع فيشي.

اتبع القساوسة الفرنسيون سبيل القساوسة الألمان الذين طالبوا في رسالتهم الرعوية في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ الكاثوليك بمساندة هتلر بالاجماع. لقد أدرك هتلر أهمية مواجهة تيار البلـشفية.. اعتبر القساوسة الالمان أن من واجبهم مساندة رئيس الرايخ في هذا الكفاح.

وقام البابا في ١٧ مارس ١٩٣٧ بنشر رسـالته البابويـة "Mit Brennender Sorge" يدين فيها العنصرية، لكن لا يتنصل من الاتفاق الموقع مع هتلر، وأيضا في عام ١٩٤٠ وأثنـاء مؤتمر القساوسة الألمان في فولدا، بادرت الأسقفية الألمانية بالإجماع ومـن جديـد، بمـساندة الفوهرر في "معركته الصعبة".

وحذت حذوهم الكنيسة الفرنسية: "لنشكر الرب الذي وهبنا هذا الزعيم" [بيتان]. هذا ما قاله كبير أساقفه دي بول في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٠. وفي ٢٤يوليو ١٩٤١، نشر الكرادلـة والاسـاقفة باستثناء (كردينال سالياج وتولوز) إعلانا أكثر تفسيراً لنـداء التعـاون: "إننـا نـشجع أتباعنـا المخلصين.. على التعاون دون خوف". لحسن الحظ فإن الملايين من الكاثوليك لم يستجيبوا لهذا النداء. وفي الجريدة السرية "دفاع فرنسا" في ٥ يوليو١٩٤٣ كتب أحد الكهنة الفرنـسيين: "منـذ ثلاث سنوات كان لأكثر رجال الدين نفس رد الفعل الشريف تماما مثـل الجـزء الـسليم مـن الشعب.. وكان هناك أيضا شوائب من كبار رجال الكنيسة. حدث أيضا في بلادنا، دراما مزمنة: أن كبار رجال الدين يفكرون ويرون ويتصرفون منفصلين تماماً عن الشعب الموكل إليهم مهمة قيادته".

لم تكن فقط دراما فرنسية، ففي نوفمبر ١٩٤٦ كتب الكاردنيال الأمريكـي سـبلمان فـي كوزمو بوليتان مجازين: "الشيوعية هدف للهجوم لكل هؤلاء الذين يعتقدون في أمريكـا وفـي الرب". إنه هو الذي أكد ـ فيما بعد ـ للقوات الامريكية في فيتنام: "إنكم جنود الرب".

عودة إلى فرنسا، فالأساقفة لم يكن لديهم أي حق في طلب العفو باسم الكنيسة، فرجال الدين والكاثوليك من غير المتعاونين هم أيضا من الكنيسة. لا أحد سوى "اللكيرا" طلـب مـنهم هـذا الاعتذار لأن كل المسئولين ماتوا.

لكن مثلما فعل كبار رجال الكنيسة امس تحت الاحتلال، نفس أصحاب الرتب العليا انحنـوا أمام القوة الجديدة "الليكرا" التي تفرض منذ قانون عام ١٩٩٢، كما يقول الأب بيير: "حقا غيـر مألوف لتحديد من هو معاد للسامية".

محاكم التفتيش الجديدة لم تبعد عن الجامعة: في ديسمبر ١٩٩٦ ظهرت في مدرسة إدمـون ـ روستان في سان وان لومون بتأييد من الليكرا وأتباعها. حيث طلب مدير نـشر دار فايـار السيد كلود درون القيام بعملية روتينية صغيرة للإعلام بالحرق [لوموند ١٨ إبريـل ١٩٩٧]. حيث تم سحب خمسين كتابا من المكتبة تحت دعوى أنها كتب تعديلية(*) خطيرة ويمينية متطرفة، كان من بين هذه الكتب مؤلفات لكل من سولجنيتسين الحائز على جائزة نوبل، والـسيد دوينـو وبايرفيت في الاكاديمية الفرنسية، وفومارولي في كوليج دي فرانس، وآخرين.. واستلزم الأمـر تدخلاً شخصياً من فرانسوا بايرو، وزير التعليم في ذلك الوقت من أجل إعادة هذه الكتـب إلـى المكتبة.

وفي فبراير ١٩٩٧ تم استبعاد السيد كيساك مدير دراسات العلوم السياسية في جامعة تولوز من منصبه بتهمة أنه "تعديلي"، بعد شكاوي الطلبة اليهود من أنه تعديلي نشط.

إنني شخصياً استطيع ان أشهد بصفة دولية على هذا "الارهاب الثقافي": في باريس هشمت رأس ناشر أعمالي ونهبت مكتبته، في جنيف أدينت مكتبتان دون محاكمة، وفي لـوزان حكـم بالسجن ثلاثة أشهر ضد ناشر آخر بناء على الدعوى التي أقامها ضده الـسيد فـودوز رئـيس "الليكرا"، في أثينا ألقيت على المكتبة التي يمتلكها ناشر أعمالي قنابل مولوتوف، وفي مونتريـال بكندا منع عقد مؤتمر كان من المقرر أن أتحدث فيه، وذلك بناء على تدخل "المجلس اليهـودي الكندي"، في المغرب وبتدخل من لجنة الاتصال الاسرائيلية اغلقت أمامي صالات المؤتمرات في الجامعة. ولحسن الحظ فتحت أمامي قاعات مؤتمرات أخرى بفضل المحامين من فاس، ونقابات

---

* التعديلية: نزعة تدعوا إلى إعادة النظر في أسس نظرية ما أو دستور.

عمال الدار البيضاء، ووزير سابق في الرباط، وبفضل مظاهرات الشوارع التي نظمها لصالحي طلبة جامعة فاس.

رغم كل ذلك تم نشر كتابي في ثلاث وعشرين دولة: من اليابان إلى الولايـات المتحـدة، ومن اليونان إلى إيطاليا، ومن تركيا إلى البرازيل ومن روسيا إلى المجر.

فقط مقاطعة دي فود في سويسرا منعت كتابي، وفرنسا قدمتني إلى المحاكمة، وفي الحالتين بتحريض من "الليكرا".

الصحافة السويسرية، يبدو أنها كانت أكثر استقلالية من الصحافة الفرنسية، نشرت أصوات المعارضين: من ذلك مثلا ما أعلنه الرئيس السابق للكونفدرالية، المؤرخ تـشوفاليز، وهجومـه على "المكارثية"، وجمعية "تربيون دي جنيف" التي تكلمت عن "مطـاردة الـسحرة"، وفـي "لا جازيت دي لوزان" التي أدانت محاكم التفتيش الجديدة.

وفيما يخص مسألة محكمة نورمبرج (بما أن نقدها هو الذي عرضني للإتهام)، أقـل مـا يمكن أن نقوله، وحتى خارج تشكيلها وقانونها، فهو ما كتبته حنه أرندت في "إيخمان في القدس" ـ ص ٤١٢: "الطريقة السريعة التي تم بها تحديد صلاحيات محكمة نورمبرج العسكرية لـيس بها أي شيء جدير بالاحترام.. في الحقيقة كانت محكمة المنتصرين".

المؤشر الجديد بالملاحظة في هذه المحكمة، هو رفضها أي إشارة إلى اتفاقية فرساي، التي كانت ـ كما تنبأ اللورد كينز ـ السبب الأول لنجاح ديماجوجية هتلر الدموية. بنود الاتفاقية التي فرضت على ألمانيا، كانت ثقيلة حتى إن كينز جزم بأن هذه الشروط كفيلة بتوليد نتائج عسكرية مدمرة. واستقال من مهامه، وكتب أفكاره في "النتائج الاقتصادية للسلام".

أدت المحاولات التي بذلت للحصول على الأموال إلى ثورة اجتماعية، وخلقت مناخاً مـن اليأس، ومهد كل ذلك الطريق لنجاح هتلر.

استطاع هتلر في عام ١٩٣٣ الوصول إلى السلطة، بوسيلة ديمقراطية جدا، بأغلبية برلمانية تشهد على قوة رد فعل سخط الشعب الالماني ضد كل الانسحاق والإذلال الذي تعرض له.

الملاحظ أيضا أنه بعد ارتقاء هتلر السلطة، تغير موقف القادة السياسيين والاقتصاديين فـي الغرب: كان هتلر يبدو لهم "مترأساً ضد البلشفية"، وأمدوه بكل الوسائل الـسياسية والاقتـصادية للقيام بهذه المهمة، بما فيها القروض المالية من إنجلترا، وشحنات الصلب من فرنسا، استمر كل ذلك حتى بدأت عدوانية هتلر تتجه نحو أوروبا الشرقية. في نورمبرج، تم رفض أي إشارة حول المسئولية الصريحة للحلفاء في صعود هتلر إلى السلطة والجريمة ضد الـسلام. علـى سـبيل المثال، في ٥ يوليو ١٩٤٦ عندما أعلن أحد محامي الدفاع، الدكتور سيدل: "لا يمكن أن أتـرك

المحكمة في غياهب الشك، حول حقيقة أن معاهدة فرساي والنتائج التي أدت إليها، لهـا علاقـة وثيقة بوصول القوميين ـ الاشتراكيين إلى السلطة(*).. مرافعتي في الدفاع ستركز حول هـذه النقطة".

سحب منه رئيس المحكمة الكلمة!

حدث نفس الشيء في كل مجالات المحاكمة: لم يستدع أي خبير بشأن سـلاح الجريمـة، اختيار تعسفي للشهود دون أي تدقيق في شهاداتهم، وتجاهل للمذكرات.

واحدة من أوائل وأهم الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع، تلك الخاصة بريتلنجـر حول النتيجة النهائية (١٩٥٣)، اعترف فيها بالحقيقة في ص ٤٨٠:

" العالم أصبح غير واثق من تعديل الارقام، ورقم ٤ مليون (لأوشـفيتس) أصـبح مثيـراً للسخرية، الحسابات الروسية حجبت الحقيقة الثابتة، وهي أن ضحايا أوشفيتس أقل من مليون".

أسمح لنفسي بالأسف على أنه كان علينا الانتظار ٤٠ عاماً لتصحيح هذه الاكذوبة، بتغييـر اللوحة الموضوعة على مدخل المعسكر.

في صفحة ٥٠٠، أضاف ريتلنجر: "إذا قمنا بحسابات هذه الإبادة سنجد أن أكثر من ثلـث اليهود المختفين من أوروبا ماتوا من الانشغال الشاقة، والامراض، والجوع ونقـص الرعايـة.. أوشفيتس رغم أنه رمز معبر وضخم، فإنه لا يستحق سوى أقل مـن خُمـس رقـم الـضحايا المنسوبين إليه".

اليوم بلا شك، كان يجب على ريتلنجر أن يكون جالساً بجانبي على كرسـي الاتهـام، لأن كتابي لا يقول سوى نفس الكلام.

.. وكان يجب أن يكون بجانبي بتهمة الإقلال من شأن جرائم هتلر كل من السيد بولياكوف، هيلبرج، بيداريد، بريساك، وآخرين.. لم أفعل سوى نقل "المراجعـات" المتتاليـة، المتناقـصة، الاعداد لضحايا أوشفيتس.

لكن محكمة نورمبرج هي المتهم الأول في قضية "الاقلال من الشأن". وهنـا أيـضا فـإن شهادة ريتلنجر مهمة. كتب في ص ٤٥٩ من كتابه: "كانت أعلى تقـديراتي أكثـر قلـيلاً مـن تقديرات القاضي جاكسون، لكنها مازالت بعيدة عن رقم ستة الملايين الذي قبلوا به".

كان خطأ المحكمة جسيماً، فهي لم تطلب أبدا خبيراً في السلاح أو الاسلحة المستخدمة فـي هذه الجريمة الضخمة، ليس فقط بالنسبة لغرف الغاز، أو شاحنات الديزل(*)، لكن أيـضا أدوات

---

* "حزب العمال الالماني الاشتراكي القومي"، وهو الحزب النازي الذي كان هتلر يتزعمه (المترجم).

التعذيب الأخرى، لأنه مما لا شك فيه سادية الحراس الاقوياء الواثقين من عدم تعرضهم للعقاب، جعلتهم يمارسون طرقاً متعددة على أولئك الخاضعين تحت سلطتهم. (تكشف أمثلة حديثة، وفـي بلاد كثيرة عن وجود تعذيب مماثل).

إنه لمزعج أن يتم الإقلال من شأن تلك الأنواع مـن الجـرائم فـي محكمـة نـورمبرج، والمعلومات هنا لا تنقصنا وبدلاً من ذلك التركيز والتهويل على جرائم وروايات أخرى:

*نيويورك تايمز (٣٠ يونيو ١٩٤٢) سجلت "خطة إعدام" تم فيهـا رمـى ألـف يهـودي بالرصاص يوميا.

* ٧ فبراير ١٩٤٣، نفس الجريدة تحدثت عن "محطات تسميم الدم" في بولندا المحتلة.

* ديسمبر ١٩٤٥، قال "سـتيفن سـيزند" فـي كتابـه "Der Letze Jude aus Polen" [أوروبا - فيرلاج، زيورخ. نيويورك ص٢٩٠]. والصفحات التالية، إنه قام بإدخال اليهود فـي حمام سباحة ضخم حيث يتم إمرار تيار كهربائي عالي التردد لإعدامهم. وقـال فـي النهايـة: "مشكلة إعدام الملايين من البشر تم حلها".

* وثيقة نورمبرج ب. س. ٣٣١١، ١٤ ديسمبر ١٩٤٥ أكدت فـي محـضر رسـمي أن الضحايا تم حرقهم في غرف بها بخار ماء حارق.

* شهرين ونصف شهر بعدها (فبراير ١٩٤٦) نفس المحكمة استبدلت تعبير غرف الغـاز بغرف بخار الماء الحارق.

وفي سنة ١٩٤٦ أضاف سيمون فيزينتال رواية مختلفة لغرف الإعدام: "كان بهـا قنـوات لتجميع شحوم اليهود المقتولين، لاستخدامها في عمل الصابون. كل صابونة كان مسجلا عليهـا بالألمانية - RJE - شحم يهودي نقي".

في عام ١٩٥٨ في كتابه "الليل"، لم يبد أي إشارة إلى غرف الغاز، لكـن فـي الترجمـة الألمانية للكتاب لم تترجم كلمة "محرقة" بمعناها الصحيح وإنما ترجمت "غرف الغاز".

كان هناك روايات أخرى: منها القتل بالجير الحي الذي يرش في عربات السكك الحديديـة نقلا عن البولندي جان كارسكي مؤلف كتاب "قصة دولة إسرائيل [الناشر ذي ريفر سيد بـرس، كامبريدج، ترجم إلى الفرنسية تحت عنوان شهادة أمام العالم. باريس ١٩٤٨].

---

* راجت روايات عن تنفيذ عمليات الابادة بإستخدام "غرف الغاز المتنقلة"، وهي عبارة عن شاحنات يتم توجيه الانابيب طرد العادم منها إلى داخل صندوق الشاحنة لقتل الموجودين بداخلها (المصدر كتاب جارودي: "الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية" ص١٨٨، ١٨٩، ٢١٦).

لكن الروايتين الأكثر استخداما إعلاميا في التلفزيون والصحافة والكتب المدرسـية، همـا الإعدام بغاز "زيكلون ـ ب" والشحانات القاتلة بغاز العادم.

أقل ما يمكن قوله هنا ـ وحتى لا نمكن ما دعاية المعجبـين بهتلـر ـ إنـه لا محكمـة نورمبرج ولا أي محكمة أخرى تالية نظرت قضايا مجرمي الحرب، استدعت أي خبيـر لكـي يحدد بالضبط ما هو السلاح المستخدم في الجريمة، واعتمدوا فقط على وثيقـة مزيفـة لإقنـاع القضاة: عملية تركيب الفيلم التي قامت بها الخدمات الامريكية حول غرفة الغاز فـي داخـاو، والتي ثبت اليوم (وعرفت من خلال لوحة داخل المعسكر نفسه)، أنها لم تعمل أبدا، لانها لم تكن جاهزة لمثل هذا العمل!

لوم آخر يمكن أن يوجه إلى اجراءات نورمبرج: افتقادها للنصوص وتحليلاتهـا، حقيقـة اساسية أنه لم يوجد أي نص مكتوب لهتلر او لكبار المسؤولين في النظام يحمل أمر هذه الابادة.

منذ سنة ١٩٦٠ ، اعترف الدكتور كوبر في مركز الوثائق في تل أبيب أنه" لا توجـد اي وثيقة موقعة من هتلر ، أو هيملر أو هايدريتش تتحدث عن ابادة اليهود" وهو نفس ما جاء فـي كتاب السيدة لوسي راول دافيدوفينتشي [الحرب ضد اليهود ـ ١٩٧٥،ص١٢٣١] .

في عام ١٩٨١أكد لاكور :"حتى اليوم لم نجد الامر الموقع من هتلر والذي يقضي بتدمير الطائفة اليهودية الاوربية، وطبقاً لكل الاحتمالات ،فإن هذا الامر لم يصدر " [السر الرهيب .فرانكفورت ١٩٨١.ص١٩٠] .

في عام ١٩٨١ أكد لاكور: "حتى اليوم لم نجد الأمر الموقع من هتلر والذي يقضي بتدمير الطائفة اليهودية الأوروبية، وطبقا لكل الاحتمالات، فإن هذا الأمر لم يصدر" [السر الرهيب، فرانكفورت ١٩٨١، ص ١٩٠].

بعد إحدى الندوات المقامة في السوربون عام ١٩٨٢ لمكافحة "التعديلية" أعلن كل من ريموند أرون وفرانسوا فوريه استنتاجهما في مؤتمر صحفي:

"رغم كل البحوث شديدة التنقيب، لم نستطع أبدا أن نجد أمر هتلر بإبادة اليهود".

مؤرخ آخر أكثر اقتناعاً، السيد راو هيلبرج في كتابه "إبادة اليهود" في ١٩٦١ كتب يقول: "إن هناك أمرين صدرا من هتلر بإبادة اليهود: الأول في ربيع ١٩٤١ أثناء دخول قواته روسيا، والآخر بعدها بعدة أشهر".

بالنسبة للأمر الأول، أوجز: "قال أدولف هتلر إنه يريد أن يتم تصفية اليهود البلاشفة"!

الجنرال أولندورف القائد الأعلى لـ "إينساتزجروبن" وهي القوات المكلفة بتدمير الجماعة المسلحة القوية التي تعمل خلف خطوط القوات الألمانية، قام بهذه المهمة بكل وحشية، وقتل

بالرصاص حتى المدنيين الذين اشتبه في أنهم ساعدوا المقاومة. على رأس قادة هذه الجماعة المسلحة كان هناك العديد من اليهود، كان القتل على شرفهم، لكن الأمر كان عاما: إبادة هذه المقاومة.

الأمر الثاني تم صدوره في ٢٠ يناير ١٩٤٢، في مؤتمر فانسي[*]. هذا الأمر أخذ به في نورمبرج، يعود تاريخه إلى ٢٠ يناير ١٩٤٢ ويروي اجتماعاً لكبار المسئولين.

ولو كان ذلك موثوقا به (وهو الأمر المشكوك فيه لأنه لا يحمل أي صفة للنص الرسمي) لكان في الحقيقة بشعاً، "حتى لو كان ذلك مجرد بيان ألقى بعد المؤتمر).

هاهو ذا النص الاساسي:

"حول الحل النهائي لليهود، سيتم توجيههم تحت إشراف خاص في اتجاه الشرق لاستغلالهم في العمل، سيتم فصلهم حسب الجنس. اليهود القادرون على العمل سيقتادون في طوابير ضخمة على مناطق الأعمال الكبرى لشق الطرق، وكنتيجة لذلك، سيسقط ـ بلا شك ـ عدد كبير منهم ميتاً بفعل الانتقاء الطبيعي.

وفي النهاية، ستبقى على قيد الحياة، العناصر الأكثر صلابة، ولا بد أن يتم التعامل معهم على أساس ما سينتج عنهم، لأنهم يمثلون الانتقاء الطبيعي، ولو تم تحريرهم سيكونون بمثابة خلية التكاثر لجيل يهودي جديد، (كما اثبتت ذلك تجارب التاريخ...)" ١٣٢٢ ـ ٣١٣٣.

تجد الإشارة هنا إلى ان الانتقاء الطبيعي إحدى خصائص نظرية داروين الاجتماعية، ومنها نادي هتلر بـ "القومية الاشتراكية" التي تقود مثلا إلى التخلص من المعوقين عقليا.

علقت على ذلك في كتابي (ص ٢٥٧): "هذا سجل الشهداء المعتقلين خارج الوطن من اليهود والسلاف، وسجل شراسة السادة الهتلريين الذين تعاملوا معهم كعبيد ليس لهم أي قيمة إنسانية حتى كعمال نافعين.

هذه الجرائم لا يمكن التقليل من شأنها، ولا حتى المعاناة التي لا يمكن وصفها للضحايا، لهذا ليس هنك حاجة أبداً إلى أن نضيف إلى هذه اللوحة لهيبا من حرائق مستعارة من "الجحيم"

---

* عقد مؤتمر فانسي في ٢٠ يناير ١٩٤٢في ألمانيا، وحضره الوزراء المعنيون من الناحية الادارية بحل المسألة اليهودية، بالاضافة إلى رؤساء الاجهزة التي كلفت بمهمة تنفيذ الحل (المترجم).

لادانتي، ولا نطبع عليها بصمات الدين والتضحية لـ "الهولوكوست"(*) وذلك لكي نحسن فهم هذه البربرية".

في عام ١٩٩١، كتب السيد بولياكوف: "كل ما يمكننا أن نؤكده بكل ثقة، أن قرار الإبادة الجماعية اتخذ هتلر في بداية عام ١٩٤١" [صلاة الكراهية ـ ص١٩٥١. طبعة ثانية عام ١٩٧٩ ـ الناشر كالمان ليفي ص ١٢٦و ١٢٩].

هذا التاكيد، عاد ليون بولياكوف وسحبه عام ١٩٩١. اعترف المؤرخ بأنه سقط فريسة نوع من شغف الوشاية، وأنه لم يصغ لهذا التأكيد إلا بناء على بعض الشهادات من الدرجة الثانية او الثالثة. [تاريخ وجدل حول المذابح الجماعية ـ جوبارد ١٩٩١ ص ٢٠٣].

في عام ١٩٩٢ كتب السيد يهودا باور في "ذي كانديان جويش نيوز" (٣٠ يناير): أن تفسير فانسي لقرار الإبادة كان غبياً.

واخيرا هناك ما قاله المتحدث الرسمي للمؤرخين الأرثوذكس المعادين لوجهة النظر التعديلية، وهو جون كلودبريساك، الذي أكد هذه المراجعة الارثوذكسية الجديدة. كتب في ص ٣٥ من كتابه: [محارق أوشفيتس ـ الناشر CNRS ـ باريس ١٩٩٣]: في ٢٠ إبريل عقد في برلين مؤتمر فانسي، وإذا كان قد أتخذ قراراً لطرد اليهود تجاه الشرق بهدف إبادتهم "طبيعيا" عن طريق العمل، فإن أحد لم يكن يتكلم عن التصفية المباشرة المتعمدة في الأيام والأسابيع التالية لذلك. لم يتلق معسكراً أوشفيتس أي أمر، أوتلغراف، ولا أي رسالة طلب فيها إقامة منشأة تستخدم لهذا الهدف.

وأيضا اشار في تاريخ ٢٠ يناير ١٩٤٢ ـ في مؤتمر فانسي ـ في مجمل التسلسل التاريخي للأحداث حول طرد اليهود تجاه الشرق (ص ١١٤):

وفيه تم الرجوع عن قرار الإبادة: أصبح الطرد.

نستطيع هنا أن نضيف أدلة لنصوص أخرى، مثل رسالة هايدريتش، وقد نشرتها بالفعل في كتابي.. على الأقل بالنسبة الذين قرءوه. على العكس من ذلك في نورمبرج، لم يأخذوا بأي نص واضح يبين ما هو المعنى المحدد للحل النهائي الذي كان يهدف إليه هتلر.

---

* الهولوكوست: كلمة يونانية تعنى "حرق القربان بالكامل"، وهي في الأصل مصطلح ديني يشير إلى القربان الذي يقدم للرب على سبيل التضحية، ثم يحرق تماما على المذبح، وفي العصر الحديث أصبحت الكلمة تشير إلى عملية إبادة اليهود على أيدي النازيين (المترجم).

كان التخطيط الشيطاني لهتلر طرد كل اليهود من ألمانيا، ثم من أوروبا، ويتضح ذلك بالتفصيل في قوانين الحزب القومي الاشتراكي، البند ٤: لن يستطيع أي يهودي أن يكون مواطنا كاملا في ألمانيا. كما حرم عليهم البند ٢٤ بعض المهن.

منذ شهر مايو ١٩٤٠ وحتى قبل الانتصار على فرنسا، كتب هيملر: "آمل أن أرى مفهوم يهودي وقد اختفى تماما بفضل الإجلاء الجماعي لكل اليهود، إلى إفريقيا أو أي مستعمرة أخرى". كان هذا هو الخط الثابت للنازيين.

في ٣ يوليو ١٩٤٠ قام فرانز رادماخر المسئول عن الشئون اليهودية في وزارة الخارجية بإعداد تقرير جاء فيه: الانتصار الساحق يعطي لألمانيا إمكانية حل المشكلة اليهودية في أوروبا. الحل المأمون هو إخراج اليهود من أوروبا.

في يونيو ١٩٤٠، أطلقت فكرة طرد كل اليهود إلى مدغشقر، وكان مشروعاً غير قابل للتحقيق بسبب التفوق البحري الإنجليزي.

وكان لابد من إيجاد حل مؤقت للمكان البديل. هذا ما قيل في المحضر: "إنه الرايخ فوهرر إس. إس ورئيس البوليس السياسي، الذي سيكون مسئولا عن مجموع الاجراءات اللازمة للحل النهائي (Endlosung der Judenfrange)، دون اعتبار للحدود الجغرافية".

[المصدر: إن. جي ٢٥٨٦، جي].

طرحت المشكلة اليهودية فيما بعد على مستوى أوروبا المحتلة من النازي، فقد سمحت انتصارات هتلر في أوروبا بطرح حل آخر. أعلن الفوهرر في ٢ يناير ١٩٤٢: **"يجب أن يغادر اليهود أوروبا. الأفضل أن يذهبوا إلى روسيا".**

الأفعال أكدت القرارات: واصل هايدريتش مهمته مع التقدم المرعب للجيش الألماني على الجبهة الشرقية (الاتحاد السوفيتي)، وقال في ظل هذا الوضع الجديد: "بالإذن المسبق من الفوهور، ظهرت إمكانية الهجرة لمكان آخر: إجلاء اليهود نحو الشرق" (اشرت إليها: ر، ج).

في محاكمة نورمبرج، كشف حادث عرضي عن آلية التزوير، حيث ترجم مصطلح "الحل الجماعي" إلى "الحل النهائي".

كان التعبير الأصلي في الحقيقة ـ die Gesamtlosung der Judenfrage ـ أو الحل الجماعي الشامل الذي بعده لن نعود إلى نفس المشكلة. لكن جورينج الذي استخدمه للمرة الأولى، في الفقرة الاولى لرسالة بتاريخ ١٩٤١/٧/٣١، وبه أعطى لهايدريتش الأمر بالإعداد له (بي. إس. ٧١٠ في ص٢٦٦). واستخدم في الفقرة الأخيرة تعبير die – Endlosung der Judenfrage - وهو التعبير الذي ترجم بمعنى تصفية المشكلة، وليس تصفية هؤلاء المتسببين

فيها، واضطر قاضي محكمة نورمبرج أن يعترف بجريمة الترجمة المغرضة في ٢٠ مارس ١٩٤٦. لكن رغم هذا الحادث العارض الذي يدمر كل النظريات، لم تنبس الصحافة بكلمة واحدة عنه.

هذا الحل القطعي لم يكن في الواقع ممكن التحقيق إلا بعد الحرب، وكان البحث عنه دائماً في نفس الاتجاه: طرد كل اليهود من أوروبا. هذا ما قاله بوضوح هتلر للسفير أبيتز: الفوهرر قال له إن لديه نية إجلاء كل يهود أوروبا بعد الحرب.

[المصدر: وثائق السياسة الخارجية الألمانية ١٩١٨ ـ ١٩٤٥ ـ مسلسل دي ـ المجلد العاشر ص٤٨٤]

أخبر هايدريتش في ٢٤ يونيو ١٩٤٠ ريبنتروب برغبته في تحقيق "الحل النهائي" في أقرب وقت.

وكتب: "يقوم لب المشكلة على وجود حوالي ٣ ملايين و ٤٠٠ ألف يهودي على الأراضي الخاضعة اليوم للسيادة الألمانية، وهي لا يمكن أن تحل بالهجرة من ألمانيا فقط، أصبح الآن الحل على المستوى الاقليمي ضرورياً".

[المصدر: نص مؤكد رقم ٤٦٤ من قضية إيخمان من القدس].

في نفس الأمر، أرسل هيملر مذكرة إلى هتلر كانت خلاصة محتواها: "آمل أن أرى المشكلة اليهودية وقد انتهت تماما بفضل هجرة كل اليهود نحو إفريقيا أو أي مستعمرة".

[المصدر: فيرتيلجا هيرشيفن ١٩٥٧].

في ١٠ فبراير ١٩٤٢ كتب رادماخر مسئول الـ "دوتشلاند الثالث" في وزارة الخارجية في رسالة رسمية: "سمحت لنا الحرب ضد الاتحاد السوفيتي بإيجاد أراض جديدة للحل النهائي، ونتيجة لذلك قرر الفوهرر نقل اليهود ليس إلى مدغشقر ولكن نحو الشرق، بذلك لم يعد هناك ضرورة لأن تكون مدغشقر هي هدف الحل النهائي".

[المصدر: وثيقة ٣٩٣٣ من محكمة ويلهلماسترس].

ذكر ريتلنجر "الحل النهائي" ص٧٩ ـ حيث اعادها مرة أخرى على أساس انها كانت للتمويه دون أن يقدم أقل برهان على ذلك.

أخيراً، البرهان الساطع على ان الهدف الرئيسي لهتلر كان تدمير الاتحاد السوفيتي، هو الصفقة الاخيرة في إبريل ١٩٤٤ والتي فيها عرض إيخمان على المندوب الصهيوني برنارد مبادلة مليون يهودي بعشرة آلاف شاحنة.

[بوير: يهود للبيع ـ الناشر ليانا ليفي، باريس ١٩٩٦ ـ ص٢٢٧ إلى ٢٢٩].

شهادة بوير كانت أكثر إقناعا من موضوع كتابه الذي حاول من خلاله بيان أن حرب هتلر إنما كانت "حربا ضد اليهود" ص ٧٢ وليست ضد الشيوعية.

بينما أخبرنا هو نفسه (ص٨٧) أنه في إبريل ١٩٤٤ عرض إيخمان على المندوب الصهيوني بران مبادلة مليون يهودي بعشرة آلاف شاحنة (بوير ص٢٢٧ و ص٢٢٩) والتي استخدمت فقط على الجبهة الروسية (ص٢٢٩).

أضاف بوير (ص٨٦):

اتفق كل المؤرخين على أن هيلمر كان يفضل عقد سلام منفصل مع الغرب بهدف تكريس كل قوته ضد التهديد البلشفي (بوير ص١٦٧).

كان فون بابين يأمل بقوة في اتفاق مستقبلي بين الولايات المتحدة وألمانيا لتشكيل حاجز امام الشيوعية. (بوير ص ١٨٩).

كان هدف النازيين: "استخدام الشبكات اليهودية للاتصال بالقوى الغربية"، (بوير ص ٢٨٣). كانت هذه الفكرة تسيطر على كل الآخرين، فالنازيون كانوا مدركين لوزن اللوبي الصهيوني لدى القادة الغربيين: "كان النازيون يعرفون على عكس الروس، فإن حكومتي كل من جلالة الملكة والولايات المتحدة من الضعف السياسي الذي يخضعهما للضغوط التي يمارسها عليهما اليهود" [بوير ص٢٦٠].

"في نهاية عام ١٩٤٤، ظهرت بوضوح رغبة هيملر في إقامة علاقات مع الغرب، وقد استعان باليهود ـ من بين آخرين ـ لهذا الهدف " [بوير ص٣٢٦].

"مبادلة اليهود بالمعدات العسكرية وإقامة علاقات دبلوماسية مع الغرب، يمكن أن تؤدي إلى سلام منفصل ـ هذا كان المأمول ـ وإلى حرب يشترك فيها الألمان مع الغربيين ضد السوفييت" [بوير ص٣٤٣].

فشلت في النهاية المساومات بين النازيين والصهاينة بسبب قيام الامريكيين والإنجليز بإبلاغ السوفيت، الذين لم يكن بمقدور الغرب هزيمة هتلر دون الاستعانة بهم. في ستالينجراد، أصيبت الحملة العسكرية النازية بجراح مميتة، واستطاع الجيش السوفيتي أن يصمد في عام ١٩٤٤ امام ٢٣٦ فرقة نازية وملحقاتها، في نفس الوقت الذي استطاعت فيه ١٩ فرقة ألمانية أن تصد الجيوش الأمريكية، في حين قسمت ٦٤ فرقة ألمانية على كل من فرنسا والنرويج. اعترف بوير بذلك:

"الدور الأساسي للإتحاد السوفيتي في الكفاح ضد المانيا النازية كان بمثابة الدعم الرئيسي لصمود الحلفاء. فقد لقى الجيش الألماني، هزيمته على أيدي الجيش الأحمر. صحيح أن غزو فرنسا في ٦ يونيو ١٩٤٤، ساعد بالتاكيد على هذا النصر النهائي، لكنه لم يكن العامل الحاسم،

دون السوفيت ودون معاناتهم الشديدة وبطولاتهم التي تفوق الوصف، ربما استمرت الحرب لسنوات طويلة، وربما لم ينتصر فيها الحلفاء" (ص٣٤٧).

كشفت هذه المرحلة النهائية في التعاون بين الصهاينة وهتلر عن:

١ ـ أنه حتى إبريل ١٩٤٤ كان هتلر قد تربع تماماً على السلطة لمدة ١١ عاماً، ولم يكن لحسن الحظ قد أباد اليهود، بما انه كان ما زال في بلاده على الأقل مليون يهودي.

هذه هي الاجابة التي أوردها البروفيسور موشي زيمرمان مدير قسم الدراسات الألمانية في الجامعة العبرية بالقدس، وذلك في مقابلة صحفية في ٢٩ إبريل ١٩٩٥ مع جريدة يوروشالاين:

*سؤال: كان اليهود في كتاب "كفاحي" هدفاً للإبادة، اعتبر هذا الكتاب دائما خطة عمليات هتلر، وتعبيراً عن نيته لإبادة اليهود.

* زيمرمان: إذن لماذا انتظر عامين ونصف العام لسن قوانين نورمبرج(*)؟

لو كان لديه النية المسبقة لتدمير اليهود، هل كان بحاجة إلى القوانين؟

٢ ـ أنه منذ اتفاقيات هعفاراه في عام ١٩٣٣ وحتى هذه الصفقة النهائية في عام ١٩٤٤، لم يتوقف الصهاينة أبدا عن التعامل مع هتلر.

٣ ـ لم تكن أولوية هتلر إبادة اليهود، لكن الكفاح ضد البلشفية، وهي المهمة التي جعلته يتمتع حتى عام ١٩٣٩ بتسامح بل وبإعجاب الغربيين الذين رأوا فيه أفضل "متراس ضد الشيوعية".

كانت الحجة الأخيرة للمتخصصين في علم الأساطير تأكيد (ودون تقديم أي دليل) أن الأمر يتعلق بـ "لغة مشفرة" تتيح الحفاظ على السر المجهول.

افتراض غير معقول.

اشار إليه الكتاب السنوي لليهود الأمريكيين رقم ٥٧٠٢ المنشور في فيلادلفيا في صفحة ٦٦٦ عن عصر الاجتياح النازي الذي سيطر على أوروبا حتى الحدود السوفيتية (استمر ذلك حتى ١١ سبتمبر ١٩٤٢). كان مازال هناك في أوروبا الخاضعة لهتلر ٣ ملايين و ١١٠ آلاف يهودي ـ كما انه كان من الصعب بالطبع قتل ٦ ملايين ـ وحتى لو كان الأمر يتعلق بثلاثة الملايين، فعملية إبادتهم كانت ستكون عملاقة تستلزم تحريك آلاف الجلادين وشركات تصنيع أسلحة الجريمة، إذن كان من المحال الحفاظ على مثل ذلك سرا.

---

* قوانين نورمبرج غير محكمة نورمبرج، هي القوانين التي وضعتها ألمانيا النازية للتعامل مع اليهود بصفتهم أجانب وحظرت عليهم بعض المهن (المترجم).

"المشروع كان جنونا"، هكذا قال السيد بريساك في كتابه "حول محارق أوشفيتس" ص٥٥، وسجل حتى آخر يوم كل العقود وأعمال الشركات الكبرى في الفصل الرابع ص٥٥(*) تحت عنوان "تجهيز غرف الغاز، القتل في المحارق".

ذكر أيضا الاعترافات الفنية لـ إس. إس ص٦١، هؤلاء أيضا كانوا على علم تام بالموضوع.

كل ذلك يكفي لبيان استحالة وجود سر لمشروع بمثل هذه الضخامة يتضمن إعدام عدد هائل من البشر. وكان لابد من تغيير معاني كل الكلمات لمجرد طرح هذا الفرض: على سبيل المثال "Aussrotung" التي تعنى استئصال، وهي الكلمة التي استخدمها الهتاريون لاستئصال المسيحية (وهو ما لا يعني ذبح كل المسيحيين) ترجمت هذه الكلمة عندما تعلقت باليهود بـ "إبادة".

هناك مثالان يوضحان هذا السخف: كتبت جنه أرندت في كتابها: "إيخمان في القدس" ص١٤٣: "في مارس ١٩٤١ قبل ستة أشهر من مباحثات إيخمان مع هايدريتش، لم يكن سراً على أي شخص على المستويات العليا للحزب أنه يجب إبادة اليهود، أعلن فيكتور براك من مستشاري الفوهرر والذي شهد أمام محكمة نورمبرج، أن إيخمان لم يكن له اتصال بهذه الأوساط، وهو الذي دفعه لشرح ذلك في القدس حين أخبروه بما يريد أن يعرفه لانجاز العمل بدقة وبحدود لا أكثر. صحيح أنه كان من أوائل المسئولين على المستوى الأدنى من الحزب الذي يطلع على سر الدولة (والذي استمر سرا للدولة حتى بعد أن ذاع الخبر في كل مكاتب الحزب والإدارة، وفي كل الشركات التي تستخدم العمال ـ العبيد، وفي صفوف ضباط الجيش)، لكن رغم كل ذلك احتفظ بالسر. هؤلاء الذين يتم إعلامهم بأوامر الفوهرر لم يكونوا مجرد حاملين للأوامر (مكلفين بالمهام) كانوا من ضمن صفوف حاملي الأسرار!!".

تبدو الاشياء أكثر وضوحا اليوم. أكد السيد بريساك ـ وهو آخر من يدافع عن التعديليين ـ أن شركات الأشغال العامة المكلفة ببناء أدوات الإبادة لم تلجأ إلى أي لغة مشفرة على عكس ما يقولون، لم يكن هناك تمويه، ذكرها جريشلمار في لوموند ٢٦ و٢٧ سبتمبر عام ١٩٩٣.

---

* استغل الكثيرون الخلط بين "غرفة الغاز" و "فرن الغاز" عند جزء كبير من الرأي العام. السيد بريساك يتكلم عن هذا في كتاب "تفنيد" الذي نشر في امريكا تحت اسم "التكنيك الفني لغرف الغاز في اوشفيتس". كما أعاد الكتابة حول الموضوع نفسه بصورة أكثر تعميماً عام ١٩٩٣ تحت عنوان "محارق اوشفتيس" من دار نشر CNR.

نوه بريساك أيضا بأخطاء كتاب هوس ص٤١ ـ ٥٨ خاصة ص ١٠٢، وايضا كتاب إيخمان ص ٤١: الذين بنوا استنتاجهم على ما اعتبروه "دليلاً جازماً" وهي رسالة بتاريخ ٣ مارس ١٩٤٣ إلى شركة توبف آندشون لإرسال كاشفات غاز، وهي التي يمكن أن تخص أي جهاز للأمان وليست بالضرورة خاصة بغرف الغاز (جزء من الرسالة ص ٧٢).

كذب بريساك أيضا التفسيرات الدانتية[*] حول Sondermassnahemen (تعنى إجراءات خاصة) "هذه المصطلحات ليس لها أي مفهوم إجرامي كما اعتقدوا" ص١٠٧. سخر أيضا من الأرقام التي قدمها ويلرز حول اليهود داخل أوشفيتس "إنها بوضوح غير صحيحة" ص١٤٧.

لم يخف النازيون نواياهم أبدا. في ١٤ سبتمبر ١٩٤١. أمر كايتل أن يردوا بقتل ما بين خمسين إلى مائة شيوعي أمام مقتل كل عسكري ألماني.

[فارو أو. سي ٢٠٥٠ "لابد من تصفية السوفيت" (ص ٢٤٣)].

وهكذا إذن ليس هناك دليل على وجود أوامر بالإبادة كـ "حل نهائي".

في مقابل ذلك تشير أعداد كبيرة من المراسلات والأفعال للقادة النازيين إلى وحشيتهم الحقيقية: طرد كل اليهود خارج ألمانيا، ثم خارج أوروبا، وذلك بعد إبادة أعداد كبيرة منهم بوحشية بالغة، وإلى ضرب اليهود مثل ضرب المعارضين.

إنه لاعتداء على شرفي أن ينسبوا إلى نفي هذه "الجرائم ضد الانسانية". لم يتوقف كتابي عن التشهير بها: "التخطيط الوحشي لها" (ص ٦٢ و ص٢٥١)، "وحشيته" (ص٩٧)، "جرائمه الضخمة ليست في حاجة إلى أي كذب للكشف عن وحشيتها" (ص١٣٥). وبعد ان حقرت "الظروف الفظيعة التي أسفرت عن عشرات الآلاف من الضحايا" استخلصت أنه:

" كانت هذه هي قائمة الشهداء المبعدين من اليهود والسلاف، وسجل وحشية السادة الهتاريين الذي عاملوهم كعبيد ليس لهم أي قيمة انسانية" (ص ٢٥٧).

وأضفت (ص٢٥٧) "لا يمكن الإقلال من شأن هذه الجرائم ولا من معاناة الضحايا التي تفوق الوصف.. بلا أي شك كان اليهود الهدف المفضل لهتلر بسبب نظريته العنصرية عن تفوق الجنس الآري" (ص ١٥٢).

بعد أن تجاهلت محكمة نورمبرج الوثائق والمستندات، وبعد أن تقاعست عن استدعاء أي خبير في سلاح الجريمة، بقي لهذه المحكمة شهادات الشهود.

انقسمت هذه الشهادات إلى ثلاثة أنواع: شهود الضحايا، ومرتكبو الجرائم، ثم الكتابات والروايات، أو الأفلام التي تضمنت وثائق شبه حقيقية أو خيالية حول هذه المأساة.

---

* نسبة إلى أسلوب دانتي الشاعر الإيطالي الشهر (المترجم).

اعتمدت هذه المحكمة الاستثنائية ـ بكل معاني الكلمة ـ على عينة عشوائية. أخبرنا كتاب السيد دونيديو دو فابر ـ ص١٥٢، "أن خمسة عشر من الشهود المختارين والذين كانت شهادتهم أكثر إيحاء، تم اقتيادهم إلى المحكمة لكي تسمعهم. هذا مخالف للمادة ١٧ للقوانين المنظمة للمحكمة التي تنص على أن المحكمة مختصة بتعيين وكلاء رسميين بغرض القيام بكل المهام التي تحددها المحكمة، وبخاصة مهام جمع البراهين" (ص ١٥٣).

هذا المعيار في الاختيار ليس عليه أي تعليق. وبعد ان قام السيد دونيديو دو فابر بإحصاء وكتابة عدد من هذه الشهادات، أضاف في (ص ٢٠٣): "توضح الأمثلة السابقة خصائص هذه الشهادات، أو على الأقل غالبية الشهادات التي قدمت في قضية نورمبرج. إنه لمن الصعب التفكير في أن هذه الشهادات تعطي فكرة دقيقة جدا ومخلصة للحقيقة. حتى ولو كانت بعد حلف اليمين. اهتم مقدموا هذه الشهادت بجعلها في الخفاء في سبيل دفاعهم الذاتي...".

انطبق ذلك على شهود الاتهام مثلما انطبق على شهود الدفاع.

بالنسبة لشهود الدفاع، لابد من إضافة التهديد بل التعذيب، الكفيل بالحصول على الاعترافات.

أيد ذلك فيدال ناكيه، الذي لا يمكن أن يتهم بالموالاة للنازيين، حينما أثار أنه "في وثائق أوشفيتس، توجد شهادات تعطي الانطباع بالتبني الكامل للغة المنتصرين" [مغتالو الذاكرة، الناشر لاديكوفارت، ١٩٨٧ ص٤٥].

أما المثال الأكثر نموذجية على ذلك (ويعتبر الأكثر أهمية) فهو القائد السابق لأوفيتس، رود لف هيس. ففي روايته أمام الجمهور، عدل شهادته الأولى في ٥ إبريل ١٩٤٦، وأوضح بدقة السيناريو الذي كان ينتظره منه موجهو الاتهام. لم تكن شهادته حول الفظائع مليئة بالتناقضات والمغالطات فقط ـ والتي كشفها المؤرخون فيما بعد ـ ولكن كان يجب الانتظار حتى عام ١٩٨٣ حتى يقدم روبير باتلر "جحافل الموت" وفيه يروي بكل فخر، التعذيب الذي استخدمه لانتزاع الاعتراف المطلوب من هيس وإجباره على التوقيع عليه. وهو ما رواه هيس في سيرته الذاتية:"**حصلوا على اعترافاتي بعد ضربي. لم أك أعرف ماذا يوجد على الورق، لكنني وقعت عليه**" [قائد من أوشفيتس ص١٧٤].

وفي "محارق أوشفيتس" ١٩٩٣ ص١٣١، أخبرنا السيد برياك أنه "ضرب بكل قسوة وأوشك على الموت مرات قبل أن يوقع على اعترافاته".

ظهر ذلك حتى في تقرير جيرستين ـ الظاهرة أضاليله ـ أن محكمة نورمبرج، اعتمدت قليلا على البراهين، ورفضت أن تأخذ في الحسبان ما جاء فيما بعد في كتب: "طبيب في

أوشفيتس" للدكتور ميكلوس نايسزلي، الطبيب المجري، المعتقل في أوشفيتس ـ الناشر جويار ١٩٦١، ولا "الموسوعة اليهودية" ١٩٧١ ولا ما جاء فيما بعد في "موسوعة الهولوكوست" ١٩٩٠.

أما بالنسبة لشهود الاتهام، فنذكر هنا ما كتبه السيد جورج ويلرز، رئيس لجنة التأريخ من مركز التوثيق اليهودي في باريس، أثناء تغيير اللوحة التذكارية، الموجودة على متحف "أوشفيتس" لتبديل رقم ٤ مليون بحوالي مليون قتيل. كتب يقول: "لا يجب أن نأخذ في الحسبان التقديرات غير المسئولة لقدامى المعتقلان" ["لوموند جويف" ـ أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٩٠. ص١٨٧ وص ١٤٥].

كثير من هؤلاء اعترفوا بعد الشهادة بفترة طويلة، بأنهم شهدوا بما لم يشهدوه. كمثال نموذجي وواضح على ذلك الدكتور بنديكت كاتزكي، الذي خاف والده في رئاسة الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي، فبعد أن كان قد أعلن: "إن أقصى مدة للحياة في أوشفيتس كانت ثلاثة أشهر (على الرغم من أنه هو شخصيا اعتقل هناك طوال ثلاث سنوات)، عاد وكتب في كتاب: "الشيطان واللعين" المنشور في سويسرا ١٩٤٦، حول "غرف الغاز": "إنني لم أرها بنفسي لكني تاكدت من وجودها من الكثيرين من الأشخاص الموثوق بهم".

هناك المؤرخ الفرنسي الكبير، ميشيل دي بوار عميد كلية كاين، عضو المعهد ومعتقل سابق في ماسوشن، الذي كتب في سنة ١٩٨٦ في "واست ـ فرانس" في أيام ٢ و ٣ أغسطس ١٩٨٦: "تحدثت عن "غرفة الغاز" مرتين في الدراسة التي قمت بها عن ماسوشن في عام ١٩٥٤. حيث اكدت يقينا وجود غرفة للغاز في ماسوشن، لكنها لم تكن في أيام اعتقالي في المعسكر، لأنه لا أنا ولا أي شخص آخر كان يمكن ألا يعتقد في وجودها، إنها إذن كانت "ثقافة" تلقيتها بعد الحرب وقبلتها".

وفي ١٩ أغسطس ١٩٦٠ في "دي زيت"، أكد الدكتور بروسزوات ـ الذي أصبح في عام ١٩٧٢ مدير معهد التاريخ المعاصر في ميونيخ ـ **أنه لم يكن هناك غرفة غاز في أي معسكر على اراضي الرايخ القديم.**

وفيما يتخص بالأفلام، فمن بين العديد منها ـ والمفروض علينا كل أسبوع من التليفزيون وفي قاعات السينما ـ سنذكر فقط أشهر هذه الأفلام: "الهولوكوست" و "شواه"[*]. وقد وجهوا إلى اللوم على تسميتي لهذه الأفلام بـ"أعمال بلا قيمة" و "تجارة شواه". لقد استعرت المصطلحين من السيد فيدال ناكيه. من مجلة "إسبري" عدد إبريل عام ١٩٧٩. عندما تكلم عن فيلم

* "شواه" كلمة عبرية ذات دلالة دينية تعني "حرق القربان"، وتستخدم في الأدب الصهيوني للإشارة إلى إبادة اليهود على أيدي النازيين (المترجم).

"الهولوكوست"، الذي اعتبره في كتاب "مغتالوا الذاكرة" (ص١٤٩) "تشكيلا جديداً للوهم"، واضاف بالتحديد: "لقد اشرت إلى هذه القصة الخيالية البائسة في "جمهور وعمل بلا قيمة". وأضاف أيضا (ص٢٨) "رقم ٦ ملايين قتيل يهودي الذي جاء من نورمبرج، ليس مقدساً ولا نهائياً".

وكشف عن "أن ما يجب الحديث عنه هو الاستخدام اليومي للمذبحة الكبرى من قبل الطبقة السياسية الاسرائيلية. ذلك أن مذبحة اليهود لم تعد حقيقة تاريخية معاشة.. حتى تصبح وسيلة للسياحة والتجارة" (ص ١٣٠).

فيدال ناكيه هو الذي تحدث عن "تجارة شواه" حيث استعرت منه التعبير حول فيلم "شواه". وكان ليون جيك قد كتب أيضا في عام ١٩٨١ في "دراسات يدفاخن" (القدس عدد ٢١٤): "ليس هناك تجارة تفوق تجارة شواه".

وأذكر أن فيلم "شواه" حصل في عام ١٩٨٥ على ٨٥٠٠٠٠ دولار من بيجن، لكون هذا المشروع "مشروعاً ذا فائدة قومية". جاء في (وكالة التلغراف اليهودية) في ٢٠ يونيو ١٩٩٦، وفي (جويش جورنال - نيويورك - ٢٧ يونيو ١٩٩٦، ص٢).

الامر الذي أتاح للمخرج جاك لانزمان اهتماماً إعلامياً ضخماً وجمهورا منتقى، بداية من روبرت بادينتر إلى دافيد روتشليد، لتلقى الجائزة الممنوحة له من المؤسسة اليهودي الفرنسية، وبحضور السيدة دي فونتيني (منظمة حفل ملكة جمال فرنسا)، كرئيسة للجنة التحكيم. كان ذلك تكريساً لفكرة "الهولوكوست" ومذبحة ستة الملايين يهودي، وهي الفكرة التي أكد السيد مارتين بروسزات أنها كانت "رمزية" في ٣ مايو ١٩٧٩ أثناء قضية "روين فونبورن". وكتب عنها: لوك روزنويج في ٥ يوليو ١٩٨٢ في ليبراسيون: "إن رقم ٦ ملايين بدا رمزياً"، وذلك في مقاله "البحث التاريخي في مواجهة مذبحة اليهود". قال: "**هذا الرقم، المقرر سلفا، تراجعه أعمال المؤرخين، وهو بصفة عامة في انخفاض........... في نهاية المطاف، سيظهر بوضوح وهم فكرة الإبادة، وبقياس اوسع فإنها لم تقترح من البداية**".

وللحقيقة، إذا كان فيلم "شواه" للانزمان قد أنتج لأجل رفع معنويات المتشددين، فإن الفيلم انحدر - وبشهادة المؤلف نفسه - إلى أدنى مستوى بالفعل. اعترف المخرج جاك لانزمان "كيف أصنع فيلما من لا شيء؟" [نوفيل اوبزر فتور ٢٦ إبريل ١٩٨٥] "كان يجب صنع هذا الفيلم من لا شيء، دون وثائق أرشيفية، كل شيء كان خيالاً" ["لوماتان" ٢٩ إبريل ١٩٨٥]. "كان الفيلم أثر عن أثر... من لا شيء نصل إلى لاشيء" [الإكسبرس" ١٠ مايو ١٩٨٥].

هناك شيء من الأسى عن هذا التصور للإبداع الجمالي، حيث نبع الخيال هنا من العدم. إنها على طريقة كاليجولا عند كامي، من نظرته العبثية ينتج غياب الادراك هذا شيئا ممسوخا، مثلما كان اليهودي في الفكر المعادي للسامية حتى القرون الوسطى رمزا للشر المطلق المستوحى من الشيطان، والفظ المزيف في "بروتوكولات حكماء صهيون"، ذلك أن القسوة الأبدية للبشر هي محرك التاريخ، (كما جاء في كتاب جولدهاين)، أو في قصة سفاحي هنود أمريكا، أو في تجارة العبيد، أو في هيروشيما، أو غلاة مكافحة الشيوعية مؤلفي "الكتب السوداء".

جاك لانزمان وفيلمه "شواه" يتشابه في كونه نوعا من التعديل. "الهولوكوست ليست علامة مسجلة، ولا صندوقاً للتجارة!" هكذا أعلن آلان فيدالي في [الهولوكوست، خسارة وفوائد ـ سود ـ واست ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠].

كتب آلان فانكيلرو: "يعتبر جاك لانزام بمثابة صاحب الامتياز الأول للإبادة............ لقد ابتدع تعريفا جديدا لمعاداة السامية: معادي السامية هو الذي لا يقدم المناولة والاعتراف للفيلم الفريد. عبادة الذات هذه، ممقوتة ومثيرة للسخرية. إذا كن لدى مجلة نوفيل أوبزرفتور قليل من الرحمة، لما لفتت نظر الناس إلى "سقوط فنان" ["حالة لانزمان" ـ لونوفيل أوبزر فتور، ٣١ يناير ١٩٩١، ص١١٨].

واعتبر تزفيات تو دوروف ان: "شواه فيلم عن الكراهية، صنع من الكراهية ويعلم الكراهية" ["مواجهة إلى أقصى حد"، الناشر سوبي ـ ١٩٩١ ـ ص ٢٥٥.

مثال آخر من الحاضر: "قائمة شندلر"، رواية صدرت طبعتها الأولى باللغة الانجليزية في عام ١٩٩٤ وكان عليها تنويه:

"هذا الكتاب هو عمل خيالي. الأسماء، الصفات، الأماكن، المغامرات، هي من وحي خيال المؤلف، أي مختلقة، كل تشابه مع أحداث حقيقية، مع أماكن أو مع اشخاص متوفين أو على قيد الحياة، هو من المصادقة البحتة".

[توشستون. روكفلر سنتر ١٢٣٠ شارع أمريكا، نيويورك ١٠٢٠].

في الطبعات التالية، اختفى منها التنويه السابق، وأنتجوا عن هذه القصة فيلما، ولكي يبدو وكأنه وثائقي ومعتمد على الشهود، تم تصوير وتركيب مشاهد كاملة بالأبيض والأسود لكي يكسبوها روح وثائق الأرشيف.

مثلما أصبحت الاسطورة تاريخاً، هنا أصبحت الخرافة شهادة.

الاقتباس يكون من القصة الحقيقية للجرائم والمعاناة الأكيدة. لكن ما هي الحقيقة التاريخية لأساطير مشابهة لبطل فيلم لانزمان؟ مصفف شعر ماهر، تعرض لسوء معاملة بشعة، لكن حقيقية في معسكر تريبلانكان أعطى جويب الهلوسة مما جعله يتخيل ستين أمرأة عارية وخمسة من مصففي الشعر في محل لتصنيف الشعر مساحته أربعة أمتار مربعة، أي ١٥ إنساناً في المتر المربع، لا دانتي، ولا شكسبير ولا جويا بلوحته المشهورة "فظائع الرب" استطاعوا خلق مثل هذا الضلال من وقائع حقيقية بالفعل.

ذلك لأنهم كانوا يملكون حاسة ضخامة الاسطورة والتي ليس لها علاقة باللامعقول، لكنها على العكس توضح المراحل التي يمر بها الكائن البشري لكي يصبح إنسانيا وربانيا، وأيضا مراحل سقطاته وجرائمه.

نقد التناول الصهويني للتوراة، و"الكتب التاريخية" (خصوصاً كتب يشوع وصموئيل والملوك) ليس معناه أبداً الإقلال من شأن الكتاب المقدس وما يحتويه هو أيضا من الملاحم الانسانية والربانية للإنسان، تضحية إبراهيم هي نموذج أبدى لتخطي الانسان لقيمة المؤقتة، ومنطقة الضعيف باسم القيم المطلقة التي تصل بين كل ذلك. ونفس الشيء بالنسبة لـ "الخروج" فهو ما زال رمزاً للانتزاع من العبودية، ورمزاً للنداء الذي لا يقاوم للرب للتحرير.

إنني اقرأ وبلا أي قلق كتاب يشوع.

كما علمنا كبيرا المفكرين اليهود، ابن ميمون وإسبيوزا، فإن يوجد إله متعال ليس فيه أي صفات مشتركة مع الانسان، لا يستطيع أن كيلمنا إلا خلال الحكم والأمثال، وطبقا لمستوى إدراك الانسان في كل عصر.

علمنا الكتاب المقدس هذه الرسالة العظيمة: لا يهزم الانسان الذي يسكنه الرب.

لكن أحد المتطرفين حرف هذه الرسالة قائلا في كتابه المتحيز لعرقه، إن إبراهيم ـ الذي قالت لنا التوراة إنه كان "رحالة أراميا"[*] (أي سوريا) ـ كان أبا للشعب اليهودي فقط، كما اختصر هذا الكاتب مجزة تحالف الرب مع "كل عائلات الارض" إلى مجرد هبة لقبيلة محددة، مثلما فعل كل آلهة الشرق الأوسط لتحضير البدو للانتقال من حالة الترحال إلى حالة الاقامة. عندما استمع إلى ما يروي عن "الخروج" وكأنه معجزة لقدرة الرب المدخرة لشعب واحد، وشق البحر لعبورهم وإبادة ٦٠٠ الف رجل، ومع تصاعد لهجة التعظيم للمعجزة، أنسى الصورة والرسالة العالمية التي تحملها لكل الشعوب في كفاحها من أجل الحرية.

---

* عاش الأراميون رحلاً في بلاد الشام والعراق.

على العكس من ذلك، في مواجهة "القراءة النبوية للكتاب المقدس" (كما قال الأب بيير بعد الحاخام موسى منوهن) نتجه إلى القراء القبلية. ونصل هنا إلى مقدمة المرشد العام للجيش الاسرائيلي، الحاخام جاد نافون الذي أعطى في عام ١٩٩٦ مثال يشوع لحل المشكلات العصرية. كتب بارون إزرا في ذلك في الصحيفة الاسرائيلية "ها آرتس" في ٢٢ يناير ١٩٩٦.

منطق "إسرائيل الكبرى" مع المساندة غير المشروطة من واشنطن، يمكن ان يكون مفجراً لحرب عالمية ثالثة، أو كما يقول تعبير: هنتجتون: "حرب الحضارات الأولى".

المطالبة "المقدسة" بـ "إسرائيل الكبرى" من النيل إلى الفرات ـ وهي النتيجة المباشرة للقراء المتطرفة للكتاب المقدس، أي القراءة الحرفية الانتقائية التي تحول الرموز العظيمة للأنبياء ولرجال الدين إلى قصة قومية بل قبلية ـ هي بدعة ضرورية للسياسة الصهيونية. وهي تقود إلى هذا التناقض: تقدر إحصاءات الحكومة الاسرائيلية نسبة المتدينين بـ ١٥% فقط، أي أن الاغلبية العظمى من الشعب تعتقد أن هذه الأرض ملكهم نتيجة وعد إلهي، مع أنهم لا يؤمنون بوجود إله!

وكان بن جوريون الكافر هو الذي أطلق الشعار المقدس لـ: "المملكة الثالثة لداود".

أيا كانت الحكومة، من حزب العمال أو الليكود، فإن الاحزاب "الدينية" المتطرفة والتي لا تمثل سوى أقلية تافهة تفرض طلباتها.

وكان موشى ديان، أحد رجال حزب العمل قد أعلن: "**إذا كنا نملك الكتاب المقدس، وإذا كنا نعتبر أنفسنا شعب الكتاب المقدس، فلا بد أن نملك أيضا الأرض المقدسة، أرض القضاة**(*) **ورجال الدين" [جيروزاليم بوست ـ ١٠ أغسطس ١٩٦٧].** يدل هذا بصفة خاصة على الجهل بنصوص الكتاب المقدس.

ولكن الهدف كان استخراج من الكتاب المقدس ما يبرر سياسة التوسع الدائم والعدوان والمذابح التي تقوم بها السياسة الاسرائيلية.

في عام ١٩٧٤، وفي جريدة يديعوت احرونت، استخدم مناحم باراتسي نصوص الكتاب المقدس لتعريف الموقف الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين: "**هذا الوباء الذي أخبرنا عنه الكتاب المقدس....... لاستيلائه على الأرض الموعودة، فلاع بد أن نتبع مثال يشوع لاستعادة أرض إسرائيل والاقامة فيها كما أمر بذلك الكتاب المقدس.......... لا يوجد مكان على هذه الأرض**

---

* القضاة هم مجموعة من الكهنة تولوا حكم قبائل العبرانيين في بداية استقرارهم، وكانوا يجمعون بين السلطتين الدينية والزمنية، ويديرون أمور تلك الجماعات على أساس عشائري أبوي (المترجم).

لشعوب أخرى غير الاسرائيليين، الأمر الذي يعني أنه يجب علينا أن نطرد كل هؤلاء الذين يعيشون عليها.... إنها حرب مقدسة فرضها الكتاب المقدس".

عندما استمع في التليفزيون الفرنسي، للبرنامج الاسرائيلي لصباح الأحد ومؤتمره حول "الخصائص الأخلاقية والروحية ليشوع"، وأهم الأعمال التي تعرف عنه هي الاستيلاء على "أريحا"، أجد نفسي مضطراً لاستخلاص أن تحريف الرموز إلى قصص تاريخية يؤدي إلى جريمة.

وأقول لمثل هذه الأنواع من المتعصبين ما قاله لهم جان جاك روسو في روايته "إميل":
"ربكم ليس ربنا. الرب الذي يبدأ باختيار شعب واحد لتدمير الشعوب الأخرى ليس أبا لكل البشر".

كيف يمكن في الحقيقة أن تعتقد أن يشوع هو ابن لرب الجيوش؟ أو أن القتل ينبع من الحب؟

إن ما نرفضه، هو القراءة الصهيونية، القبلية والقومية، لهذه النصوص، وفكرة "الشعب المختار" والتي تبرر مقدماً الهيمنة والمذابح.

أرض إسرائيل ليست أكثر من أي أرض أخرى، لم يوعد بها، وإنما تم غزوها مثل أراضي فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، طبقا لعلاقات القوة التاريخية في كل قرن.

ليس الموضوع إعادة صياغة أبدية للتاريخ بضربات المدفع، لكن ببساطة أن نتيح للجميع، تطبيق القانون الدولي الذي لا يخلد علاقات الغابة.

وفي حالة الشرق الأوسط خاصة، فإن الأمر يقتضي فقط تطبيق قرارات التقسيم التي اتخذتها الأمم المتحدة وقرار ٢٤٢، الذي حرم في نفس الوقت انتهاك حدود الدول المجاورة، والاستيلاء على مصادر مياههم، كما طلب القرار الانسحاب من الأراضي المحتلة. إن المستوطنات في المناطق المحتلة بطريقة غير مشروعة، المستوطنات التي يحميها الجيش الاسرائيلي، وتسليح المستوطنين، إنما هي الحقيقة فرض الأمر الواقع لاحتلال يجعل من المستحيل قيام سلام عادل، وتعاون سلمي ودائم لشعبين متساويين ومستقلين، السلام الذي يرمز له بالاحترام المتبادل، وليس بالاستحواذ المتفرد على القدس، أرض التقاء الديانات الإبراهيمية الثلاث.

لم أكن أتخيل ان استخدام تعبير "الأساطير المؤسسة" في كتابي أصبح له مؤيدون من إسرائيل، وتسلسل الأحداث البسيطة يفرض ذاك، اعتقد ايضا أن الحقيقة تفرض نفسها على كل فكر غير منحاز.

قرأت في ١٦ نوفمبر ١٩٩٤، مقالتين لمؤرخين إسرائيليين تكشفان عن أنه من خلال وثائق الارشيف التي تغطي سنوات ١٩٣٥ إلى ١٩٥٥، استخلاص الطلبة الآتي: "**الجامعة ووزير التعليم الاسرائيلي طورا رؤية رسمية للدولة وللتاريخ اليهودي مؤسسة على اساطير مبرهنة ذاتيا". [كوريية إنترناشيونال ـ ١٦ نوفمبر ١٩٩٤].**

وجه البروفيسور باروخ كيمرلينج في صحيفة ها آرتس اللوم إلى "مؤرخ رسمي" طالب "العودة إلى الأساطير"! "إنه يرغب في علم صهيوني، أو بمعنى آخر علم أيديولوجي أو بمعنى آخر: لا علم". وكشف أيضا عن أنه على عكس الرواية الرسمية، فإن الفلسطينيين لم يهربوا طواعية من أرضهم فور سماعهم نداءات الدول الاجنبية.

المؤرخ بيني موريس كشف عن وجود "برنامج. دط في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩ الذي أمر الضابط بـ "تنظيف الاراضي المستولى عليها بما في ذلك طرد سكان المدن العربية".

مؤرخ إسرائيلي آخر: "توم سيجيف، كتب في ها آرتس: "**الدولة الاسرائيلية.... قامت على الأساطير منذ بدايتها...... المؤرخون الجدد يعملون في بلاد لا يوجد فيها بكل بساطة نتاج سابق لمؤرخين، لكن يوجد فيها علم للأساطير القومية.... المدخل لأرشيف جديد يتيح إعادة بحث كثير من المسائل الاساسية".**

مع خصوصية الصفات المتفردة لمذابح اليهود، لا يجب نسيان كل المذابح الأخرى: مذابح الهنود والزنوج، مذابح هيروشيما وفيتنام، مذابح فلسطين ولبنان حيث لقى آلاف الضحايا الأبرياء حتفهم، هم ايضا لم يقتلوا عقاباً على ما فعلوه، ولكن عقاباً لما كانوا عليه.

أيضا ودون إنكار بشاعة مذابح اليهود، لا نستطيع بدعوى عدم الانتقاص منها، أن نقوم بالانتقاص من كل المذابح الاخرى، مسببين بذلك "تمييزاً عنصريا بين الموتى" الذي تحت المسمى الأسطوري "الهولوكوست" يجعل من معاناة اليهود مقصورة عليهم دون غيرهم. أنتج الهولوكوست المقدس مشروعاً ربانيا على طريقة "صلب المسيح" في الأساطير المسيحية. لا بد أن يكون واضحا أن هذه الصفة الخاصة المتفردة مرتبطة بعقيدة دينية لا نستطيع أن نفرضها على الذين لا يؤمنون بها، والذين سيظلون حتى في الموت من المبعدين.

لا يمكن أن توجد "ديمقراطية" حقيقية في مجتمع يميز بين مواطنيه بمقياس عرقي أو ديني. وهذا ليس صحيحاً فقط في الدولة اليهودية، حيث اليهودي هو من يكون أبنا لام يهودية، أو الذي يتم تحويله طبقا لـ "هالكا" مثلما جاء في "قانون العودة".

هذا التمييز العنصري المسمى ديمقراطية، هل يمكن أن يطلق على دولة "مسيحية" أو دولة "إسلامية" يعامل فيها ايضا مواطنون على انهم من الدرجة الثانية، لأنهم لا ينتمون إلى نفس دين أو عرف القائمين على السلطة؟

الفصل الثالث

الجلسة الثانية "٨ يناير ١٩٩٨" ـ باريس

سيدي الرئيس:

أطلب السماح لي بإبداء بعض الملاحظات حول مناقشات الجلسة السابقة للقضية:

جاء في قرار إحالتي إلى محكمة الجنح المرسل إلى في ٧ مارس ١٩٩٧ ما يأتي:

"ارتكبت جنحة رفض جرائم ضد الانسانية ما حددتها المادة ـ ٦ ـ من القانون المنظم للمحكمة العسكرية الدولية الملحق باتفاق لندن في ٨ أغسطس ١٩٤٥، وهي الجرائم المرتكبة سواء من أعضاء في منظمة تسمى إجرامية بتطبيق المادة ـ ٩ ـ من القانون المنظم، أو مرتكبة من شخص عرف عنه ارتكاب مثل هذه الجرائم او دين بأحكام قضاء فرنسية أو دولية. العمل المذكور متحفظ عليه في مجمله بداية من الصفحة ـ ٧ ـ بجملة "التطرف محرك العنف والحرب، هو المرض الفتاك في عصرنا". مستكملا حتى صفحة ٢٦٨".

أستطيع أن أجيب عن كتابي:

استندت الاسئلة الموجهة لي في جلسة الاستماع السابقة على المقاطع التي جرمتها "الليكرا" (بينما الفقرات الاخرى، كما قالت السيدة حنه أرندت حول كتابها "إيخمان في القدس"، يقولون إنها فقرات منسوخة قام بها أتباعها منذ الشكوى الأولى (أو بالأصح الوشاية الأولى) من "الليكرا").

قد أشرت في بياني التمهيدي، إلى أن كل هذه الفقرات مزورة من الطبعة الأصلية، قامت بها "الليكرا".

يبدو واضحا، لأي شخص يقرأ كتابي دون نظارات ملونة، أنني احتج بصفة خاصة على سياسة القادة الاسرائيليين والمنظمات الصهيونية التي تدافع عنها "الليكرا" بلا حدود وبلا تحفظ.

على سبيل المثال، التزموا الصمت تماما أمام فصول كتابي المتعلقة بالتعاون الدائم بين قادة الصهاينة والنازيين في الفترة من سنة ١٩٣٣ وحتى سنة ١٩٤٤.

أطلب منك إذن سيدي الرئيس وبكل إلحاح أن تتيح لي الدفاع عن كتابي في مجمله مثلما جاء في استدعاء المحكمة، وليس طبقاً للشكل المشوه ـ عن قصد ـ ممن وشوابي.

إن هذا يبدو لي أكثر أهمية من النقطة الأساسية في الاتهام الموجه ضدي، وهو هذا الخلط المتعمد بين اليهودية والصهيونية. الشاهد الوحيد الذي استدعته "الليكرا"، وهو السيد تاريترو لم يقل غير ذلك.

واحد من أعز أصدقائي من الرهبان الكاثوليك ـ هو الآن في أحد الأديرة الألمانية ـ قال لي بعد جلسة الاستماع الأولى في المحكمة: في كل مرة كنت تقول فيها "صهيوني" كانوا يدعون أنك تقول "يهودي". بمثل هذا التعسف في اللغة، يمكن ان يضعوا على لسانك أي شيء.

نصحني قائلا: "في رأيي أنك يجب أن تبدأ بتعريف الصهيونية، بعدها لن يبقى أي شيء من الاتهام المرفوض "بمعاداة السامية" والذي يحاول أعداؤك أن ينسبوه إليك".

اسمح لي سيدي الرئيس، أن اتبع هذه النصيحة، بعد ذلك سأكون جاهزا، كما يقول القانون، وبصفة خاصة ضميري، للإجابة عن كل الأسئلة التي ترغبون في توجيهها إلى.

اشكرك مقدما على الموافقة على هذا الطلب شديد التواضع.

ماهي الصهيونية؟

وجدت التعريف الأكثر رسمية في "الموسوعة الصهيونية وإسرائيل" التي نشرتها هرتزل بوك ـ نيويورك عام ١٩٧١ برعاية رئيس إسرائيل. تحت مادة "صهيونية" (ص ١٢٦٢ ـ المجلد الثاني) يقول هذا التعريف: "مصطلح أطلق في عام ١٨٩٠، على الحركة التي جعلت هدفها عودة الشعب اليهودي إلى أرض إسرائيل (فلسطين). منذ ١٨٩٦، ارتبطت "صهيونية" بالحركة السياسية التي أسسها تيودور هرتزل".

عندما أسس تيودور هرتزل هذه الحركة السياسية، واجه معارضة كبيرة من غالبية اليهود وحاخامتهم.

البرهان: الجزء الأكبر من المجلد الأول من "يوميات" تيودور هرتزل، الذي يغطي الفترة من ١٨٩٦ ـ ١٨٩٨، خصص للإجابة عن بيانات قادة الحاخامات في ذلك الوقت ـ مثل الدكتور جودمان الحاخام الأكبر لفيينا، الدكتور مايبوم، رئيس الجميعة الحاخامات الليبراليين وحاخامات بيلس وشتيتن، والحاخام الأكبر في لندن أدلر، وحاخام بروكسل بروخ. وخصص لجزء الأكبر للرد على بيان كلاود مونتيفيور رئيس الجمعية اليهودية الليبرالية في إنجلترا ورئيس الجمعية الأنجلو ـ يهودية، هناك أيضا رد على بيان اللجنة التنفيذية لجميعة حاخامات ألمانيا والموقع من حاخامات برلين، فرانكفورت، بريسلاو، هبرستدت وميونخ، وهو البيان الذي يعترض على "المفاهيم المغلوطة" حول "مباديء اليهودية وأهداف معتنقيها". جزء من هذا الرد على ذلك البيان كان الدعوة للمؤتمر الصهيوني الأول، وشمل جدول أعماله هذا الجزء من كتاب هرتزل، وفي النهاية جاءت التعليقات حول معارضة المجمع الديني اليهودي في ميونيخ للدعوة للمؤتمر الصهويني الأول، الأمر الذي أدى إلى نقل مكان عقد المؤتمر من ميونيخ إلى بازل[*]!

---

* انظر الفكرة الصهيونية" لرابين هرزبرج (نيويورك١٩٥٩، ص ٢٠٩).

لخص روفوس لوارزي رد المنظمات اليهودية الأوروبية على رسالة هرتزل قائلا: "عارضته أهم المنظمات في أوروبا الغربية ـ التحالف الاسرائيلي العالمي لفرنسا، وفرعه النمساوي، التحالف الاسرائيلي، جمعية الاستيطان في لندن".

[المصدر: روفوس لوارزي "إسرائيل: تاريخ الشعب اليهودي" كليفلاند ١٩٦٦ ـ ص ٥٢١، ٥٢٢].

وكتب ماكس نوردو، أحد أقرب المساعدين لهرتزل في عام ١٩٠٢: "النقطية الوحيدة التي تمنع، ربما إلى الأبد، إمكانية تفاهم اليهود الصهاينة واليهود غير الصهاينة، هي قضية القومية اليهودية. هؤلاء الذين يعتقدون ويؤيدون فكرة ان اليهود ليسوا لا يمكن بالتأكيد أن يكونوا صهاينة(*).

أعطى جاكوب فلاتين (١٨٨٢ ـ ١٩٤٨) تعريفا قوميا لليهودية. "أن تكون يهوديا لا يفترض أبدا الانضمام إلى مذهب ديني أو أخلاقي.. لكي تكون جزءاً من الأمة ليس ضروريا أن تؤمن بالدين اليهودي أو بالمفاهيم الروحية اليهودية" ٢٢ـ ١.

ج ـ هـ جوثيل (١٨٦٢ ـ ١٩٣٦) أول رئيس لاتحاد الصهاينة الامريكيين لخص بوضوح تام الفكرة: "نحن نعتقد أن اليهود هم أكثر من جماعة دينية بحتة، إنهم ليسوا عرقاً فقط ولكن أمة(**)". ص ٢٢ ـ ١١.

هرتزل لم يخف أبدا نواياه، كتب في "الدولة اليهودية" ـ ص ٢٠٩:

"المسألة اليهودية، ليست بالنسبة لي، مسألة اجتماعية ولا مسألة دينية، ولكنها مسألة قومية".

وأكد في رسالته إلى سيسيل رودس أنها مسالة استعمارية(***) ١٢٠.

مسألة قومية، بل وقومية بمفهومها السيئ الذي ظهر في أوروبا القرن التاسع عشر، أي أنها تقوم على اسطورة العرق، لجوبينو إلى هتلر، وأسطورة الارض في كتاب "نداء إلى الأمة الألمانية" فيشت وكتابه "التلال الملهمة" ـ بار.

لم تترك رسالة هرتزل إلى سيسل رودس أي شك حول هذا الموضوع، الفكرة الأساسية عند هرتزل هي أن يطبق في الشرق الأوسط نفس السيناريو الذي طبقه سيسيل رودس في جنوب أفريقيا: إنشاء شركة بميثاق على غرار نموذج شركة الهند، تحت حماية قوة استعمارية عظمى مثل إنجلترا، التي عرضت عليه بدورها "أوغندا" من أجل هذا، والتي قبلها هرتزل

---

* نفس المرجع السابق ص٢٤٣.

** نفس المرجع السابق ص ٥٠٠.

*** راجع في صفحة ٢٨ رسالة هرتزل إلى رودس.

بسرور. طلب هرتزل أيضا من ملك إيطاليا الحصول على ليبيا، لكن رفاقه لفتوا نظره إلى أن فكرة "العودة" إلى فلسطين يمكن ان تكون محركا قويا لليهود المتدينين الذين سيرون فيها وطنا روحيا.

تعرف هرتزل الدبلوماسي الواقعي على الجانب الذي يمكن أن يستفيد منه، والذي أسماه بنفسه: "الأسطورة الجبارة" [يوميات ـ ١ ـ ص٥٦]، بالاضافة إلى أن هذا الموقع (فلسطين) سمح له بإستغلال منافسات القوى العظمى في الشرق الأوسط: وعد الانجليز بحماية طريقهم إلى الهند من خلال فلسطين التي تقع على مفترق ثلاث قارات، ثم قال للقيصر، إنه سيعاونه ضد الإنجليز في مشروعه للدخول في الشرق الأوسط عن طريق إنشاء خط للسكة الحديد "برلين ـ إسطنبول ـ بغداد".

عند الجميع كان هرتزل يستغل معاداة السامية، قائلا مثلا للوزير الروسي فون بليف: "سنخلصكم من ثواركم اليهود". وكان بالفعل يعتقد أنه "سيكون معادو السامية أفضل حلفائنا" [يوميات ـ ١ ـ ص٢٨٧]. الهدف في الواقع كان مشتركا: تجميع كل اليهود في جيتو عالمي. وحدة الهدف هذه ستفسر فيما بعد التعاون بين الصهاينة والنازيين الذي قمت بتحليله في كتابي، بداية من اتفاقيات هعفاراه التي أتاحت هجرة اليهود الأثرياء إلى فلسطين وفي نفس الوقت محاربة الحصار الاقتصادي لنظام هتلر الذي نظمه العالم كله ضده. فطبقا للاتفاقية وعد هتلر منظمة بيتار(*) بالحماية طوال خمس سنوات، والسماح بتنظيم ميليشياتها وإصدار صحف، هذا بينما كان هتلر متشدداً ضد الألمان اليهود الذين فرض عليهم وضعا مهينا يوما بعد يوم في المجتمع الألماني.

لم يكن شاغل الصهاينة هو إنقاذ أرواح اليهود لكنه كان إقامة دولة قوية في فلسطين.

سار في هذا الطريق إسحق شامير، أحد القادة الثلاثة الذين رأسوا جماع "شتيرن"، والذي عرض على النازيين التعاون العسكري من عناصر جماعته المسلحة "الأرجون" ضد الإنجليز، الأمر الذي أدى إلى اتهام الإنجليز له بـ"الإرهاب والتعاون مع العدو".

---

* منظمة بيتار شبابية صهيونية تأسست في بولندا عام ١٩٢٣، وانتشرت فروعها في بلاد اخرى فيما بعد. كان هدفها إعداد أعضائها عسكريا وتأهيلهم للعمل الزراعي للإستطيان في إسرائيل. تأثرت هذه الجماعة بالفكر الفاشي الذي ظهر في أوروبا في هذه الفترة، واعتقدوا أن العنف هو السبيل لبناء الدولة الصهيونية. قام أعضاء من هذه المنظمة في باريس بالاعتداء على الصحافيين والإعلاميين العرب والإيرانيين بعد جلسة النطق بالحكم في قضية جارودي (المترجم).

في النهاية قام ممثلا الوكالة اليهودية كاسترو براند وبموافقة كل القيادة الصهيونية، بعقد الصفقة مع نظام هتلر لمبادلة مليون يهودي في مقابل ١٠ آلاف شاحنة تخصص للحرب على الجبهة الشرقية، والترتيب لسلام منفصل بين نظام هتلر الألماني والغربيين.

عندما مثل كاستنر بعد الحرب أمام إحدى المحاكم الإسرائيلية، كان تأكيده أنه لم يتحرك بمفرده وإنما بموافقة كل القيادات الصهيونية، كافيا لكي يتم اغتياله، ففي زمن المحاكمة، كان كل هؤلاء القادة الصهاينة المشار إليهم وزراء في حكومة إسرائيل. (رد له اعتباره فيما بعد!!).

اليوم تكشف الصهيونية أكثر من أي وقت مضى سوء أدائها كقومية متطرفة عدوانية واستعمارية، وذلك في ضوء افتراض هنتجتون "صدام الحضارات بين الحضارة اليهودية ـ المسيحية والتحالف الاسلامي ـ الكونفوشيوسي".

تقع دولة إسرائيل بالضبط على محور هذا العالم الذي يريد هنتجتون أن يشطره إلى نصفين، حسب المهمة التي أوكلها لها تيودور هرتزل منذ قرن بالضبط في كتابه "الدولة اليهودية": "نحن سنكون في آسيا، الحصن المتقدم للغرب أمام البربرية الشرقية".

ولد كتابي وسط هذا الخطر الداهم على العالم بعد أن شقه هنتجتون بهذه الرؤية المستقبلية لمصلحة هيمنة أكبر قوة عسكرية على كوكب الأرض.

من هنا، قام الصراع العنيف بين الإيمان بإله لكل البشر، وبين القومية الصهيونية السياسية، وساعدت القراءة القبلية للكتاب المقدس على إيجاد نوع من الدعاوي الدينية القومية والاستعمارية للصهيونية السياسية لتيودور هرتزل، لدولة إسرائيل فيما بعد، ووقف في مواجهتها اليهود الذين رأوا في هذا المشروع السياسي نوعاً من الخداع للإيمان النبوي اليهودي.

السطر الأول من كتابي يقول: "هذا الكتاب هو قصة بدعة".

(بدعة: مجموعة من الناس تختار الخروج عن المألوف المعتقد من دين).

كتاب الحاخام موسى منوهن "انحطاط اليهودية"، لا يقول شيئاً آخر، فعنده: الصهيونية هي التعبير الواضح عن هذا الانحطاط. (أكرر هنا متطوعاً النداء المؤثر) ص٥٦٦: "إن قلبي ليتمزق من مظاهر الانحطاط المستمرة في اليهودية المعاصرة: اليهودية العالمية، الاخلاقية والإنسانية لانبيائنا، تتحول الآن إلى قومية مدعية اليهودية، طامعة بشراهة في المدى الحيوي... أريد أن أقول للإسرائيليين: عودوا إلى رب آبائكم، إلى يهودية النبوة، تخلوا عن دين النابالم، عودوا إلى الحدود التي اعطيت لكم عام ١٩٤٧ من الامم المتحدة على حساب العرب المعوزين، وعيشوا حياة بناءة وليست هدامة".

كتب الحاخام إمانويل لفين: "الصهاينة يقودوننا إلى الكارثة".

[اليهودية في مواجهة الصهيونية ـ الناشر: كوجاسي ١٦٦٩ ص٦٤].

ولحسن الحظ، هناك مفكرون يهود، في إسرائيل نفسها وفي المهجر، أدركوا هذا الخطر القاتل، ويتكلمون عن "الحالة الصهيونية". وهناك عدد من اليهود يتزايد يوماً بعد يوم يدركون الطريق المسدود للصهيونية، ظهر ذلك في فشل الاحتفال بمرور مائة عام على المؤتمر الصهيوني الأول في بازل، حيث لم يحضر حتى رئيس إسرائيل ولا حتى رئيس الوزراء.

تظهر اليوم بوضوح اكثر المخاطر التي يمكن أن تنتج عن البدعة الصهيونية، وخاصة مع سياسة نتنياهو، لكن الأكثر خطرا هو تناقضاتها الأسياسية: الصهيونية التي وضع أسسها الملحدون من أتباع تيودور هرتزل والأب المقدس لإسرائيل بن جوريون، طبقا لهم لا يمكن أن توجد دون "الأرض الموعودة كفرض أساسي" وطبقا لتعبير هرتزل في يومياته "العودة: الأسطورة الجبارة" ص٥٦.

وتقول الاحصاءات الحديثة لوزارة الحديثة الداخلية الاسرائيلية إن ١٥% فقط من الاسرائيليين يمارسون طقوس الديانة اليهودية.

تعتمد الصهيونية السياسية إذن على هذه التناقضات: تقنع المواطنين بأن هذه الأرض أعطاها لهم الرب الذي لا يؤمنون به!

المطلب الدموي الذي وصفته الوكالة اليهودية في "كيفونيم" بضم كل الدول المجاورة "من النيل إلى الفرات" لإقامة إسرائيل الكبرى لا يؤيده سوى أقلية تافهة من الأحزاب الدينية الذين يتحكمون في تشكيل الحكومة وإسقاطها، وهو الخطر الذي اتضح الآن، كخطر على سلام العالم وعلى مستقبل الدولة الاسرائيلية نفسها، المستقبل الذي لا يمكن أن يكون مستقبلاً سالماً ومزدهراً ما لم يتخاص من "صهيونيته" ويقبل القانون الدولي، وتقبل إسرائيل أن تكون دولة مثل الدول الأخرى، مندمجة في الشرق الأوسط إلى جانب دولة فلسطينية لها نفس الحقوق ونفس الواجبات.

حتى هذه النقطة، فإن الوضع هو ما وصفه البروفيسور المتدين: يشياهو ليبوفيتش في كتابه الأخير "إسرائيل واليهودية"[*]: " أقول إن إسرائيل الكبرى هي فكرة مكروهة" ص٢٥٣.

"لا يهم الأمريكيين سوى الاحتفاظ هنا بجيش من المرتزقة الامريكيين مرتدين الزي العسكري للجيش الاسرائيلي، والذي يمكن أن يستخدموه لأغراضهم في اللحظة المطلوبة" ص٢٢٦.

---

* مات أخيرا البروفيسور، "ليبوفيتش" في الجامعة العبرية في القدس، وهو لم يكن عالما في الثقافة الموسوعية في الرياضيات والأساطير الدينية فقط، لكن ايضا كان أحد مديري "الموسوعة العبرية" ومتخصصا في دراسات ابن ميمون.

ثم استنتج: "قوة القبضة اليهودية تأتي من قفاز الصلب الأمريكي الذي يغطيها والدولارات التي تبطنه" ص٢٥٣.

رد الفعل الرافض للسياسة الصهيونية، التي تستغل الدين اليهودي وعمومية أنبيائهم، يظهر بقوة يوماً بعد يوم: حدث أثناء غزو لبنان أن قام كل من بيير مانديس فرانس وناحوم جولدمان بالتعبير عن استنكارهما.

وبنفس هذا السخط لمثل هذه السياسة، قام مائة مثقف يهودي فرنسي بالهجوم على سياسة الحكومة، من ضمن هؤلاء: كل من البروفيسور جانكلفيتس، مينكوفسكي، رادينسون، بيير فيدال ناكيه، الذين أعلنوا رفضهم: "**اللجوء المنهجي للقوة الوحشية، والبحث عن الهيمنة العسكرية في هذه المنطقة من العالم**"، واستنتجوا: "أمام جحود العدالة هذا، وامام هذا الاحتقار للقيم الذي دمجوا فيه أجيالاً من اليهود، نحن نرفض بكل قوة كل تضامن مع السياسة الاسرائيلية الحالية".

يظهر اليوم بوضوح بين الاسرائيليين وبين يهود العالم نفس رد الفعل الرافض للعنجهية الدموية للقادة الاسرائيليين.

أذاع الصحفي آمينون كابيلون هذا الكلام المهم: "**إرهاب: زعيم الليكود ليس على لسانه سوى هذه الكلمة، يعتقد أن تظاهرات الشباب الفلسطيني الذين يقذفون الحجارة هي أعمال إرهابية، النشاط الدبلوماسي الهادف إلى عزل إسرائيل على الساحة الدولية هو إرهاب سياسي**".

كان ماهرا في استخدام هذا التهديد للوصول إلى السلطة. لم يفكر السيد نتنياهو في هذه الظاهرة. كيف ولد هذا الإرهاب؟ من يغذيه؟ كيف يمكن أن يؤدي حرمان شعب من حقوقه إلى قيام العناصر المتطرفة فيه بمهاجمة المدنيين الأبرياء؟ يهوى رئيس الوزراء الإسرائيلي الدعاية، كما فعل عندما أعلن أمام إدارة حزبه: "تخيلوا أنتم أن أحداً من عندنا يقول: حتى توافقوا أنتم (الفلسطينيون) على هذا أو ذاك الاقتراح السياسي، نحن سنواصل تشجيع إرسال جولد شتاين لقتلكم. هذا بالضبط ما يفعله الفلسطينيون". "مقارنة مذمومة" هذا كان عنوان المقال الاختتامي في صحيفة: ها آرتس في اليوم التالي لهذا التصريح [هاآرتس ٦إبريل ١٩٩٧].

واضاف آمينون كابيلوك هذه المعلومة:

حتى بعد هجوم ٢١ مارس(*)، ٥٥% من الأشخاص الذين استطلع رأيهم أعلنوا مساندتهم مثل الماضي لاتفاقيات "أوسلو"، وأيد الاتفاق ٦% أكثر من الماضي. عارضه ٣٧% ولم يجب

---

* هجوم فدائي قامت به مجموعة انتحارية فلسطينية في تل أبيب في مارس ١٩٩٧، وأدى إلى وقوع ثلاثة من القتلى وأربعين جريحاً.

عن السؤال ٢% ونقلا عن إحصائية أخرى، ولأول مرة، أيدت غالبية مطلقة من الإسرائيليين اليهود (٥١,٣%) موافقتها على قيام دولة فلسطينية بشرط أن تؤدي إلى سلام عادل بين إسرائيل وفلسطين ـ عارض ذلك ٤٤,٢% و ٤,٥% لم يكن لهم رأي.

[يديعوت أحرونوت ـ ٣ إبريل ١٩٩٧].

كما أعلن وزير الخارجية الأمريكي السابق السيد جيمس بيكر عن "خيبة أمله في أن حكومته استخدمت حق الفيتو ضد قرارات المجلس الأمن المعارضة لنشاطات الاستيطان". واضاف: "بما أنه ليس هناك أعذار للقنابل، فليس هنا أيضا أعذار للبلدوزورات"

[لوموند ٤ إبريل ـ ١٩٩٧].

ملخص نيويورك تايمز: "إذا ماتت عمليات السلام، فإن اسم كلينتون لابد أن يتصدر شهادة الوفاة".

[نيويورك تايمز ـ ٧ إبريل ١٩٩٧].

ولأول مرة قسم الراي العام الامريكي مسئولية أزمة السلام: فإذا كان ٣١% من الأمريكيين نسبوا ذلك إلى الفلسطينيين، فإن ٢٨% اتهموا الإسرائيليين و ٢٢% لم يحكموا لأحد الخصمين. صرح آلان فانكيلرو في لوموند ١٨ ديسمبر ١٩٩٦. "أعتبر السياسة الصهيونية لنتنياهو مثل الكارثة الروحية". ورفض "لغة التمييز العنصري التي برزت من الخفاء"...

"لكي أقول ذلك بوضوح أكثر، يوجد الآن فاشيون يهود في إسرائيل، وايضا في أمريكا وفي فرنسا، هناك فاشيون، مثل زعيم حزب الليكود، وهؤلاء الذي رسموا وجه ياسر عرفات وبلا حياء في موسوعة معادي السامية، وذلك أثناء حفل الاستقبال الذي اقيم في "أكوابولفارد" على شرف أحد قادة اليمين المتطرف الاسرائيلي. أتى فاشيون المظاهرات التي نظمت من "ثروفابير" بعد هجمات حماس في القدس وفي تل أبيب ومعهم راية مكتوب عليها: مسيرة السلام = أوشفيتس، ويطلقون صيحات غضبهم ضد اليهود الآخرين المنحازين لحقوق الانسان، هناك حقيقة قوية لابد أن تأخذها في حساباتها كل الحكومات الإسرائيلية والمستوطنون وكل من يؤيدهم. هؤلاء الكاوبوي حاملوا الرشاشات والطاقية على الرؤوس لن يقبلوا دون اعتراض نقلاً حقيقياً للسيادة في الضفة الغربية".

أضاف آلان فانكيلرو، متذكراً انضمامه القديم إلى الصهيونية: "كل شيء تغير مع السياسة الاسرائيلية الحالية: لابد من المعاناة الناتجة مما يسمونها التفرقة العنصرية، حتى لا نضع أنفسنا اليوم في مكان الفلسطينيين ونفهم ما داخلهم من ضيق وإحباط، ستتأثر طبيعة التضامن مع إسرائيل، في حالة ما إذا استمرت الكلمة الأخيرة للكاوبوي حاملي المدافع الرشاشة والطاقية على الرأس".

كتب جاك ديروجي (جاكوب وايزمان) ـ الذي توفي أخيراً للأسف ـ كتب في لوموند ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦ تحت عنوان "لافلاس واحد لإسرائيل الكبرى". وبعد أن قام هو الآخر بتذكر ماضيه الصهيوني، أضاف "كل شيء تغير منذ ثلاثين عاماً من احتلال الضفة الغربية والجولان: سياسة الأمر الواقع التي تطبق في هذه الاراضي، تعتبر أولا عقبة في سبيل اتفاقيات السلام وتحول الانتصار الكبير في حرب الأيام الستة إلى حرب للغزو وإنشاء دولة يهودية ثيوقراطية جديدة".

وبعد أن ذكر بـ "القاتلين بالحق الالهي" مثل باروخ جولد شتاين وإيجال عامير، استطرد قائلاً: **"هذا الشر يسري في دماء طلبة المدارس الدينية بفعل الحاخامات الفاشيين".**

وخاص إلى "لا فلس واحد لخطة بيبي بطريقة شارون. لا فلس واحد "لإسرائيل الكبرى"، هذه الخرافة المستحيلة التي تهدد بالخطر السلام والديمقراطية".

أي أنه بين غالبية اليهود الشرفاء، أصبحت شعارات مثل "الأمن" لدولة تهدد أمن كل جيرانها باحتلال أراضيهم، وتعلن عن نيتها لضم هذه الأراضي، أصبحت مثل هذه الشعارات أقل إقناعا، وتفقد مصداقيتها يوماً بعد يوم، تماما مثل الرجل ذي الاصول النازية الذي يصر على أن يطلق لفظ "إرهاب" على كل عمل "للمقاومة" يتم في الأراضي المحتلة بغير شرعية، سواء في القدس أو في الضفة. رد فعل يهودي منوهن في الرسالة التي بعثها إلي، في اليوم التالي لانفجار الكاميكاز في القدس، معبر تماماً في هذا الشأن. انظر أيضا الموقف الشجاع والواضح لمدام بيليد التي فقدت ابنتها في هذه المذبحة عندما قالت: "بيبي ماذا فعلت؟ إنها سياستك التي قتلت ابنتي!".

كما أوضحت مدام ليارابين في التليفزيون الفرنسي كيف اغتال المتطرفون زوجها، الرئيس رابين.

من نداء المثقفين اليهود الموقع من جاك ديرومي وفيدال ناكيه في لوموند ٢٣ أغسطس ـ ١٩٩٧، يستنتج بوضوح وطبقاً لتقديرات السيد ثيوكلين الرئيس السابق لجمعية ـ CRIF ـ والخبير في الرأي العام اليهودي ـ أن الـ ٦٥٠ ألف يهودي في فرنسا "الأقلية المنظمة منهم.. مرتبطة أكثر بالجمعيات المكونة للـ "CRIF". وإذا ما جرؤت "الليكرا" على الإعلان عن عدد اعضائها، سيظهر بوضوح أنها لا تمثل على أقصى تقدير سوى عشر مجموع اليهود الفرنسيين". وأضاف بيان المثقفين الفرنسيين: "أن من بين اليهود المناضلين المنظمين، فقط أقلية صغيرة منهم تعارض اتفاقيات أوسلو. وإذا كان الآخرون لا يجرءون على التعبير، فذلك لأنهم "ملجمون" بتأييدهم المطلق للحكومة الإسرائيلية، وهو التأييد الذي يستغله المتطرفون".

واستنتج بيان المثقفين: "لابد من التدخل بسرعة لوقف السباق نحو الهاوية: هدم عملية السلام، العودة المتعمدة لسياسة الاستيطان.. وهي الأعمال التي ستؤدي مباشرة إلى اشتعال المنطقة. غالبية اليهود في كل أنحاء العالم، لم يعرفوا حتى الآن إلا واجباتهم. يتحتم عليهم الآن باسم القيم المشتركة للعدالة، أن يستخدموا حقهم في التدخل ضد السياسة الانتحارية. قوى السلام في إسرائيل تطالب منا ذلك: مطالبين بالإعلان - دون انتظار الشر - بعودة حوار السلام الإسرائيلي - الفلسطيني والعربي".

يبدو لي هذا النداء أكثر إقناعا من أعمال اللوبي الصهيوني في فرنسا الذي يتشابه أكثر فأكثر مع أمثالهم من المتطرفين الإسرائيليين.

علمنا من لوموند ١٩ إبريل ١٩٩٧ أن "موظفاً" في مدرسة سان كوين لومون، وبمساعدة "الليكرا" وأذنابها، قام بسحب خمسين كتابا من المكتبة اعتبروها تعديلية خطيرة، وتدعو إلى التسامح مع جرائم الحرب **[لوموند ٢ - ٣ مارس ١٩٩٧].** من بين هذه الكتب: أعمال لسولجنيتسين، الحائز على نوبل، دوينو وباير يفيت، في الأكاديمية الفرنسية وفومارولي في كوليج دي فرانس، وكان لابد من تدخل شخصي لوزير التعليم في ذلك الوقت فرانسوا بايرو، لمنع الأمر الذي قال عنه كلود درون مدير دار نشر نستوك وفايار: إنه إعدام بالحرق، صغير وعادي، ذكرنا بمحرقة محاكم التفتيش و "الهولوكوست" لكتب نورمبرج.

واضاف السيد دوراند أنهم "يتهمون كتابا وكتبا لم يكلفوا أنفسهم حتى بقراءتها لأنهم يفضلون الوشاية والإعدام بلا محاكمة على جهد الدراسة والمناقشة".

وأضيف: إن القضية المثارة اليوم حول كتابي تكشف عن هذا الأسلوب الذي اسماه دوراند في استنتاجه (وأذكر أنا) أسلوب المحرضين الأغبياء.

الحملة الموجهة ضد كتابي من الصحفيين المكررين لنفس الوشايات ضد الأب بيير وضدي، تؤكد أنه لو كان هناك باب للدعارة السياسية في موسوعة "جينس" للأرقام القياسية، لاحتل الصحافيون الفرنسيون أفضل مكان فيه.

صحيح أنهم كانوا يحتمون بقانون فابيوس - جيسو الذي يحدد الحقيقة التاريخية غير القابلة للمساس، ويسمح بإلغاء كل ما يتعداها، وحتى ولو كانت حقيقة مثبتة بقوة مثل تلك المتعلقة بمسئولية مذابح كاتين.

إن قانون "فابيوس - جيسو" يظهر جهلا معرفيا وأيضا تاريخيا - وكما أوضح الأب آبو - أن هذا القانون لم يبق للقاضي الحق في إصدار الحكم، إذا قال أو لم يقل المتهم الحقيقة، بما أن الأكذوبة هي حقيقة مقدسة بالقانون.

اثيرت مشكلة مالية اتهمتني بـ"التمويل العربي" لأن مراسل وكالة الانباء الفرنسية نشر خبراً إن زوجة الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، منحتني هدية قدرها ٥٠ ألف دولار، وأنا سعيد أن أشير هنا إلى أن زوجة الشيخ زايد والتي أدين لها بالفضل ـ أنشأت "صندوق مساعدة"، لتتيح لنا الدفاع ضد وشايات القادة الإسرائيليين والمتواطئين معهم في وسائل الإعلام الفرنسية (هذا في الوقت الذي سدت فيه أمامنا وسائل التعبير: تليفزيون، صحافة مكتوبة، كتب، ورفضوا أي حق لنا في الرد)، ليس فقط من أجل الفلسطينيين وكل دور الشرق الأوسط المحتلة بصورة غير مشروعة من إسرائيل، ولكن من أجل السلام العالمي المهدد بالتحالف الإسرائيلي ـ الامريكي الذي يتمتع بنظام إعلامي يملك وسائل ضخمة.

وهنا أتيحت لي الفرصة لدراسة تمويل الدعاية الاسرائيلية في فرنسا، حيث تسيطر بالفعل على مجمل وسائل الاعلام، (سينما، تليفزيون، صحافة مكتوبة ومسموعة، ودور نشر، وحتى الكتب الدراسية).

ففي فرنسا، كتاب "دليل اليهودية الفرنسية" الذي نشرته الصهيونية وبالتحديد السيدة أورلاند هادنبرج والذي سرعان ما سحب من التوزيع، سنعرف منه الآتي، والذي سأتركه للقاريء دون اي تعليق أو ترتيب للكلام:

أسس "الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد" ص٧٣ ـ ٥٤ ـ "جمعية نهضة اليهود عام ١٩٧١ على يدي هادنبرج، وهي ترغب في زرع نظام اللوبي في فرنسا......" ص ٨٠ ـ "يهود فرنسا، في غالبيتهم هم مؤيدون بلا شروط لإسرائيل. كل حزب سياسي إسرائيلي له فروعه في فرنسا.." ص٥٠.

" إن مهاجمة إسرائيل، كأنها مهاجمة لوجود اليهود في فرنسا" ص٩١.

"منظمات يهودية عديدة أسست في أمريكا، لها ممثلون في فرنسا..... مثل لجنة اليهود الأمريكيين (أميريكان جويش كوميتي) التي أسسها اليهود الألمان الأثرياء المقيمون في الولايات المتحدة" ص٩٢.

"لسنوات طويلة حصلت جميعة "مفصل" على دعم مادي بلا حدود من المنظمات اليهودية الغربية"... ص٧٤ ـ "تمتعت جمعية "اليهود المجددون" بتأييد عدد من الشخصيات الإسرائيلية، خاصة في بريمور، وهي مكونة أساسا من نشطاء الأشكيناز.... واستطاعت لسنوات عديدة أن تجمع عدداً لا بأس من الجمهور" ص٨٢.

هذا يعني أن مجموع هذه المنظمات لا تستطيع الحياة دون المساعدة المالية من "الوكالة اليهودية" المنبثقة عن المنظمة الصهيونية العالمية.

أما سفارة إسرائيل فهي ليست محايدة تجاه التطورات الداخلية. . . .

غير أن عدداً من التجارب الأخيرة أظهرت أنه رغم أن المعاهد اليهودية مع حصولها على دعم مادي وإنساني من الدولة الاسرائيلية ـ إلا أنها تحتفظ بشكل استقلالها. (!) (علامة التعجب من عندي) ص٩٢ ـ "الأموال التي يتم جمعها عن طريق (AUJF اتحاد المنظمات اليهودية الفرنسية) يتم تقسيمها بطريقة غير متساوية بين الدولة الاسرائيلية والجمعيات اليهودية في فرنسا.

أتاحت هذه المنظمات لـ "الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد" زيادة السيطرة على معظم المعاهد اليهودية في فرنسا.

هل ستشهد الساحة السياسية في فرنسا دوراً جديداً لليهود؟ هذه القضية لم يبت فيها بعد، لكن هناك عدداً من الأحزاب السياسية لم تنتظر وأقامت بالفعل فروعاً لها في الأوساط اليهودية الفرنسية، مثل "اليهودية والحرية" في الحزب الديجولي الفرنسي ومثل "اشتراكية ويهودية" في الحزب الاشتراكي الفرنسي".

أعتقد أن هذه النصوص لا تستدعي أن تعليق. كل شيء موجود فيها: الاعتراف بوجود لوبي وبتمويله الأجنبي، وبالتغلغل داخل كل الأحزاب، والتصويت اليهودي. فقط لم يعترفوا بأن هذا اللوبي القوي الفاعل في آلية المجتمع، وخاصة في (السياسة والسلاح) لا يمثل سوى ١٠% من يهود فرنسا، كما اعترف ثيوكلين عندما كان يدير هذه البؤر ومجموعات الضغط.

لم يعترفوا أيضا بأن يهود فرنسا في مجملهم ليسوا ممثلين بهؤلاء الأشخاص وليسوا مسئولين عن حقارتهم. المأساة هي أن المكان الذي تشغله هذه الطغمة الحاكمة، تهدد بتصرفاتها بصعود موجة من معاداة السامية والتي علينا محاربتها.

الشهود:

فيما يخص بممثلي "الجانب المدنى" (موجهي الاتهام إلينا)، اسمعنا بكل احترام للذكريات الحزينة للسيد بولان، المعتقل القديم، وكنت شخصياً شديد التأثر، لما عايشته بنفسي في معسكرات الصحراء من تجارب مماثلة لما عايشها السيد بولان في المعسكرات الألمانية. لم آخذ في الاعتبار هذه التجارب المأساوية (التي ذكرها السيد بولان بموهبة تمثيلية تدل على أنه تدرب على الإلقاء الدرامي متنقلا من مدينة إلى مدينة)، مثلما نشاهد في التلفيزيون مرة أو مرتين في الأسبوع أفلاما ـ (أقل موهبة من السيد بولان لكنها تهدف إلى نفس التأثير العاطفي) ـ تسفر في النهاية عن إصابة الجمهور "هوليوود" وأصدقاؤها الصهاينة في العالم. يهدد هذا الإغراق

باندلاع موجة من معاداة السامية (بسبب اللبس الذي يمكن أن يحدث بين اللوبي الصهيوني والملايين من اليهود الشرفاء).

فيما عدا شهادة السيد بولان المؤثرة، ولكن الغريبة تماما عن هذه القضية، فالجرائم التي ارتكبها النازي لم أنكرها أبداً (هذا فضلا عن أنني كنت احد ضحاياها)، فكل الاعمال القانونية للشهود وللمحامين على الجانب المدني كانت تعبر عن اضطرابهم: كانوا يعتمدون على لا شيء، (مثل أحد المخرجين الذي تمت الإشارة إلى عمله في هذه القضية ـ لم تكن عنده أي حقائق). يبذلون أقصى جهدهم لتزييف الحقيقة، كانوا يكرررون طوال مرافعتهم أنه في كل مرة كنت أقول فيها "صيهوني" كنت أقصد "يهودي"، وذلك دون اي دليل في هذه القضية التي ارتكزت في النهاية على هذا الخلط المسبق، لتصبح في الحقيقة قضية نوايا.

استخدموا في ذلك تحليلاً مثل حالة الشاهد الوحيد الذي استدعاه من اتهموني، السيد تارنيرو الذي لم يتردد في تحريف فقرة من كتابي تنتهي بعبارة: "أن تكون يهوديا اليوم يعني أن تكون متصلا بإسرائيل" معتمداً إخفاء الحقيقة عن جمهور الحاضرين في المحكمة وهي أن هذه العبارة لم تكن من تأليفي، ولكنها للكاتب الاسرائيلي شلو مو آفينيري، وقد ذكرت ذلك في كتابي مع اسم المصدر: **[صناعة الصهيونية الحديثة: ١٩٨١ ص٢١٩].**

شكلت معظم مرافعات الاتهام أمثلة مماثلة للتزييف:

ـ استند أحد المحامين على رسالة لدعمي وصلتني من السيد فوريسون وفي نفس الوقت بمنشور آخر كتبه بقسوة ضدي نفس السيد فوريسون.

ـ استشهد محام آخر بسلسلة من الاتصالات التليفونية بيني وبين قس دومينيكي وسكرتيرته، وكأن يملك حق التنصت على الاتصالات التليفونية.

ـ استشهد محام ثالث باعترافات تلقاها من الأب بيير، والتي ـ لسوء حظ المحامي ـ تتعارض تماماً مع كتابات الأب بيير الحقيقية، التي تتلاءم مع أفكاره.

ـ أكد محام آخر أن الفلسطينيين يرفضون الاعتراف بإسرائيل، هذا برغم ان منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت علنيا ورسميا بإسرائيل. والحقيقة هي أن إسرائيل هي التي ترفض القيام بالمثل.

ـ زعم محام آخر، أنه كانت هناك مظاهرات أمام سفارة فرنسا بالقاهرة، والحقيقة هي قيام وفد من الكتاب والفنانين يتقدمهم نجيب محفوظ الحائز على جائزة نوبل، حيث استقبلهم بلطف السفير الفرنسي، وأعلنوا أمامه أن القضية التي اتهمت فيها طبقا لقانون تعسفي، تشوه الوجه المشرف لفرنسا كوطن لحقوق الانسا، في مصر وفي العالم كله.

ومما لا بد من توضحيه: أن كتابي ترجم إلى ٢٣ لغة: من اليابان إلى الولايات المتحدة، من اليونان إلى المجر، من إيطاليا إلى البرازيل، وفي كل أنحاء العالم فرنسا فقط التي قدمتني إلى المحاكمة بسببه.

أشعر بالإهانة لبلادي التي تركت نفسها للعناصر الرسمية لقوى أجنبية لتحركها: الليكرا وأذنابها.

تعرض القائمون بنشر أعمالي للاتهام (وأيضا للإدانة) بطريقة تعسفية في مقاطعة "كانتون دي فود" بسويسرا، حتى إن السيد شوفالاز (المؤرخ والرئيس السابق للكونفدرالية السويسرية) كتب في جورنال دي جنيف وفي تريبيون دي لوزان واصفا هذه الأحكام الوحشية بأنها "مكارثية"، "قضية للشعوذة" و "محاكم للتفتيش". إنه لمثير للغضب أن تنحدر فرنسا إلى هذه الدرجة.

ـ طلب أخيراً واحد منهم (وكانوا كثيرين) وبكل عنف من أحد شهودي، القس بارمنتيه "ماذا كنت تفعل أمام كتاب ينكر مذابح سانت بارتلمي؟".

أجابه القس:

"كنت سأقرأ هذا الكتاب، وأنا واثق بأنني كنت ساجد فيه كثيرا من البراهين لتدير هذه الحجج. لهذا لم تكن لتعن لي فكرة استدعاء الشرطة".

عندما لم يجد الذين اتهموني أي حجج سوى حجج النوايا والمشاعر وسوء الفهم، نسبوا لي هذا الاتهام الذي تدحضه تماماً كل أعمالي السابقة وحياتي التي خصصتها للحوار.

الفصل الرابع

مرافعة ا امي ف جيس

قانون فابيوس ـ جيسو، قانون عنصري

قبل مناقشة نص القانون المفترض فيه حماية ضحايا الجرائم ضد الانسانية على صعيد الصحاف، لابد أولا من تعريف ماذا تعني كلمة "إنسانية" في اللغة الفرنسية، وفي قانون "جيسو".

في اللغة الفرنسي، فإن كلمة "إنسانية" في المفرد، تعبر في نفس الوقت عن نوع البشر في مجملهم وعن شعور الرحمة الذي يجب على كل شخص أن يبديه تجاه الآخرين من أمثاله.

إذا كانت هناك كلمة في اللغة الفرنسية لا تقبل الاستثناء فهي هذه الكلمة. الانسانية هي للجميع أو: ليست لأحد.

ويظهر عكس المعنى السابق تماما في قانون "جيسو" والأحكام القضائية الخاصة به. فالانسانية فقدت معناها.

الملحوظة الأكثر غرابة هي أن السيد "جيسو" يكتب أحيانا في جريدة تسمى "الإنسانية" ـ لو مانيتيه ـ والمؤكد أن لا أحد من القراء يفكر في أنها لا تعني سوى بإسرائيل.

هنا يكمن الحدث.

استبعد السيد "جيسو" من حماية قانونه كل ضحايا المذابح الأخرى والجرائم الأخرى التي ترتكب في العالم أمس واليوم.

استبعد ضحايا العبودية الذين وصفهم "القانون الأسود"(*) بأنهم مجرد أجسام، وبدقة أكثر أثاث وليسوا بشرا.

أشار رئيس محكمة "كاساسيون" بالمساواة بين العبودية ومذابح اليهود في ظل النازية وذلك في تصريح أعلن أخيراً. لكن هذا ليس له أي نتائج قضائية، ويمكننا اليوم أن ندافع عن العبودية دون أن نقع تحت طائلة قانون "جيسو".

برهان آخر على ذلك، اعتبر الإستراليون بعض السكان الأصليين للبلاد حيوانات وليسوا بشراً حتى عام ١٩٤٧. لكنهم استبعدوا من رحمة السيد "جيسو" وقانونه.

قام المستوطنون البيض بذبح سكان تسمانيا(**) عن آخرهم.

ويستطيع أي عنصري أن يدافع عن سلوكهم دون الوقوع تحت طائلة قانون "جيسو".

---

* قانون العبودية الصادر في عام ١٦٨٥ (المترجم).

** تسمانيا: جزر قريبة من أستراليا في أقصى الجنوب الشرقي.

مات آخر أفراد قبائل التسمانيين في عام ١٨٧٧، ووضع جثمانه المصبر بالقش في متحف "هوربارث" حتى عام ١٩٤٧، لكن القانون العنصري للسيد "جيسو" يسخر من كل ذلك. مثلما يسخر من الهنود الأمريكيين الذين كان يختفى منهم قبيلة كاملة كل عام. ومثلما يسخر من ضحايا صبرا وشاتيلا.

استبعد من الإنسانية ومن القانون أيضا الضحايا الآخرين للحرب العالمية الثانية.

استبعد الأثيوبيين الذين استخدم الإيطاليون ضدهم الغازات الخانقة. إنهم زنوج. لا يثيرون اهتمام السيد "جيسو" ولا قانونه العنصري.

لم يثر اهتمامه أيضا الأطفال والنساء في هيروشيما ونجازاكي الذين تحولوا إلى رماد بفعل القنابل النووية الأمريكية في عام ١٩٤٤. لم يثيروا اهتمام السيد "جيسو" وقانونه العنصري وذلك لأن بشرتهم صفراء وعيونهم ضيقة.

يستبعد من "الإنسانية"، وطبقا لرأى السيد "جيسو" ضحايا قمع المستعمرين.

عمليات القتل التي قامت بها الميليشيات الاستعمارية في "سطيف" و "جولما" بالجزائر والتي أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين الجزائريين في ٨ مايو ١٩٤٥[*]، في نفس يوم استسلام ألمانيا، لأنهم مسلمون، لم يهتم بهم السيد "جيسو" وقانونه العنصري.

أيضا يستبعد قانون "جيسو" الفيتناميين من ضحايا الحرب القذرة التي شنتها أولا: الجمهورية الرابعة ثم الأمريكيون.

استبعد أيضا عدة مئات من الآلاف من الجزائريين المدنيين الذي لقوا مصرعهم أثناء حرب الجزائر من جراء الجوع والبرد داخل معسكرات التجميع التي أمر بإنشائها السيد دروكار في ذاك الوقت. لانهم ليسوا أوروبيين. ليس لديهم في رحمة السيد "جيسو" وقانونه العنصري.

يستبعد أيضا ضحايا المذبح المستمرة اليوم في إفريقيا في منطقة البحيرات العظمى، وفي الكونغو المسماة ديموقراطية. هل يملك الزنوج روحا؟ من المؤكد ان السيد "جيسو" لا يعتقد في ذلك. هل يعيد ترتيب أوراقه لكي ينطبق قانونه عليهم؟

يلقي السيد بابون وقضيته الضوء بشدة اليوم على هذا الاحتضار العنصري للمبادئ الكبرى لمكافحة العنصرية.

إنه مهتم بجرائم ضد الإنسانية، لانه عندما كان شابا شغل منصب السكرتير العام للقائد، وساعد على القبض على اليهود وعلى اعتقالهم في بوردو عام ١٩٤٣.

---

* خرج عشرات الآلاف من الجزائريين للاحتفال بانتصار فرنسا في الحرب العالمية الثانية، فأطلق عليهم الجنود الفرنسيون الرصاص، فقتلوا منهم أربعين ألف مدني جزائري (المترجم).

لكن نفس الشخص بابون لم يحاكمه احد بسبب اضطرابات باريس، وكان وقتها يشغل منصب قائد الشرطة. إنها جريمة ضد الإنسانية في إحدى الحالات، ومجرد انطباع في الحالة الأخرى.

أكدت مجموعة من أكبر الأسماء في عام الثقافة الفرنسية في ذلك الوقت: سارتر، أراجون، بوليني... أكدوا في تظاهرة:

"نحن نرفض أن يكون هناك أي فرق بين الجزائريين المحتجزين داخل "قصر الرياضة" تمهيداً لطردهم، وبين اليهود الذين تم جمعهم في معسكر "درانسي" في انتظار الاعتقال".

تجرأ السيد "جيسو" على أن يقر هذه التفرقة، وإنه ليزيد من خجلنا أن المؤسسات القضائية الواقعة في فخه، استسلمت لمسايرته.

أبلغ دليل على التفرقة، رفض المحكمة المختصة بالدعوة القضائية التي رفعتها كل من أرملة السيد الأخضر تومي وأبناء السيد يعقوب الذين قتلوا أثناء حرب الجزائر، لاعتبار ذلك جريمة ضد الإنسانية **[قرار محكمة الجنايات في كاساسيون، ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨].**

تدعى الأحزاب المدنية أنها تؤيد تطبيق قانون ١٩٦٤ على الجرائم الاستعمارية.

كذب!

قادتهم وأصدقاؤهم في البرلمان لديهم القدرة على وضع مثل هذا القانون، لكنهم لا يفعلون.

رفضت محكمتكم أيضا في أكتوبر ١٩٩٤ الدعوى التي أقامها الأرمن ضد السيد ب. لوجس لإنكار حقيقة مذبحة الأرمن عام ١٩١٥.

كيف لا نطرح الآن القضية التي طرحها من قبل السيد جون ـ فرانسوا فورجيس استاذ التاريخ في إحدى مدارس ليون، وذلك عندما كتب في كتابه "علموا ضد أوشفيتس": "الصمت الرسمي حول بعض سلوكيات الاستعمار يمكن أن يعطي الانطباع بأننا نقوم بفرز الضحايا".

لم نكن لنقول أفضل من ذلك. السيد "جيسو" وقانونه قاموا بفرز جثث الأطفال والنساء.

وكتب أيضا السيد جون ـ فرانسوا فورجيس: "الذين يكذبون حول مذابح العرب، لماذا يقولون الحقيقة حول مذابح اليهود؟".

لم يحرم قانون "جيسو" أيضا إيجاد أعذار للأطباء الأمريكيين الذين قاموا في الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٧٢ بإستخدام مئات الزنوج المصابين بالزهري كحقل تجارب [ليبراسيون ـ ١٩٩٧/٥/١٩]، ولا إيجاد أعذار للأطباء الاستراليين الذي قاموا منذ ١٩٤٥ وحتى ١٩٧٠ بإستخدام الأيتام لتجربة أمصال جديدة ضد الهربس والدفتريا [ليبراسيون ـ ١٩٩٧/٦/١٢] ولا إيجاد أعذار للسلطات السويدية التي أعطت الأوامر للأطباء طوال أربعين عاما في الفترة من

١٩٣٥ إلى ١٩٧٦، لتعقيم ٦٢ ألف شخص من المعاقين المتخلفين عقليا، وذوي مستويات الذكاء المنخفض.

قررت الأمم المتحدة منذ خمس سنوات إرسال مساعدة إنسانية إلى الصومال. حملت هذه المهمة الاسم الجميل "إعادة الأمل". حمل أحد الوزراء في ذلك الوقت جوالاً من الأرز على كتفيه بهدف التصوير.

ولكن الصورة التي نشرت أخيرا أدت إلى ردود فعل غاضبة. كان في الصورة فتاة صومالية عارية مقيدة في إحدى الشاحنات المدرعة، بعد أن قام الجنود الإيطاليون بإغتصابها. **[جون أفريك ١٩٩٧/٢/١٨]**.

قال لهم قائدهم:

"لا يجب أن نعامل الصوماليين كبشر، ولكن نعاملهم فقط كنساء وأطفال". **[لوموند ـ ١٩٩٧/٦/١٧]**. كل ذلك لا يقع أبداً تحت قبضة قانون "جيسو" بما أنه لا يخص منظمة سميت إجرامية في محكمة نورمبرج، ولكنه يخص نخبة دولية ليس لأي قضاء دولي سلطة في محاكمتهم.

هذا القانون الفضيحة ليس فقط قانوناً عنصرياً لأنه يقدم بالتمييز بين الضحايا حسب دينهم ولون بشرتهم، رافضا أن يقدم للبعض ما يقدمه للبعض الآخر، لكنه أيضا قانون فاشي بمعيار تحريمه للفكر، بما انه يحظر بحث حدث تاريخي يعتبره حقيقة علمية.

الجرائم التي ترتكب بعد نورمبرج، ولا تعد، في الهند الصينية، في إندونيسيا، في أفغانستان، في الجزائر، في لبنان، في الصومال وفي غيرها من الدول، إذا كانت هذه الجرائم لا تهم السيد "جيسو" فعليه أيضا أن يمنع ويعاقب كل البحوث، كل الدراسات، كل التساؤلات المتعلقة بقضية نورمبرج، والتي من المفترض أن تقبل قراراتها وكأنها كلمة الإنجيل أو كأنها حقيقة منزلة.

لم يكن من المدهش في هذه الظروف أن يقوم رئيس الدولة السيد شيراك عندما كان نائبا، بالتصويت ضد هذا القانون، مثلما فعل السيد توبون الذي شغل منصب وزير العدل فيما بعد. وأسمح لنفسي هنا بأن أذكر بعض ما قاله توبون حول هذا القانون:

"عندما تناقشنا عام ١٩٩٠ حول مشروع القانون المقدم من المجموعة الشيوعية في البرلمان، وكان السيد جيسو أول من وقعه، اعترضت ـ ولم أكن الوحيد ـ على المبدأ الذي يقوم عليه اقتراح القانون، الذي يصر على تثبيت فرضية تاريخية بالقانون بدلا من أن تترك ليثبتها التاريخ.

اعترض عدد من النواب مؤكدين أنه إذا كان البحث التاريخي هو الذي يصنع الحقيقة، وإذا لم يكن على القانون ان يفرضها، فإن عدداً من الاقتراحات داخل هذا القانون قد شطت بعيداً ولا يجب السماح بإقرارها، فهي تتسرب بطريقة غير محسوسة نحو الجريمة السياسية وجريمة الرأي.

إذن يمثل جوهر هذا القانون خطراً بالغاً من ناحية المبدأ، فالمادة المقدمة ٢٤ مكرر تمثل في رأيي خطأ سياسياً وقضائيا. فهي تحتوي في حقيقتها على قانون خصوصي، ويؤسفني هذا جدا".

نستطيع الآن بعد عام، وكما فعلت أنا، بحث شرعية هذا القانون، شرعية تجريم التعديلية كما جاءت في المادة ٢٤ مكرر، خلصت أنا والسيدة سيمون فيل، إلى أن هذا التجريم غير مناسب...، خطا على المستوى السياسي وعلى المستوى القضائي **[ن. ـ ١٩٩١/٦/٢٢].**

أكدت واشارت السيدة سيمون فيل، وهي معتقلة قديمة وقاضية سابقة، في مقابلة صحيفة حديثة في ١٩٩٦/٦/٢٧:

"لا بد أن يكون التاريخ حرا. لا يجب أن يخضع لنصوص رسمية".

وافقتها على هذا الرأي السيدة مادلين روبيريو المؤرخة والرئيسة الشرفية لرابطة حقوق الانسان [لوموند ١٩٩٦/٥/٢١]:

"البحث.. البحث دائماً.. إقامة الحقائق، ومعارضتها، تفهم علاقات الحقائق بعضها ببعض وتفهم معانيها ـ هذا واجب المؤرخين.

المواطن له مطلق الحرية في هذا البحث، هذا واحد من ضمن الحقوق التي تقرها رابطة حقوق الانسان".

لهذا انحازت في عام ١٩٩٠ ضد القانون المسمى بقانون "جيسو"

يقدم السيد جارودي إلى المحاكمة بفعل هذا النص (المادة ٢٤ مكرر) التي أدخلت على قانون حرية الصحافة الصادر في ١٨٨٢.

وتساءل حول ذلك ايضا السيد آلان ـ جيرارد سلاما في لوفيجارو ـ ١٩٩٦/٥/٣:

"التاريخ ليس محاكمة، المحاكم ليست لجنة تحكيم بين المؤرخين. تزييف وتزوير التاريخ لا يتم التعامل معه كما نتعامل مع تزييف العملة. اعتقدنا طويلا في وجود أخلاق موضوعية، لكن مجتمعنا يحول يوما بعد يوم هذا الحق إلى وهم، وعدم تسامح. سيكون علينا إن عاجلاً أو آجلا أن نصحح هذا الخطأ".

يقع على رجال القانون عبء مكافحة هذا النص الشمولي كما قال السيد فرانسو بتريه استاذ القانون وعضو المعهد، الذي ذكرنا نحن وأنتم سادتي القضاء، بواجبنا [لوفيجارو ـ ١٩٩٦/٥/١٥].

يجب على رجال القانون أيضا السهر على حماية الحريات الاساسية المهددة بقانون "جيسو": وهي حرية الرأي والتعبير، كما جاءت في إعلان عام ١٧٨٩: "لا يضار أي إنسان بسبب آرائه، حتى آرائه الدينية، على ألا يؤدي إعلان هذه الآراء إلى أي تكدير للنظام العام المقرر في القانون (مادة/ ١٠)، وحرية الاتصال والتفكير والآراء، التي هي من أغلى حقوق الانسان (مادة/١١)" وحرية الصحافة المؤكدة في قانون عام ١٨٨١، وحرية الإعلام السمعي والبصرية المقررة بقانون عام ١٩٨٦.

يضاف إلى ذلك حرية البحث العلمي، المقررة بقوانين الجمهورية (قانون ٢٦ يناير ١٩٨٤ ـ مادة ٣)، حيث تنص على أهمية حرية المؤرخين. وقد أكدت الأحكام القضائية الفرنسية منذ أكثر من قرن على أن: التاريخ يجب ألا ينظر أمام المحاكم.

كما أكدت محكمة "سترازبورج" في عدة أحكام مهمة، أنه يضاف إلى مهمة الصحافة، وهي نشر المعلومات، حق الجمهور في التلقي، "فإذا لم يحدث هذا، فلا تكون الصحافة قد قامت بدورها الحيوي في الحراسة".

ولخصت المحكمة الحكم في: " تتوافر الحماية ليس فقط للمعلومات والأفكار التي تلقي قبولا، ولكن التي تبدو مختلفة وغريبة أيضا". وأيضا للمعلومات التي تسبب الصدمة أو القلق. هذه هي التعددية، التسامح وروح الانفتاح وبدون كل ذلك لن يكون المجتمع ديمقراطيا".

[حكم هانديسيو ضد المملكة المتحدة، ٧ ديسمبر ١٩٧٦، لنجين/ النمسا، ٨ يوليو ١٩٨٦، جيرسيلد ـ الدنمارك، ٢٣ سبتمبر ١٩٩٤].

أملنا يا سيدي القاضي، وسيداتي سادتي، هو ألا يؤدي قراركم إلى اضطرارنا للجوء إلى الأحكام القضائية الأوروبية. وهناك الكثير من الوسائل والحقوق التي قد ألجأ لها.

نحن نملك في فرنسا، الحق في مراجعة قرار اتخذه القضاة الفرنسيون، وليس لدينا حتى حق التساؤل حول الأحكام التي أصدرتها نورمبرج، إنكم تدركون أن هذا معقول!

ما حدث في مشكلة مكتبة مدرسة إدمون ـ روستان في سان ـ وان لومون، مثال جيد على مدى ما يمكن أن تنزلق إليه أحكام هذا القانون. ولم تجد السيدة شركاوي التي تولت في سبتمبر ١٩٩٦ منصب موظفة السجلات أي صعوبة في منع الكتب التي أطلقت عليها "تعديلية". كان عليها فقط إظهار القائمة التي تم استبعادها فوراً من مكتبة المدرسة وهي كتب لـ ك

ـ جوزيف دي ماستر (توفي عام ١٨٢١).

ـ موريس بارا (توفي عام ١٩٢٣).

ـ آلان بايريفيت، الوزير السابق في عهد ديجول.

ـ جون ـ فرانسوا دوينو، الذي يرأسه لجنة تعديلات محاكم القضاء والمجالس.

ـ مارك فومورولي وجون فرانسوا ريفل، من الأكاديمية الفرنسية.

ـ المؤرخين أندريه كاستيلووج، ن تولارد، أشهر من عمل في دراسات عصر نابليون.

كتب السيد جون ـ فرانسوا ريفل "أصبح الاتهام بالنازية والتعديلية هو العلاج لكل شخص يريدون أن يلوثوا سمعته". [لوبوان ١٩٩٧/١١/٢٨].

سيدي القاضي، سيداتي سادتي.

يوجد عيبان في السيد جارودي:

١ ـ أنه فرنسي.

٢ ـ أنه مسلم.

طلبوا منكم محاكمته لمجرد أنه تساءل ـ ولم ينف المذبحة ـ عن العدد الحقيقي للضحايا اليهود في ظل النازية.

لكنه لم يكن الباحث الوحيد الذي تساءل.

اعترض السيد بولياكوف أيضا في عصره على الرقم المقدس: ستة مليون الذي أقرته محكمة نورمبرج.

قدر بولياكوف عدد الضحايا بحوالي مليونين.

لم تقدم ضده أي شكاوي لا من "الليكرا" ولا من أي منظمة، ذلك بالطبع لانه كان يهوديا، على عكس السيد جارودي.

اما تقديرات السيد هيلبرج، فكانت أكثر تشدداً حيث قال إن رقم مليونين لابد من تخفيضه إلى مليون و ٢٥٠ ألفاً فقط.

أيضا لم يقدمه أحد إلى المحاكمة.

كان سعيد الحظ لانه لم يكن فرنسيا، وكان يهوديا.

تساءل السيد جارودي أيضا عن غرف الغاز، وهي سلاح الجريمة طبقا لقضاة محكمة نورمبرج، واعتقد أنه بعد الأبحاث التي أجريت في كل من الولايات المتحدة وبولندا لابد من توضيح الأمور.

إنه يحاكم أمامنا الآن، بينما لم يحاكم الخبراء الأمريكيون ولا الخبراء البولنديون.

أين هي العدالة المتساوية للجميع؟

لم يكتب جارودي كما كتب السيد إيلي وزيل الحائز على جائزة نوبل للسلام: "من الأفضل أن تظل غرف الغاز بعيدا عن أعين المتطفلين". **[كل الأنهار تصب في البحر ـ لوسوى ١٩٩٤].**

لم يكتب أيضا مثل السيد جوولداجن: إن غرف الغاز هي " ظاهرة عارضة من عملية إبادة اليهود"، "الجلادون المتطوعون لهتلر"، "الألمان المعتدلون" و "الهولوكوست" ـ الناشر لوسوي.

ولم تقدم ضدهم أي شكاوي لا من "الليكرا" ولا من أي منظمة أخرى رغم أن هذه الكتب نشرت في فرنسا.

والسبب طبعاً هو أن لكل من السيد ويزل والسيد جولد هاجن صفتين لا يملكها السيد جارودي: إنهما ليسا فرنسيين والأهم أنهما يهوديان.

اعترف الفلسطينيون بالدول العبرية، وهناك عدد من الإسرائيليين يقبلون بشروط وجود الدولة الفلسطينية.

نتأثر بمعاناة الفلسطينيين الذين كان وجودهم مرفوضاً لفترة طويلة، لكن هذا لا يمنعنا أن نكون واضحين تجاههم وننتقدهم عندما نرى أننا يجب أن نفعل ذلك.

وعلى نفس المنهج فلا أحد ينكر معاناة يهود أوروبا في عصر النازية المنتصرة. لكن هذا لا يمنع أن ننقدهم عندما نرى أننا يجب أن نفعل ذلك.

ينتقدون روجيه جارودي أيضا لاستخدامه كلمة أسطورة في كتابه المعنون "**الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية"،** هذا في نفس الوقت الذي يستخدم فيه الأكاديميون الاسرائيليون أنفسهم هذه الكلمة!.

جاءت الكلمة أيضا في صحيفة لوموند ١٩٩٧/٧/١٣، في سؤال للصحفي نيكولا ويل:

"ماذا تعتقد في آراء بعض علماء الاجتماع والمؤرخين الاسرائيليين الذين يبحثون اليوم قضية "الأساطير المؤسسة للصهاينة"، والذي لا يرون فيها سوى شكل استعماري؟".

أجاب السيد كلود كلين المؤرخ ورجل القانون: "**مثل كل تاريخ، تاريخ الصهيونية عبارة عن ملحمة قامت على الأساطير".**

ما الفرق بين كل من السيد جارودي وكل من ويل وكلين؟

إن جارودي مسلم وهما ليسا مسلمين.

ينتقدونه أيضا لآرائه الفاشية حول ما يسمونه الديمقراطية الإسرائيلية.

لكن الإسرائيليين أنفسهم ينتقدون الديمقراطية في بلادهم.

كتب البروفيسور كيمرلينج في الجامعة العبرية في القدس: "هذا النظام ليس يهوديا ولا ديمقراطيا" [هاآارتس - ٧٢- ١٢- ١٩٩٦].

وقال أيضا:

"... بدلاً من أن يكون لإسرائيل دستور، فإنها تعتمد على ثلاثة قوانين أساسية واحد منها يعرف الدولة بأنها دولة يهودية ديمقراطية".

لكن التفسير اليهودي لكلمة الدولة، يجعل الصفات الأساسية التي جاءت في القانون شديدة الغموض، خاصة مع ممارسات إسرائيل التي تجعلها بعيدة تماماً عن مباديء الديمقراطية على الطريقة الغربية الليبرالية المتقدمة..

يقول كيمرلينج أيضا:

"..... كما أن قانون العودة ينكر هذا الحق على الفلسطينيين الذين اضطروا للهروب من بلادهم أثناء وبعد الحروب، وحتى بالنسبة للذين لم يرحلوا، فإسرائيل لا تعترف بحقهم في جميع شمل الأسر.

. . . تستكمل هذه الممارسات بالمحاباة التي تفرضها المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية لصالح المواطنين اليهود فقط.

قامت السلطات القضائية الاسرائيلية بأسوأ انتهاك للحقوق الدولية. . . وذلك بالطرد الفردي والجماعي للفسلطينيين والسماح بالتعذيب اثناء استجوابات المشتبه فيهم. . .".

ينتقدون جارودي لاحكامه القاسية على السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين والمسيحيين. يرون في ذلك دليلا على معاداته للسامية.

ولو كان ذلك صحيحاً فلا بد أن تكون السيدة شولا ميت ألوني وزيرة الثقافة السابقة في الدولة العبرية هي أيضا كذلك، بعدما تكلمت عن "الانحراف الفاشي"!، قالت: "إننا نعامل الفلسطينيين مثل كائنات من الدرجة الثانية. نستولي بالقوة على أراضيهم، وعلى منازلهم وعلى حقوقهم.

إذا قامت حرب جديدة، فلا بد أن تكون حربا بيننا وبين أنفسنا".

ولابد أن تكون منظمة العفو الدولية أيضا معادية للسامية عندما احتجت على "عدم دستورية التعذيب في إسرائيل!".

[لوموند - ١٩٩٦/٤/١٥].

ويكون السيد بولتانسكي، معاديا للسامية أيضا، وهو مراسل صحيفة ليبراسيون في إسرائيل، بعد أن كتب في ١٤ أكتوبر ١٩٩٧، أن سياسة "**التنمية المنفصلة**" هي نوع من التفرقة العنصرية التي تمارسها المحليات في القدس بين اليهود والعرب!

يكون معاديا للسامية ايضا السيد باتريس كلود الذي اشار في صحيفة لوموند ١٩٩٧/٦/٢٨ إلى أن "**العهد الجديد مهدد بالإلغاء في إسرائيل**".

كان رد فعل الفاتيكان قويا وسريعاً كما قال أحد الاساقفة، حيث استدعى السفير الاسرائيلي في المقر المقدس وأخبره في سرية لكن في حسم، بخطإ هذا التفكير الاسرائيلي. وردا على القرار الاسرائيلي قام المتحدثون الرسميون لعدد من الطوائف المسيحية الصهيونية بالكتابة في الصحف عن رفضهم للمحاولات السريعة لإقرار التطرف الديني في إسرائيل.

كتب أخيرا أحد أعضاء الطوائف المسيحية الصهيونية في صحيفة جيروزاليم بوست: "هل من المقبول أن إسرائيل الموقعة على إعلان حقوق الإنسان تمنع اقتناء العهد الجديد؟".

تعود هذه القضية إلى نهاية شهر مارس ١٩٩٧، عندما اقر الكنيست الإسرائيلي القراءة الأولية لمشروع قانون يعاقب بالسجن عاما كاملا لمجرد "امتلاك أو طبع أو توزيع أو حتى نقل كتيبات أو مواد تحتوي على أي عنصر للإقناع بتغيير الدين".

يندرج الكتاب المقدس المسيحي، وبالتالي الكثير من رجال الكنيسة تحت طائلة مواد هذا القانون.

وقد أعرب عدد من رجال الكنيسة في إسرائيل عن استيائهم لصدور هذا القانون ووصفوه بأنه "يعكس موقفا عدائيا وليس ديمقراطياً.

ثم، هل يعتبر الصحفي في هاآرتس الذي أدان القانون معاديا للسامية؟ فقد ذكر: "يعتبر هذا المشروع بقانون، كل شخص يحمل دون إذن صريح، وكل من يضع العهد الجديد في مكتبته مجرما، كذلك كل من يقرأ كوفادي وجراهام جرين".

كتب هذا الصحفي أيضاك "إننا لم نر أبداً في إسرائيل مثل هذه الأنواع من الإجراءات التشريعية ولا حتى في مواجهة الأدب الإباحي".

وبنفس الطريقة، يعتبر البروفيسور زيمرمان رئيس قسم الدراسات الألمانية في الجامعة العبرية بالقدس، معاديا للسامية عندما قال: "بدون تردد، هناك قطاع كامل من الشعب اليهودي يعتبر نسخة طبق الأصل من النازيين الألمان!".

ليا رابين هي الأخرى تعتبر معادية للسامية، بعد أن أعلنت في [جورنال دي ديمنش – ١٩٩٧/٩/١٤].

"لم أتخيل أسوأ الكوابيس التي مرت بي أننا يمكن أن نكون قد وصلنا إلى هذا في إسرائيل".

يعتبر الكاتب الاسرائيلي الشهير عاموس عوز هو الآخر معاديا للسامية، عندما عبر عن هواجسه في مواجهة تصاعد عنف المتطرفين:

"تجمع عدد من المعتصمين أمس الأول امام باب سجن بئر سبع، كانوا يحملون الزهور والحلوى والهدايا أخرى: جاءوا للاحتفال بعيد ميلاد قاتل إسحق رابين والإعراب عن تضامنهم معه".

إبنه الجنرال بيليد، هي الأخرى معادية للسامية، فقد أعلنت بعد مصرع ابنتها ـ ١٤ عاماً ـ في إحدى العمليات الانتحارية [لوموند ـ ١٩٩٧/٩/٩]:

"ابنتي ضحية من ضحايا السلام. ليس عندي أي شيء ضد المتطرفين، إنني أشكو هذه الحكومة.

تدل هذه العملية الانتحارية على أي مدى كان والدي على حق: الحل الحقيقي هو وجود دولتين لشعبين تفصل بينهما حدود، على أن تقسم بينهما مدينة القدس. هذه الهجمات هي النتائج المباشرة للضغط والعبودية، والإهانة والحصار الذي تفرضه إسرائيل على الشعب الفلسطيني.

هذه الهجمات هي الإجابة عن أفعالنا، ليس عندي أي شك في ذلك.

هذه الهجمات هي ثمرة اليأس والنتيجة المباشرة لما فعلناه نحن الإسرائيليون في الأراضي.

تفعل هذه الحكومة كل ما يمكنها من أجل تدمير السلام.

ليس عندي أي نقد خاص تجاه الإرهابيين في حماس، نحن الذين صنعناهم.

على الجانب الفلسطيني، ليس هناك عائلة فلسطينية واحدة لم تصب بالموت الذي زرعته إسرائيل. كل ما نفعله في هذه الأراضي هو إنتاج عدد من الانتحاريين أشد قوة كل أسبوع.

إنهم مرآتنا.

صحيح أن الإرهاب الذي يقوم به الإنتحاريون يبدو أكثر قسوة من القصف الذي يقوم به جيشنا لمعسكران اللاجئين، لكن الواقع أننا نسبب خسائر أسوأ (. . .) نعم، ابنتي ضحية السلام، لهذا فهي ترقد الآن إلى جانب جدها".

يعتبر معاديا للسامية أيضا السيد بارتون جيلمان الذي كتب في صحيفتي الواشنطن وجون أفريك (٩٧/١٠/٢٩) أن في إسرائيل: "يعتبر الاغتيال وسيلة حكومية".

ويعتبر السيد فانكيلرو معاديا للسامية، كتب تحت عنوان: "إسرائيل: الكارثة" في لوموند ـ ١٩٩٦/١٢/١٨: سينهار أساس انتقادهم لجارودي لانه استخدم كلمات "لوبي موال لإسرائيل"، لأن هذه الكلمات هي عنوان مقال السيد سيارج حاليمي في لوموند ديبلو ماتيك حيث كتب: "إنه

لمن الصعب أن ننسىء تقدير التأثير السياسي لـ "إيباك" ـ اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة ـ لهذ اللجنة فروع في كل ولاية امريكية، وتمتلك ميزانية تم مضاعفتها أربع مرات في الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٨، ويدعمها عدد أعضائها البالغ خمساً وخمسين ألف عضو (تضاعف هذا الرقم خمس مرات في ثماني سنوات)، ووصفتها صحيفة نيويورك تايمز بأنها تصلح "نموذجا لجماعات ضغط أخرى ـ لوبي"، ووصفتها أيضا بانها "اللوبي" الأكثر فعالية، وبـ "القوة العظمى" في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط".

هناك حرب ثقافية تمزق إسرائيل الآن. حرب بين المتدينين والعلمانيين، حرب بين انصار السلام وأنصار الحرب.

كتب توماس فريدمان:

"تحتاج إسرائيل إلى أصدقاء حقيقيين، وسط الصحراء التي تمر بها".

[نيويورك تايمز ـ ١٩٩٧/٤/٢٢]. تمكن اليهود خارج إسرائيل من التعبير عن هذا الوضوح الشجاع في مواجهة إسرائيل. ولحسن الحظ فإنهم لا يقفون تحت قانونكم، قانون جيسو..

السؤال الذي يثير هذه القضية بوضوح هو: هل يملك أحفاد الأدباء زولا ومونتان حق التعبير بحرية في مواجهة إسرائيل، مثلما يملك هذا الحق مواطنو إسرائيل وأصدقاؤها في المهجر؟ هل يجيب عن هذا السؤال قانون "جيسو"؟

قام السيد حاييم برمانت بهجوم شديد على قانون "جيسو" في جريدة جويش كرونيكل ١٩٩٧/٢/١٤، والتي تعتبر الصحيفة اليومية الرئيسية للطائفة اليهودية في إنجلترا، كتب يقول:

". . . . إنه لشيء لا يصدق أن يكون اليهود، الذين يعيشون وسط شعب ومجتمع حر، على استعداد لإلغاء هذه الحرية (. . .) يعتبر الاتفاق أو الاختلاف على قضية، جزءا مهما من حرية التعبير".

وأضاف السيد حاييم برمانت باعتباره مسئولاً عن الدليل اعتمدت عليه كل من ألمانيا وفرنسا في توصيف قانون من هذا النوع، قال:

"إن الدليل صحيح، لكني لم أعتقد ابدا أن دولا مثل ألمانيا أو فرنسا يمكن أن تكون على هذا الشكل في احترام الحريات".

سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، لا يمكنكم أن تذعنوا لما يطلبه منكم المدعون بالحق المدني.

لا يمكنكم أن تجعلوا من محكمتكم، حارساً على حقيقة رسمية في الوقت الذي يعتبر فيه التاريخ مادة قراءة متجددة إلى الأبد، وقابلا للتحقق منه وتصحيحه.

تنتهك هذه القضية الحرية كما جاءت في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان:

مادة ١٠:

"يملك كل شخص حق حرية التعبير. يتضمن هذا الحق حرية الرأي وحرية تلقي أو إرسال معلومات أو أفكار دون أي تدخل من السلطات العامة ودون اعتبار للحدود. . . . ".

وفي المادة ١٩ من الميثاق الدولي المختص بالحقوق المدنية والسياسية:

المادة ١٩:

١ ـ لا يضار أحد بسبب آرائه.

٢ ـ لكل إنسان الحق في حرية التعبير؛ يتضمن هذا الحق حرية البحث، تلقى ونشر المعلومات والأفكار من كل الأنواع..

هذه القضية تنتهك مبدأ المساواة كما تم تعريفه في المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان:

مادة ١٤:

التمتع بالحقوق والحريات كما جاءت في هذه الاتفاقية، لا بد أن يكون مضمونا دون أي تفرقة تقوم على الجنس، العرق، اللون ، اللغة، الدين، الآراء السياسية أو أي آراء أخرى، أو الأصول القومية أو الاجتماعية، أو الانتماء لاقلية قومية، أو تفرقة بسبب الثروة، الميلاد أو أي مواقف أخرى.

أخيرا تنتهك هذه القضية مبدأ المساواة في الاتهام.

في الواقع لم يتلازم الاتهام في هذه القضية بضرورة البحث والتدقيق.

كان ستندال معجبا بأسلوب الاصطلاحات من أجل التدقيق، كان له تعريف محدد للمسموح والممنوع، للحقوق والواجبات.

وهو لم يقرأ الاصطلاحات التي وضعها السيد جيسو، تعتبر كلمة "أنكر" دون أي إيضاح آخر، مفهوما شديد الاتساع في نص كان لابد أن يتم تفسيره بطريقة محددة.

عندما تكون الأرض ملغمة، كما قلت سيدي الرئيس، عندما تكون الكلمات ممنوعة كما ذكر كاتب حوليات (فوفيجارو ـ ١٩٩٨/١/١٠)، عندما يتهم المتربصون جارودي، كما كتب آخر (لوموند/١٩٩٨/١/١١)، نحن إذن في مجال التعسف المطلق.

لا يمكنكم أن تذعنوا.

تكلم المدعون بالحق المدني قليلا عن زولا. والسبب هنا بديهي.

معركة زولا كانت ضد الظلم، نحن الذين نقود هذه المعركة الآن.

يطلب منكم المدعون بالحق المدني أن تأخذوا جانب الأصوليين في الحرب الثقافية التي تمزق إسرائيل، لا يمكنكم أن تذعنوا.

إدانة الشك، هي إدانة جارودي، وأيضا إدانة ديكارت:

"اتمنى التفرغ فقط للبحث عن الحقيقة، أعتقد أنه يجب اعتباره خطأً مطلقا كل ما يمكن أن أشك فيه. وذلك حتى أرى أنه لم يعد في يقيني أي شيء مشكوك فيه". [ديكارت - "وسائل ديكارت" - المجلد الرابع].

وإدانة ايضا لكولود برنارد:

"الشك هو أهم مبدا تجريبي، الشك الفلسفي الذي يترك للفكر حريته ومبادرته، ومنه تستمد أغلى الصفات للباحثين في الفيسيولوجي وفي الطب. لا يجب أن نعتقد في ملاحظاتنا، ولا في نظرياتنا إلا مع الاحتفاظ بحق المراجعة" ["مقدمة برنارد" - المجلد الأول والثاني ص ٧٦].

كتب بلزاك: "الشك ليس دنساً ولا سبابا، ولا جريمة. يولد الشك من المعرفة".

لم ينكر جارودي أي جريمة، لم يعترض عليها. تساءل فقط، مثل الكثير من الآخرين حول مدى ضخامتها.

تساءل مثل الكثير من الآخرين عن سلاح الجريمة.

لم يكن وحده.

التفسير الدقيق للحقوق في المادة ٢٤ مكرر، لابد أن يتيح لكم إعلان البراءة من التهمة لهذا الرجل الذي يرتبط بصداقة عمرها أربعون عاماً مع الأب بيير، والرجل الذي رأى فيه يهودي منوهن صورة لوالده الحاخام موسى منوهن، لكنه تجسد في إطار الدين الإسلامي.

إذا لم تقبلوا مرافعتنا الاستثنائية، سنلجأ إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان بنص قانون جيسو، لبيان مدى مطابقته للإعلان الأوروبي لحقوق الإنسان.

يطلب منكم السيد جارودي حقه البسيط في الكلام عن إسرائيل بنفس حرية اليهودي.

ما يطلبونه منكم اليوم، بمقتضى هذا القانون الآثم، هو أن تقوموا بحراسة أكذوبة. ما يطلبونه منكم، هو أن تقودوا قضية ضد حرية الفكر ستجعل من فرنسا أضحوكة لهؤلاء الذين يهدف القانون إلى حمايتهم.

لكن لو أخذتم القانون كما هو، وفسرتموه طبقا للمباديء، سيكون لكم الحق وعليكم الواجب في أن تقولوا: لا، من أجل شرف فرنسا والجمهورية.

الفصل ا امس

البيان النهائي لروجيه جارودي

سيدي الرئيس، سيداتي سادتي

كتابي هذا[*] هو الخامس في سلسلة أعمال كتبتها حول التعصب، كل صور التعصب، سواء أكان شيوعيا، أم مسيحيا، أم إسلاميا أم صهيونيا.

تعد نزعات التعصب بإعتبارها منبعا للعنف والحرب، أحد الأمراض الفتاكة في عصرنا الراهن.

هذه المعركة هي التكملة الضرورية لمعركة حياتي من أجل الحوار بين الثقافات، كما فعلت من قبل في داكار عندما قمت بمساعدة الرئيس سنجور، بإنشاء "جامعة دوموتان" من أجل علاقات جديدة بين إفريقيا والغرب، وكما فعلت في إسبانيا، عندما أنشأت في قرطبة المتحف الوحيد والمركز الثقافي الوحيد المخصص للثقافة الاسلامية في الأندلس. افتتحنا هذا المشروع منذ عشر سنوات من خلال "ندوة إبراهيمية"، رئاستها مشتركة من الأسقف دوم هيلدر كامارا، والسيد مختار أمبو وهو مسلم وكان يشغل منصب مدير اليونسكو، مع رسالة رائعة من يهودي منوهن.

توجد في هذا المركز الثقافي مؤلفات لابن ميمون اليهودي، والمسلم ابن رشد، والملك المسيحي ألفونسو العاشر. يزور هذا المتحف مائة الف زائر سنوياً، يأتون لمشاهدة ثمار تعايش الأديان الثلاثة، والثقافات الثلاث. كما أقام يهودي منوهن حفلا فنيا لمساعدتنا على تنمية المتحف والمركز.

تتضح رغبتي في الحوار بين الثقافات للعبور من "الرأي الواحد إلى الحوار" في الكتاب الذي ألفته عندما كنت قائداً شيوعيا في عام ١٩٤٥، والذي كتب مقدمة طبعته الألمانية الأب اليسوعي كارل رانر، أحد أهم المنظرين والخبراء في الفاتيكان.

استبعدت من الحزب الشيوعي الفرنسي عام ١٩٧٠، (وكنت من قادته ومنظريه) بسبب ما أعلنته: "الاتحاد السوفيتي ليس اشتراكيا".

قمت في كتبي الثلاثة الأخيرة بتحليل التزمت الكاثوليكي الروماني في كتاب: "هل نحن بحاجة إلى إله؟"، وكتبت فيه رغم غضب البعض: المسيح لا يوافق على النظريات المسيطرة على العالم اليوم.

---

* الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية.

وفي كتاب "عظمة وانحطاط الإسلام" أدنت: الحركة الإسلامية المريضة بالأسلمة. واخيرا وفي كتاب "الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية" حللت "البدعة الصهيونية" التي استبدلت بإله إسرائيل دولة إسرائيل، والتي أنكرت بقوميتها القبلية الإيمان العالمي بكبار الأنبياء اليهود.

أثارت انتقاداتي المتشددة للتزمت الإسلامي والمسيحي كثيراً من الجدل، وكان ذلك طبيعيا وايضا مثمرا. لكنني اقتربت في كتابي الأخير من "تابو"، ولانهم لا يملكون الحجج لمواجهتي استدعوا الشرطة.

كانت معركة مستمرة. حول مشكلات لست متخصصاً فيها، كنت أطالب فقط ـ كما قلت دائماً ـ الحوار ومناقشة علنية ومفتوحة. كتب الأب بيير الذي شاركني وما زال يشاركني قلقي: "أتمنى إقامة حوار بين المتخصصين دون إقامة قضايا للنوايا ضد البعض".

وقال الحاخام الأكبر سيتراك في صباح يوم الأحد ٢٩ إبريل ١٩٩٦ في الراديو اليهودي: "إنه من المفيد جمع عدد من المؤرخين لمناقشة فيلم "شواه".

لكنه عاد في اليوم التالي وأعلن في راديو أوروبا ١: "لا يمكن أن يكون هناك نقاش. . . . لقد أعطى المؤرخون البراهين القاطعة".

وأشار الصحفي ماكس كلو في صحيفة فيجارو إلى أن: "مفهوم البراهين القاطعة حول أي موضوع يصيب الفكر بالصدمة".

نحن نفضل أن نحذو حذو كبار أساتذة "التعديلية"، وليست بالمعنى الذي يسميه الصهاينة "تعديلي" مثل اتجاه جابوتنكس، ولكن بالمعنى الذي قصده جاليليو وأينشتين، اللذان تجرآ على تحدي بديهيات مثل تلك المتعلقة بدوران الشمس حول الأرض، أو المتعلقة بالصحة المطلقة للفرض الرياضي الأولى لـ "أوكليد"(*).

على العكس من هذا، لا تستطيع "الليكرا" أن تعلن رأيها في الحقائق الاكثر تأكيدا. ماذا قالت "الليكرا" عن القصف الوحشي ومذبحة مائة مدني في قانا في إبريل ١٩٩٦؟ وماذا قالت في استخدامها نفس الحجة في أسلوب هتلر في الانتقام، في حالة قيام أحد جنود المقاومة بقتل جندي واحد من جيش الاحتلال؟ وهو ما حدث في المنطقة المحتلة في الجنوب اللبناني.

ظلت "الليكرا" صامتة أمام هذه الجريمة ضد الإنسانية.

ماذا فعلت "الليكرا" أمام قيام الحكومة الإسرائيلية فإفتتاح "الطريق ٦٠" المخصص للإسرائيليين فقط كما علمنا من لوموند ١٩٩٦/٩/١٧؟ اعترف السيد فانكيلرو في ذلك الوقت

---

* عالم رياضيات يوناني عاش في الإسكندرية في العهد البطلمي، وهو صاحب أسس علم الهندسة وما يعرف بفرضية أوكليد.

بأنها "كارثة روحية" و "بروز لغة التمييز العنصري من خفائها" وإن "التضامن مع إسرائيل ستتأثر طبيعته في حالة ما إذا استمرت الكلمة الأخيرة للكاوبوي حاملي المدافع الرشاشة والطاقية على رأس". [لوموند ـ ١٩٩٦/١٢/١٨].

وافقت "الليكرا" دن أي مقاومة على عودة التمييز العنصري، والتزمت الصمت التام.

ماذا قالت "الليكرا" عندما قامت المحكمة العليا في إسرائيل بتشريع التعذيب في ١٥ نوفمبر ١٩٩٦، رغم أن الدولة الإسرائيلية كانت قد وقعت عام ١٩٩١ على الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان؟

ماذا قالت "الليكرا" عندما بدأت إسرائيل سياسة الاستيطان في الجولان في نوفمبر ١٩٩٦، ثم في الضفة الغربية في يناير ١٩٩٧، للإستيلاء على مزيد من الأراضي؟ وهو ما جعل يوسي ساريد الوزير السابق يقول: "هذا المشروع الاستيطاني لابد وأن يؤدي إلى مصادمات جديدة" [لوموند ٢٢ يناير ١٩٩٧].

التزمت "الليكرا" الصمت أمام هذا التحدي الاستيطاني.

عندما نشرت لوموند في ٢٠ مارس ١٩٩٧ تحت عنوان: "إسرائيل تشرع في بناء مستوطنة في القدس متحدية الرأي العام العالمي"، جاء في الخبر: انتقدت الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا وروسيا، القرار الاسرائيلي الصادر في هذا اليوم، بالبدء في بناء مستوطنة يهودية في القدس. حول الخبر نفسه كتب ناحوم برني في يديعوت أحرونوت: "بلدوزرات اليوم يمكن أن تؤدي إلى الإرهاب غداً".

التزمت "الليكرا" الصمت.

ماذا قالت "الليكرا" عندما أعلنت كل من السيدة ليا رابين والسيدة بيليد أن زوج الأولى وابنة الثانية اغتيلا بسبب سياسة نتنياهو وأصدقائه؟

التزمت "الليكرا" الصمت.

وأضيف أنا، أن أكثر ما يزيد من نطاق معاداة السامية اليوم، هو السياسة الإسرائيلية واستخدام إرهاب الدولة في فلسطين، واللجوء إلى العدوان، الانتهاكات، الاحتلال لحدود جيرانها بدعوى الأمن، عدم أخذ القانون الدولي في الحسبان واعتبار نفسها في مرتبة أعلى بناء على تفسير ديني خاطيء. يزيد من معاداة السامية أيضا، استخدام التاريخ، والأهم من كل ذلك التأييد غير المشروط من الولايات المتحدة.

وكما قال الأب لولون أثناء قضيتنا في عام ١٩٨٢ ضد "الليكرا": إن انتقاد هذه السياسة يعتبر جزءاً من كفاحنا ضد معاداة السامية.

لحسن الحظ لا تمثل "الليكرا" غالبية يهود فرنسا، كذلك لا يمثل الصهاينة ـ والذين كانوا المفاوضين المفضلين لدى هتلر ـ يهود العالم.

كتب السيد أريل كاسبي في صحيفة هاآرتس في ١٢ مايو ١٩٩٥ بغرض مهاجمة العريضة الموقعة من ٧٩ شخصاً، والتي تطالب باستبعاد البروفيسور زيمر مان ـ الخبير في التاريخ النازي ـ من الجامعة العبرية، تحت دعوى أنه قارن المستوطنين في الأراضي المحتلة بأفعال شباب هتلر:

"لم يتقدم أحد من التسعة والسبعين موقعا بأي عريضة عندما اكتشف أن جهاز الشاباك يمارس العنف. لم يصدموا لموت المتهمين المعتقلين أثناء الاستجواب. . . لم يقولوا شيئاً عندما تم اغتيال المستوطنين العرب. . لم يطلبوا أن ترفع اللوحة التذكارية الموضوعة على قبر جولد شتاين في كريات أربع والتي تقول: "البطل باروخ" كما أنهم لم يعدوا بعدم تكرار مثل أعمال جولد شتاين".

وأضافت الصحيفة ملاحظة أخرى توضح أن مقاومة هؤلاء المتطرفين بطيئة وصعبة بسبب التمويل: "اليهود ـ النازيون، لهم شعبية كبيرة وسط اليهود في دول الأنجلوفون، حيث يسهل إرسال ألاموال لهم بالفاكس لتمويل أي منشور أو عمل يقوم به هؤلاء اليهود النازيون، على العكس من ذلك فإن معارضي اليهود النازيين لابد أن يمولوا على نفقتهم الخاصة أي منشورات".

كنت على حق عندما اعترفت بخطئي عام ١٩٨٢ في فهم السياسة الإسرائيلية ـ قبل الكثير من الآخرين ـ أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان، وهو ما اعترف به فيما بعد قضاة محكمة كاساسيون في عام ١٩٩٦، وهو ما تعتقده الأغلبية العظمى من البشر في عام ١٩٩٧ حتى في إسرائيل نفسها.

نعرف أن عجرفة القادة الإسرائيليين، واليوم عجرفة نتنياهو بصورة خاصة، ترتكز على تناقضات أساسية. طبقا لإحصائيات وزارة الداخلية، ١٥% فقط من الشعب الاسرائيلي من المتدينين، ومع ذلك تؤسس الدولة سياستها على الأساطير التي تفرضها الأحزاب الدينية صاحبة الأقلية العددية. طبقا لآراء هؤلاء، فإن التوسع الاسرائيلي هو تحقيق "هبة ا " الذي لا يؤمن به معظم الشعب، وان وعد ا هذا يضع هذه الدولة فوق كل قانون دولي، بل ويأمرها بخرق هذا القانون. أتاح استخدام التاريخ والتأييد غير المشروط من الولايات المتحدة الأمريكية أن يستمر هذا الدجل الديني من صنع القادة الصهاينة خمسين عاماً.

هذه الأساطير الدينية ليست خطراً فقط على سلام إسرائيل، بل على مستقبلها أيضا.

آلهة القبائل هم فقط الذين يعطون وعودا قبلية غير مشروطة. لكن إله إبراهيم والأنبياء الآخرين، إله اليهود والمسيحيين والمسلمين، كان يضع شروطاً.

وذكرنا الحاخام إلمر برجر الرئيس السابق لرابطة "من أجل اليهودية" في الولايات المتحدة الأمريكية، ومدير تحرير مجلة "بدائل للصهيونية" ذكرنا الحاخام بلعنات النبي ميخا (٣: ٩ـ ١٢): "استمعوا هذا يا رؤساء بيت يعقوب وقضاة شعب إسرائيل الذين يكرهون العدل ويحرفون الحق. الذين يعقبون وقضاة شعب إسرائيل الذين يكرهون العدل ويحرفون الحق. الذين يبنون صهيون بالدم وأورشليم بالظلم إذ يحكم رؤساؤها بالرشوة.. ستحرث صهيون مثل الحقل وتصبح أورشليم كومة من الخرائب".

ولأنني لم أتوقف عن تكرار أن انتقادات لسياسة القادة الإسرائيليين تعتبر جزءاً من كفاحنا ضد معاداة السامية، علمت من برقية لوكالة "الأسوشيتد برس" في١٠ أغسطس ١٩٩٦، أن الحاخام إلمر برجر كان قد وافق على أن يكتب مقدمة الطبعة الأمريكية من كتاب "الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية".

ما يطلبه منكم "اللوبي" سادتي القضاة، هو أن تكفلوا بقرار قضائي التعسف المنظم لوسائل الإعلام ضدي وضد الأب بيير.

تثير هذه القضية مشكلة مزدوجة:

ـ من المذنب؟ أهو الذي يقوم بالجريمة أم الذي يكشف عنها؟

ـ من المذنب؟ أهو الذي يكشف عن الجريمة أم الذي يحاول إخفاءها؟

من أجل حرية التعبير، من أجل مستقبل سلمي وبناء لإسرائيل، من أجل شرف فرنسا، من أجل السلام العالمي، نحن سادتي القضاة في انتظار حكمكم بكل قلق وأمل.

الفصل السادس

تر ة ا قتطفات الرئيسية مرافعة الدكتور على الغتيت

ا معة ١٦ يناير ١٩٩٨ أمام كمة باريس

سيدي الرئيس، السيدتين القاضيتين..

بداية، أود أن اعبر عن امتناني وشكري للرئيس مونفور وهيئة المحكمة الموقرة.. ومن خلالهم إلى القضاء الفرنسي، للسماح لي بالمرافعة دفاعا عن روجيه جارودي. كما أوجه شكري للمحامي الفرنسي الكبير جاك فيرجيس لقبوله انضمامي إلى جانبه في الدفاع عن السيد جارودي.

مثولي أمامكم اليوم دافعه احترامي والاهتمام لدى جميع رجال القانون الدولي والقانون الدستوري وفقهائه وأساتذته، وكبار المفكرين والمثقفين والفلاسفة في مصر، حيث كان وسيظل للفقه والقضاة الفرنسيين تأثير كبير على قضاء هذا البلد، الذي يكافح من اجل سيادة الديموقراطية وحرية التفكير والتعبير والنشر. في هذا الإطار، كان من الطبيعي أن تتجه أفكارنا إلى فرنسا حيث تتداول اليوم قضية تاريخية تعيد طرح الأصول و الأسس العامة الجوهرية التي تقيم المجتمع والفكر الحر والرأي الشجاع، التي تعلمناها من الفلاسفة الفرنسيين وغيرهم، وخاصة:

- النسبية المطلقة للوقائع التاريخية.
- ضرورة البحث المستمر عن دقة هذه الوقائع، من خلال حوار عام ومناقشات علمية قائمة على تقديم الأدلة ومناقشتها. وفوق كل ذلك، السماح بوجود مناقشة عامة قائمة على وتستمد جوهرها من:

* هذه الأسس تكون الدعائم الأساسية لما يمكن أن نسميه الحقيقة الفكرية أو التاريخية المؤقتة، وعندما يحرم الانسان من التعبير عن فكره بخصوص هذه الحقيقة، فإنه في هذا الحالة يمكننا أن نصف من يدافعون عن حقيقة لا يمكن مناقشتها "لأنها عندهم هي الحقيقة النهائية الوحيدة" بأنهم "أصوليون" بالمعنى (المحرف) السائد حاليا في أدبيات الغربيين، حيث يتصور هؤلاء أنهم يمتلكون وحدهم دون غيرهم الحقيقة الواجب في نظرهم فرضها على الجميع في وقتنا المعاصر.

* ومن ثم كان لزاما علينا أن نمثل أمام القضاء الفرنسي لنطرح السؤال الملح، ألا وهو: كيف ولماذا تجرم فرنسا، الدولة التي حملت شعلة حقوق الانسان في القرنين الماضيين، رجلا لمجرد نشره لنتائج بحثه العلمي الذي لم يكن له هدف منه إلا متابعة البحث وتدقيق الحقيقة

التاريخية التي يجوز، بل يجب دائما متابعة مناقشتها والتحقق من دقتها وصدقها؟ والمجال الطبيعي الوحيد لذلك هو في الجامعات وحلقات البحث العلمي والكتب والمؤلفات العلمية، ويستحيل أن يكون مجالها ساحات القضاء المدني أو الجنائي، وأين يجري ذلك؟ في فرنسا!! إذ القاضي عندما يصدر حكما في إطار نزاع يكون حكمه فيه طبقاً لمباديء القانون عنوانا للحقيقة القضائية. أما إذا طرح عليه جدال فكري أو نزاع حول صحة أو فساد رأي، فالقضاء غير مؤهل لتقويم هذا الفكر، ولا لإصدار حكم يكون عنوانا للحقيقة الفكرية، ومن ثم تعين على القاضي في مثل هذه الحالات أن يرفض اختصاصه بنظر مثل هذه القضايا.

إلا أن العيب ليس في القضاء في هذه الحالة، وإنما العوار كل العوار يكمن في القانون الذي اشترع هذا العدوان على حقوق الانسان.

* شجاعة رواد الفكر الذين حملوا مشعل الحضارة كانت على مر التاريخ محلا للإكبار والتعظيم، وهي الآن أشد وأعظم تقديرا لدى رجال الفكر والقانون في العالم؛ إذ أن هؤلاء كانوا على بينه من أن آراءهم التي يعبرون عنها ستفتح عليهم أبواب النقد الإيجابي والانتقاد السلبي، وهي أمور تثير الفكر وتؤرق المفكرين، وهذا لا شك عبء ثقيل، إنما قبلوه إيمانا بأهميته ولزومه من أجل الوصول إلى الرأي الأقرب إلى الصحة والدقة.

فإذا جاء في عصرنا هذا، وفي فرنسا، من يفرض بمقتضى القانون الفرنسي على القضاء نوعا من الوقائع دون غيرها كما لو كانت حقيقة مقدسة ويجرم من يناقشها، فهو بذلك يكون قد أعاد طرح مصداقية ما استقر من مباديء عليا في ضمير الشعوب وما سطرته صحائف الاتفاقيات الدولية والمواثيق العالمية في شأن حقوق الانسان، وحرية الرأي والتعبير والنشرن وأصبحت الساحة في كل دول العالم ممهدة وخالية لأصحاب الفكر المتطرف الجامد والفاشيستي الذي يتصور أنه يملك وحده دون غيره الرأي الصواب والحقيقة التي لا يمكن مجادلتها.

سيدي رئيس المحكمة:

غير خاف على عدالتكم أن فرنسا وهي دولة حقوق الانسان منذ نهاية القرن الثامن عشر، ملتزمة اليوم دوليا وأوروبيا باعتبارها طرفا في اتفاقيات ومواثيق حقوق الانسان بحماية هذه الحقوق، وبالتالي فإنها ملتزمة باحترامها في كل ما تصدره من تشريعات. فإن هي لم تفعل ذلك كما هي الحال في قانون "فابيوس ـ جيسو" الذي يحاكم بسببه روجيه جارودي، ـ والذي لم يصدر تشريع منذ حكم الملك شارل العاشر ـ تكون فرنسا قد أعلنت صراحة قبولها مسئوليتها الدولية عن الإخلال بالتزامها المذكور، وذلك في مواجهة الاتحاد الأوروبي بل والمجتمع الدولي ككل، عن إخلالها بحقوق الانسان إخلالا جسيما، ولعله من المذهل أن تتصادف مجريات

محاكمة جارودي مع الوقت الذي تحتفل فيه فرنسا بشجاعة الرأي متمثلة في مقالة "J'accuse, Emile Zola". هذه المقالة الجريئة والمتحدية للعدوان على حقوق الانسان التي نشرها كليمنصو في نهاية القرن الماضي، إحقاقا للحق.

سيدي الرئيس:

إن شجاعة جارودي التي فطر عليها ومارسها طوال حياته، دفعته دوما في جميع مراحل حياته، استاذا للفلسفة وعضوا في الحزب الشيوعي، مهاجما للاتحاد السوفيتي، ومدافعا عن الجزائر في حرب الاستقلال.. إلى آخره.. للوقوف دفاعا عن الحق والرأي الذي يؤمن به، حتى ولو كان ذلك في مواجهة الدولة، ولم يلق في مواقفه الشجاعة هذه على مدى سبعين عاما من عمره ما يلقاه اليوم من اتهام جنائي واضطهاد وتهديد منذ إسلامه في عام ١٩٨٢. ولاننسى أن التاريخ الانساني غني بهؤلاء العظماء، منهم في فرنسا أمثال فولتير، وروسو وزولا وكليمنصو، الذين أفنوا حياتهم في الدفاع عن حقوق الانسان وتعضيد من يحمل شعلتها.

وفي النهاية، اكرر امتناني وتقديري للرئيس مونفور، إذ إنه في التصريح لي بالمرافعة دفاعا عن روجيه جارودي ما يؤكد أن حرية الرأي والفكر كانت وسوف تظل مصونة أمام القضاء الفرنسي..

هناك ايضا مرافعتان نعتذر عن عدم عرضهما لأننا لا نملك نصوصهما الكاملة:

١ ـ البراهين الواضحة للمحامي بتيلو حول تعارض "قانون فابيوس ـ جيسو" مع الدستور وكل تقاليد القانون الفرنسي.

٢ ـ المحامي خالد الصوفياني، مندوب عن المحامين المغاربة. أوضح السيد خالد كيف أن وجه فرنسا الذي يعتبره العالم كله وطنا لحقوق الانسان، قد تشوه بمثل قضية الرأي هذه التي تستهدف رجلا كانت كل أعماله في خدمة "حوار الثقافات" موضحا لكل شعوب العالم عظمة الإنسانية الفرنسية.

فهرس الكتاب